ملحق العدد 95

أعضاء مجلس الأمة يصادقـــــون بالأغلبية على
مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023

مجلس الأمة

ملحق العدد الخامس والتسعون - سبتمبر - ديسمبر 2022

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل
بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2023

يمكن لمسؤول على رأس قطاع ألا يعرف أين حدود مسؤوليته ! نقول من هنا تبدأ مسؤوليتك وهنا تنتهي، وثم تبدأ مسؤولية مسؤول ثاني ..

السيد وزير المالية بعد المصادقة
على قانون المالية لسنـــــة 2023

تكاتف وتظافر الجهود المبذولة من طرف الحكومة والبرلمان ومختلف الفاعلين في البلاد.. من أجل بناء اقتصاد وطني ومقاوم لكل الصدمات

أعضاء مجلس الأمة يشرعون في مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 04

أعضاء مجلس الأمة يصادقون بالأغلبية على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 06

عرض السيد وزير المالية لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 أمام أعضاء مجلس الأمة
تراجع الواردات ناتج عن سياسة ترشيد النفقات التي اتبعتها الحكومة 10

مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2023 14

تدخلات أعضاء مجلس الأمة خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2023 16

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2023 64

كلمة السيد وزير المالية بعد المصادقة
تكاتف وتظافر الجهود المبذولة من طرف الحكومة والبرلمان ومختلف الفاعلين في البلاد.. من أجل بناء اقتصاد وطني ومقاوم لكل الصدمات 77

كلمة السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بعد المصـــادقة
قانون المالية لسنة 2023، يشكل اللبنة الأولى من لبنات إصلاح حوكمة المالية العمومية 78

كلمة رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل بعد المصادقة على قانون الماليـــة لسنة 2023
يمكن لمسؤول على رأس قطاع ألا يعرف أين حدود مسؤوليته ! نقول من هنا تبدأ مسؤوليتك وهنا تنتهي، وثم تبدأ مسؤولية مسؤول ثاني .. 79

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د. بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الامين طالب

الصور:
مصلحة السمعي البصري
المصوران:
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2023

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية لكتلة الأحرار):
الجزائر الجديدة كرست في نص قانون المالية الحالي مرجعية تاريخية مبنية على مبادئ ثورتنا المجيدة

66

السيد ساعد عروس
(رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي)
علينا اليوم إلا أن نرفع التحدي ونكسب الرهان عن طريق الإخلاص في العمل، وأن نحافظ على أموال الشعب ونحميها من سرطان الفساد

71

السيد عفيف سنوسة
(رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي)
نثمن خلو نص القانون من أي رسوم وضرائب جديدة، بما يراعي الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة وحماية القدرة الشرائية

69

السيد أحمد الصالح لطيفي
(رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)
نثمن الاهتمام الخاص والمباشر من طرف السيد رئيس الجمهورية، لتحسين وضعية بعض الولايات وإعطائها حقها في التنمية

74

أعضاء مجلس الأمة يشرعون في مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 05 ديسمبر 2022 جلسة علنية، خصصت لعرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 وقد حضرها السيد إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية بصفته ممثلا للحكومة، والسيدة والسادة العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛ محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛ كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛ علي عون، وزير الصناعة الصيدلانية وبسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

في مستهل الجلسة، أحال السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الكلمة إلى ممثل الحكومة، السيد إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية لعرض نص القانون، حيث أوضح أن ميزانية الدولة لسنة 2023 قد أعدت على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول يقدر بـ 60 دولارا على مدى الثلاث (3) سنوات المقبلة (2023-2025).. مضيفا أن معدل النمو المرتقب لسنة 2023 في حدود 4.1 بالمائة وبـ 4.4 بالمائة في 2024 ومستوى التضخم بـ 5.1 بالمائة في 2023 ثم 4.6 بالمائة في 2025.

وأضاف فيما يتعلق بالإيرادات الاجمالية للميزانية المرتقبة للسنة المقبلة أن الحكومة ترتقب ارتفاعها إلى 7.901.9 مليار دج فيما ستصل النفقات الى13.786.8 مليار دج تتقسم إلى نفقات التسيير التي ستبلغ 9767.6 مليار دج (26.9+ بالمائة) مع ارتفاع كذلك لنفقات التجهيز إلى 4.019.3 مليار دج أي بزيادة تصل إلى 2.7+ بالمائة مقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2022 ... مبرزا أنه اعتبارا من المستويات المتوقعة للإيرادات والنفقات سينتقل عجز الميزانية من 4.092.3 مليار دج (15.9- من الناتج الداخلي الخام) في تنبؤات الاغلاق لسنة 2022 الى عجز متوسط قيمته 5.720.0 مليار دج خلال الفترة 2023-2025 (20.6- من الناتج الداخلي الخام).

أما فيما يخص توزيع ميزانية التسيير، أبرز ممثل الحكومة أن النص خصّص 3037.41 مليار دج للتكفل بنفقات رفع أجور الموظفين التابعين للإدارة المركزية والخدمات المركزية (23.55+ بالمائة مقارنة بـ 2022).. فيما سينتقل الأثر المالي للتدخل الاقتصادي للدولة إلى 1927.20 مليار دج (40.67+بالمائة مقارنة ب 2022)، تتوزع بشكل خاص على المساهمة في الصندوق الوطني للسكن والزيادة في الاعتمادات المخصصة للتأمين على البطالة وزيادة مساهمة الدولة في الديوان الوطني للحبوب.

ولدى تطرقه إلى ميزانية التجهيز التي تبلغ 4019.28 مليار دج، أوضح ممثل الحكومة أن الأمر يتعلق أساسا في 2023 بإتمام المشاريع قيد الإنجاز وتسجيل المشاريع الاستراتيجية وذات الضرورة القصوى، لافتا إلى أنه تم في سنة 2022 رفع التجميد عن برنامج مقدر بأكثر من 110 مليار دج موجه إلى 217 مشروعا استثماريا حاملا لقيمة مضافة.

فيما يخص عائدات صادرات السلع سنة 2023 أكد ممثل الحكومة أنها من المنتظر أن تبلغ 46.3 مليار دولار أمريكي مقابل 44.4 مليار دولار في توقعات قانون المالية التكميلي 2022.. مبرزا أنه من المرتقب تسجيل «زيادة طفيفة» في 2024 و2025 لتصل عائدات الصادرات إلى 46.4 مليار دولار و45.8 مليار دولار؛ موعزاً هذا الأمر إلى تراجع الواردات الناتج عن سياسة ترشيد النفقات التي اتبعتها الحكومة.

بعد عرض ممثل الحكومة، تلا السيد عبد الرحمان قنشوبة، مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة بخصوص نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 والذي خلصت فيه اللجنة إلى أن الحكومة قد باشرت التنفيذ الفعلي للنمط الجديد للحوكمة المالية العمومية مما يشكّل مقاربة جديدة تعتمد تنفيذ الاعتمادات المالية حسب البرنامج عوض التوزيع حسب القطاعات.. كما تضمن نص قانون المالية لسنة 2023 تدابير تشريعية تهدف إلى التكفل المالي بمختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة بغاية تشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات الجبائية مع تعزيز القدرة الشرائية للأسر ومراجعة منحة البطالة وتثمين مرتبات الوظيفة العمومية فضلا عن معاشات التقاعد.

وانطلاقا مما سبق فان لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة تثمن نص قانون المالية لسنة 2023 باعتبار أن الميزانية المعتمدة غير مسبوقة منذ استرجاع الاستقلال وهو ما يشكّل أبلغ دليل على حرص السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية على الدفع قدما بعجلة النمو الاقتصادي وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية مثلما نصت عليه المرجعية النوفمبرية.

بعد تلاوة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، فسح المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس بغرض طرح تساؤلاتهم والتعبير عن انشغالاتهم وإبداء آرائهم وملاحظاتهم تجاه نص القانون المعروض للمناقشة والتي تمحورت في مجملها حول ضرورة استغلال الإرادة السياسية التي عبّر عنها السيد رئيس الجمهورية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والرفع من أداء الاقتصاد الوطني مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة. كما ركّز السيدات والسادة أعضاء المجلس في تدخلاتهم (20 متدخل) أيضا على ضرورة رفع التجميد عن المشاريع الحيوية وذات الطابع الاستعجالي في مقدمتها تلك التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين..

وفي تعقيبه على تدخلات الأعضاء، شدّد رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل على ضرورة التحلي بالموضوعية في طرح التساؤلات والتعبير عن الانشغالات؛ ووجّه بإيفاد بعثات استعلامية مؤقتة إلى الولايات التي عبّر ممثلوها من أعضاء المجلس عن وضعيات تنموية وإدارية تستحق المعالجة بعد الوقوف عليها...

وستتواصل بعد ظهيرة اليوم، مداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول النص على أن تُستكمل يوم غد الثلاثاء 06 ديسمبر 2022، وتُختتم بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة بالمجلس، على أن يتولى بعدها ممثل الحكومة الردّ على ما تمّ طرحه من طرف أعضاء المجلس.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون بالأغلبية على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023

صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، خلال جلسة عامة عقدها يوم الخميس 8 ديسمبر 2022، الجلسة ترأسها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضرها كل من السيدات والسادة يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ ياسين مهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة؛ إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية وبسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وقد خصص المجلس جلسة علنية يوم الاثنين 05 ديسمبر 2022، خصصت لتقديم ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2023؛ حيث قدم وزير المالية وممثل الحكومة، السيد إبراهيم كسالي عرضا مفصلا حول مضمون نص القانون، تطرق فيه للسياسة الميزانياتية للدولة التي ستعتمد خلال سنة 2023 فضلا عن اهم التدابير التشريعية التي نص عليها القانون ، بعد عرض ممثل الحكومة، تلا السيد عبد الرحمان قنشوبة، مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة بخصوص نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 ، ثم فسح المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس البالغ عددهم 62 متدخل، لطرح تساؤلاتهم والتعبير عن انشغالاتهم وإبداء آرائهم وملاحظاتهم تجاه نص القانون المعروض للمناقشة .

و بخصوص جلسة المناقشة ليومها الثاني فقد جرت في الجلسة العلنية المقامة صباح يوم الثلاثاء 06 ديسمبر 2022، حيث واصل أعضاء مجلس الأمة مداخلاتهم ، عقب ذلك، تناول الكلمة تواليا السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في المجلس (الأحرار، التجمع الوطني الديمقراطي، الثلث الرئاسي وحزب جبهة التحرير الوطني) الذين عبّروا عن موقف عائلاتهم السياسية، حول مضمون نص هذا القانون ، وفي الختام تولى ممثل الحكومة، السيد وزير المالية في المساء الرد على مداخلات أعضاء مجلس الأمة وكذا رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة نص قانون المالية لسنة 2023 .

عرض السيد وزير المالية لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 أمام أعضاء مجلس الأمة

خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، أكد وزير المالية السيد براهيم جمال كسالي، أن ميزانية الدولة لسنة 2023 قد أعدت على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول يقدر بـ 60 دولارا على مدى الثلاث (3) سنوات المقبلة (2025-2023).. مضيفا أن معدل النمو المرتقب لسنة 2023 في حدود 4.1 بالمائة وبـ 4.4 بالمائة في 2024 ومستوى التضخم بـ 5.1 بالمائة في 2023 ثم 4.6 بالمائة في 2025.

وأضاف فيما يتعلق بالإيرادات الاجمالية للميزانية المرتقبة للسنة المقبلة أن الحكومة ترتقب ارتفاعها إلى 7.901،9 مليار دج فيما ستصل النفقات الى13.786،8 مليار دج تنقسم إلى نفقات التسيير التي ستبلغ 9767،6 مليار دج (26،9+ بالمائة) مع ارتفاع كذلك لنفقات التجهيز إلى 4.019،3 مليار دج أي بزيادة تصل إلى 2،7+ بالمائة مقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2022 ... مبرزا أنه اعتبارا من المستويات المتوقعة للإيرادات والنفقات سينتقل عجز الميزانية من 4.092،3 مليار دج (15،9- من الناتج الداخلي الخام) في تنبؤات الاغلاق لسنة 2022 الى عجز متوسط قيمته 5.720،0 مليار دج خلال الفترة 2025-2023 (20،6- من الناتج الداخلي الخام).

السيد براهيم جمال كسالي أشار فيما يخص عائدات صادرات السلع سنة 2023 أنه من المنتظر أن تبلغ 46،3 مليار دولار أمريكي مقابل 44،4 مليار دولار في توقعات قانون المالية التكميلي 2022.. مبرزا أنه من المرتقب تسجيل «زيادة طفيفة» في 2024 و2025 لتصل عائدات الصادرات إلى 46،4 مليار دولار و45،8 مليار دولار؛ موعزاً هذا الأمر إلى تراجع الواردات الناتج عن سياسة ترشيد النفقات التي اتبعتها الحكومة.

تراجع الواردات ناتج عن سياسة ترشيد النفقات التي اتبعتها الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
السيدات والسادة الحضور الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023.

لقد تم تحضير نص قانون المالية لسنة 2023، في ظل وضع اقتصادي وطني متسم بالتحسن الملحوظ في الوضع الصحي وتعزيز عائدات المحروقات، وتوطيد المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية، ومع ذلك فإن التوترات الجيوسياسية الدولية المستمرة أثّرت سلبا على الأسعار العالمية للمواد الخام، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات الغذائية، مما يتطلب تدخلا أكثر أهمية من جانب الدولة، من أجل الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والقدرة الشرائية للأسر ومواصلة عمليات الإنعاش الاقتصادي الدولية لدعم النمو.

في هذا الوضع الاستثنائي، المتسم بالتوترات الاقتصادية والمالية الدولية عامة، واصلت الدولة عملية إنعاش الاقتصاد، بهدف تعزيز النمو، عن طريق رفع التحديات لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، خلاق للثروة ومناصب الشغل.

ولمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأحداث ذات الأبعاد العالمية، شرعت الدولة في تنفيذ إجراءات عاجلة في سنة 2022، للحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وتحسينها، لاسيما من خلال المراجعة التصاعدية للأجور، وإسداء منحة للبطالة من ناحية، وتعزيز برنامج الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص وتعزيزه، لضمان النمو الشامل والمستدام من ناحية أخرى.

ويترجم ذلك من خلال تعبئة الاعتمادات التكميلية في الميزانية، للتغطية المالية لهذه الإجراءات ويتعلق الأمر بـ:

- الدعم المباشر.
- مراجعة شبكة النقاط الاستدلالية، بمبلغ 300.11 مليار دينار.
- إستعادة وإعادة تقييم منحة البطالة لطالبي الشغل، لأول مرة، بمبلغ 292 مليار دينار.
- إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، وتحويل المستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، إلى عقود غير محددة المدة بقيمة 160 مليار دينار.
- أما عن الدعم غير المباشر للحبوب، إعانة الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) بمبلغ 624 مليار دينار.
- تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للرواتب، بإنفاق ضريبي يصل إلى 195 مليار دينار.
- منحة الكوفيد وتشخيص الفيروس، بمبلغ 157.3 مليار دينار.
- دعم الطاقة الكهربائية والغاز ومياه البحر المحلاة بمبلغ 105 مليار دينار.
- الحليب، إعانة الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (ONIL) بمبلغ 89.7 مليار دينار
- الزيت الغذائي والسكر بمبلغ 83.5 مليار دينار.
- التضامن خلال شهر رمضان، بمبلغ 15.3 مليار دينار.
- النفقة الغذائية 1.9 مليار دينار.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،

في هذا الإطار، من المفترض أن تتطور المجاميع الاقتصادية الكلية والميزانياتية في إغلاق سنة 2022 كما يلي:

- سيبلغ نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 3.7 وخارج المحروقات 4.6. من المفترض أن يسجل الناتج الداخلي الخام نموا في الحجم بنسبة (3.7+) في سنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية (4.9+). في الزراعة (6.5+).

وإنعاش الاقتصاد والتحكم في التجارة الخارجية.

- التجارة الخارجية سنة 2022، سيسجل الميزان التجاري فائدة تقدر بـ 17.7 مليار دولار في تنبؤات الإغلاق لسنة 2022 مقابل 1.1 مليار دولار في عام 2021، محققا فائضا إضافيا قدره 016.6 مليار دولار، انعكاسا للزيادة المعتبرة في صادرات المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية وزيادة الصادرات خارج المحروقات والتي ترتفع من 4.5 مليار دولار في سنة 2021، إلى 7 مليار دولار نهاية سنة 2022،

- سترتفع صادرات السلع من 38.6 مليار دولار سنة 2021 إلى 56.5 مليار دولار في تنبؤات الإغلاق لسنة 2022. ستبلغ صادرات المحروقات ما قيمته 94.5 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 45.2 مقارنة بإنجازات سنة 2021.

- سترتفع واردات السلع من 37.5 مليار دولار سنة 2021، إلى 38.7 مليار في تنبؤات الإغلاق سنة 2022، أي بزيادة طفيفة قدرها 3.4.

- سيسجل ميزان المدفوعات فائضا يقدر بـ 11.3 مليار دولار 6.3 من الناتج الداخلي الخام والذي لم يتم تحقيقه منذ سنة 2014.

- فيما يتعلق باحتياطي الصرف، من المفترض أن يبلغ 54.6 مليار دولار سنة 2022، أي 14.3 شهرا من واردات السلع والخدمات خارج عوامل الإنتاج.

سيصل معدل التضخم إلى 7.7 من المفترض أن يصل مؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة 7.7 في تنبؤات الإغلاق لسنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار السلع ذات المحتوى العالي من الاستيراد، لاسيما أسعار المنتجات الغذائية الصناعية 12.7 والمنتجات المصنعة 5.7 وكذلك ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الطازجة بنسبة 9.4.

جاءت هذه المستويات من النمو نتيجة لمختلف القرارات السياسية التي اتخذتها الدولة في سنتي 2021 و2022، في إطار الإصلاحات الهيكلية المسطرة، والتي تهدف بشكل خاص إلى دعم في الصناعة (8.4+). والخدمات السوقية (4+).

- بالنسبة للمساهمة في نسبة التضخم، حسب فئات المنتجات، فستساهم أسعار المواد الغذائية بنسبة 64.3.

- أما بالنسبة لأسعار السلع المصنعة غير الغذائية والخدمات، فستساهم بـ29 و6.8 على الترتيب.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس.

تم تحضير تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لسنة 2023، وفق الفرضيات المتضمنة في التقرير الذي أحيل إليكم، ويجدر التذكير بأهم المؤشرات المتوقعة لسنة 2023:

- نسبة النمو4.1 و5.6 خارج المحروقات.

- ستصل صادرات السلع إلى 46.3 مليار دولار، ستنخفض واردات السلع إلى 36.9 مليار دولار، سيسجل الميزان التجاري فائضا يبلغ 9.4 مليار دولار.

- سيسجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 5.7 مليار دولار.

- أخيرا، سيصل احتياطي الصرف المتوقع إلى 59.7 مليار دولار في نهاية 2023.

فيما يخص الانتقال إلى نمط جديد في حوكمة المالية العمومية، إن إعداد نص قانون المالية هذا يندرج في سياق التنفيذ الفعال للنمط الجديد للحوكمة، وفقا لأحكام القانون العضوي 18 – 15 الذي أرسى القواعد الجديدة لتسهيل حصد الهدف على أساس النتائج والأداء.

من الآن فصاعدا سيكون عرض قانون المالية في أربعة أجزاء.

فيما يخص ميزانية الدولة في سنة 2023، ستكون التوقعات كما يلي:

إيرادات الميزانية:

ستصل الإيرادات في 2023 إلى 7901.9 مليار دينار، بزيادة قدرها 5.1 مقارنة بالإيرادات المتوقعة في تبؤات الإغلاق لسنة 2023. وبنسبة 12.9 مقارنة بالإيرادات المتوقعة في قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

نفقات الميزانية:

ستصل النفقات في سنة 2023، إلى 3786.8 مليار دينار موزعة على 9767.6 مليار دينار، كنفقات تسيير، و4018.3 مليار دينار، كنفقات تجهيز، مسجلة زيادة بنسبة 18.7 مقارنة بقانون المالية التكميلي 2022.

تفسر هذه الزيادة المسجلة في ميزانية الدولة لسنة 2023 بالآثار المشتركة التالية:

ميزانية التسيير:

من المتوقع أن ترتفع ميزانية التسيير بنسبة (+26.9) منتقلة من 7697 مليار دينار إلى 9767.5 مليار دينار في 2023، هذا التطور ناتج عن التكفل بالآثار المالية الناتجة أساسا عن:

– تغطية الأثر المالي الناتج عن تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب ونظام الأجور للموظفين بمقدار 579 مليار دينار، أي (+23.5) مقارنة بسنة 2022.

– التدخل الاقتصادي للدولة الذي سينتقل من 1370 مليار دينار في سنة 2022، إلى 1927 مليار دينار في سنة 2023، بما يمثل زيادة إجمالية قدرها 557 مليار دينار، أي (+40.6)، والتي ترجع إلى الآثار المشتركة لترشيد الإنفاق العام.

– إدراج الإجراءات الميزانياتية المتعلقة بحسابات التخصيص الخاصة للخزينة.

– الزيادة في الاعتمادات المخصصة لتغطية التأمين على البطالة لمدة عام كامل (+ 376) مليار دينار.

– تسوية مستحقات مؤسسات الضمان الاجتماعي بمبلغ إجمالي قدره 75.9 مليار دينار، لصالح الصندوق الوطني للتقاعد، بقيمة 70 مليار دينار، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) بقيمة 5.9 مليار دينار.

– مساهمة الدولة في صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، والذي يبلغ مستواه المقترح لسنة 2023، مبلغا قدره 340 مليار دينار، مسجلا زيادة قدرها 114.9 مليار دينار، نسبيا، بالنسبة لاعتمادات قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

– يقترح تخصيص احتياطي مجمع، قدره 1376 مليار دينار في سنة 2023، يسمح بالإضافة إلى تغطية النفقات غير المتوقعة للسنة المالية المذكورة، الناتجة عن القرارات المتخذة، فيما يتعلق بإعادة تقييم النقاط الاستدلالية ومنحة البطالة، ومعاشات التقاعد، وتنفيذ إصلاح الدعم ومستحقات أنظمة جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS).

ميزانية التجهيز:

سترتفع نفقات التجهيز المتوقعة في نص قانون المالية لسنة 2023 (+2.7) لتصل إلى 4018 مليار دينار، مقابل 3913 مليار دينار، المتوقعة في إقفال سنة 2022 وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

في هذا السياق، من المتوقع إتمام المشاريع قيد الإنجاز، الإخطار بإعادة التقييم بشكل رئيسي للمشاريع الجارية التي يمكن تسليمها في سنة 2023، والمشاريع التي خضعت إلى رفع التجميد من قبل السلطات العمومية.

في هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه خلال سنة 2022، تم رفع التجميد عن برامج مقدرة بأكثر من 110 مليار دينار، موجهة إلى 217 مشروعا استثماريا، حاملا لقيمة مضافة أكيدة، على المستوى المحلي والوطني. وتسجيل المشاريع الاستراتيجية والمشاريع ذات الضرورة القصوى فقط والتي يمكن أن تسمح بالتزامات الدولة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،

يتضمن نص قانون المالية لسنة 2023 مجموعة من التدابير التشريعية، تتعلق بـ:

– تشجيع ودعم الاستثمار.
– مواءمة وتبسيط الإجراءات الجبائية.
– تعبئة الموارد.
– تشجيع النشاطات التضامنية.
– الشمول المالي والجبائي.
– مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

تدابير مختلفة:

أولا، بالنسبة لتشجيع ودعم الاستثمار، تم إدراج تدابير ترمي إلى مواءمة قواعد تحديد الاهتلاكات القابلة للخصم من المنظور الجبائي، انسجاما مع أحكام القانون الجديد المتعلق بالاستثمار والتخفيف من الأحكام المتعلقة بإلزامية إعادة الاستثمار، كما تم رفع سقف الخصم من ناتج أو ربح المصاريف المخصصة للبحث والتطوير داخل المؤسسة وعلى المصاريف الموجهة في إطار برنامج الابتكار المفتوح مع الشركات الناشئة أو الحاضنات.

يتضمن هذا النص تدابير تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال التضامن والتنمية والاستثمار، إلى إعفاء تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات، من الضريبة على أرباح الشركات، إلى جانب تدابير تشجع روح المقاولاتية وترقية المقاول الذاتي.

ثانيا، فيما يتعلق بتنسيق وتبسيط الإجراءات الجبائية، تم تعديل الأحكام المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة، لاسيما إعادة التناسق بين الأحكام المتعلقة بقطاع المحروقات، كما تم توسيع الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة المؤسسة على الهامش، ومراجعة عتبة الاختصاص في مجال المنازعات الجبائية، وتبسيط إجراءات إلغاء حالة الفرض المزدوج للضريبة.

ثالثا، في مجال تعبئة الموارد، فقد تم رفع سقف الإخضاع الضريبي المحرر من الضريبة على الدخل الإجمالي وتوسيع مجال تطبيق الرسم الداخلي على الاستهلاك، ليشمل عملية استيراد وبيع السجائر الإلكترونية، إلى جانب توسيع الوعاء الضريبي في مجال الضرائب غير المباشرة ورفع تعريفة رسوم المرور على الكحول، كما تم النص صراحة على استثناء المحلات التجارية والمهنية الملحقة في المباني من الاستفادة من الإعفاء من حقوق التسجيل المطبقة على العقود المتعلقة ببيع المباني أو أجزاء المباني للاستعمال السكني، والمنجزة في إطار الترقية العقارية.

أخيرا، تم استحداث غرامة مالية تطبق على المؤسسات الصيدلانية واستحداث رسم مستحق على كل طلب رخصة تسويق دواء ذي استعمال بيطري، إلى جانب النص على إجبارية دفع كل الحقوق، الرسوم والأتاوى المحصلة لفائدة السلطات المستقلة.

رابعا، وفيما يخص تشجيع النشاطات التضامنية، فقد تم إدراج تدابير ترمي إلى توسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، ليشمل مقتنيات الجمعيات والهيئات ذات الطابع الإنساني، إلى جانب أحكام تهدف إلى تعميم الدعم المالي للدولة لصالح الصندوق الوطني للتقاعد.

خامسا، الشمول المالي والجبائي، مواءمة الأسقف المتعلقة بالقيام بممارسة حق الخصم الجبائي للأعباء وتسديد الضرائب، من خلال إلزامية التسديد بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات البنكية، وذلك بتحديد سقف قدره واحد مليون دينار.

سادسا، فيما يخص مكافحة الغش والتهرب الضريبي، فقد تم النص على توسيع مجال الرقابة الجبائية إلى الضريبة على الثروة وتمديد فترة التقادم الرباعية وتحديد كيفية احتساب فترة التقادم في حالة سحب الامتيازات الممنوحة في إطار الأنظمة المدعمة للاستثمار وكذا تحيين مبالغ الغرامات المطبقة على جميع المخالفات الخاصة بالضرائب غير المباشرة.

سابعا، وفيما يتعلق بأهم التدابير المختلفة، في هذا الإطار، تم توسيع مجال الإعفاءات الجبائية، إلى عملية استيراد السيارات الهجينة والكهربائية، الممنوحة للمركبات الحرارية وترخيص استيراد السيارات السياحية (الأقل من 3 سنوات) بتخفيض الحقوق والرسوم.

كما تم إعفاء استيراد البدائل في إطار المقايضة الحدودية من الرسم الإضافي المؤقت الوقائي.

وشكرا على حسن الإصغاء.

مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2023

السيد مقرر اللجنة المختصة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2023.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

بناءً على إحالة من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل، مؤرخة في 23 نوفمبر 2022، تحت رقم 223/22 – الديوان، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تضمّنت نص القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2023، قصد دراسته وإعداد تقرير تمهيدي حوله، عقدت اللجنة اجتماعا مساء يوم الإثنين 28 نوفمبر 2022، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدّمه ممثل الحكومة، السيد إبراهيم جمال كسالي، وزير المالية، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وقد تطرق ممثل الحكومة خلال عرضه بإسهاب إلى الإطار المرجعي لنص قانون المالية لسنة 2023، وكذا لمؤشرات التأطير الاقتصادي الكلّي والميزانياتي المعتمدة للسنة المالية المقبلة، وانتهى بتعداد التدابير التشريعية المقترحة.

وخلال الدراسة، طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والانشغالات، تمثلت أساسا في النقاط الآتية:

لماذا يتم تخفيض نسب الرسم على النشاط المهني، رغم أنه مورد أساسي لميزانية الجماعات المحلية ؟

ما هي حصيلة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ولماذا لا يتم رصد مواردها نحو الاستثمار ؟

ما هي مقاربة الحكومة من أجل الخروج من التبعية للجباية البترولية ؟

لماذا لا يتم تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية على استيراد السيارات المستعملة، حتى تكون في متناول المواطن، وهل تم التفكير في إنجاز المنشآت الضرورية لاستعمال السيارات الكهربائية والهجينة ؟

لماذا لا يتم رفع التجميد عن المشاريع التي لها أهمية على صعيد التنمية ؟

كيف سيتم تمويل عجز الميزانية للسنة المالية 2023؟

ما هي وجهة الاعتمادات المالية غير المخصصة ؟

وفي معرض ردّه على هذه الأسئلة والانشغالات، أوضح ممثل الحكومة بشأن حرمان الجماعات المحلية من عائدات الرسم على النشاط المهني بموجب التعديلات المتتالية التي شهدها هذا الرسم، أنه ورغم اعتماد المقر الرئيسي للشركات كاختصاص اقليمي لدفع مستحقات الرسم، فإن ما فقدته الجماعات المحلية المعنّية، يتم تعويضه من خلال إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية أو إعانات الميزانية العامة للدولة.

من جهة أخرى، أكد ممثل الحكومة أنّ الرسم على النشاط المهني اقتطاع جبائي سيؤول إلى الزوال، وهذا نظرا لرفضه من طرف المتعاملين الاقتصاديين، الذين يرون فيه إجحافا كبيرا في حقهم، وأفاد أنّ هناك فوج عمل متعدد القطاعات يعكف – حالياً – على إصلاح مالية الجماعات المحلية بهدف إعطائها الاستقلالية المالية المرجوة.

وبشأن حصيلة الصيرفة الإسلامية وتوجيهها نحو الاستثمار، أكد ممثل الحكومة أن الجهود المبذولة في هذا الإطار كبيرة جدا، من خلال وضع الإطار التنظيمي الذي يحكم منتجات هذا النوع من الصيرفة، بما فيها المنتجات الموجهة لتمويل الاستثمار، وأفاد أن النتائج المحققة تبعث على الارتياح، مذكراً في ذات السياق أن المراجعة القريبة لقانون النقد والقرض ستمنح التكريس القانوني لها.

وبخصوص مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة، أوضح ممثل الحكومة أنه بالنظر لتحسّن مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي، أصبحت مساهمة القطاعات خارج المحروقات أساسية في دعم النمو الاقتصادي، على غرار الفلاحة والصناعة والخدمات.

وفيما يخص تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية على استيراد السيارات المستعملة التي تقل عن ثلاث (3) سنوات، أوضح ممثل الحكومة أن جمركتها تخضع لنظام جبائي تفضيلي، على أساس معيارين حدّدتهما المادة 66 وهي الوقود المستعمل من جهة، وسعة الأسطوانة من جهة أخرى، كما أن السماح بجمركة السيارات الكهربائية يندرج ضمن المقاربة المعتمدة في إطار التحوّل الطاقوي، وأن باب الاستثمار مفتوح في مجال شحن السيارات الكهربائية والهجينة.

وبشأن رفع التجميد عن المشاريع، أوضح ممثل الحكومة أن الحكومة شرعت ـ منذ سنتين، وبالتدريج ـ في رفع التجميد عن عدد من المشاريع في كل ولايات الوطن، مع منح الأولوية لقطاعات الصحة والتربية والموارد المائية، ويتمّ الاستمرار في نفس النسق كلما تحسّنت القدرات المالية للبلاد، مؤكّدا أنه تمّت معالجة طلبات رفع التجميد بإيجابية كبيرة وهذا دائماً في إطار الإمكانيات المتاحة.

وعن تمويل عجز الميزانية في سنة 2023، أكد ممثل الحكومة أنّ ذلك سيتم وفق آليتين: الأولى تتمثل في اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، والثانية باللجوء إلى السوق المالية أو المديونية الداخلية، مذكراً أن عدم اللّجوء إلى المديونية الخارجية قرار سيادي اتخذته السلطات العليا للبلاد من أجل ضمان استقلالية القرار السياسي والاقتصادي الوطنيين.

وحول وجهة الاعتمادات المالية غير المخصصة، أوضح ممثل الحكومة أنها تتعلق، لاسيما بـ «الاحتياطي المجمّع» والذي من شأنه السماح بتغطية النفقات غير المتوقعة، وكذا التكفل بعملية تثمين النقطة الاستدلالية ومنحة البطالة ومنح ومعاشات التقاعد وغيرها من الإجراءات.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إتضح للجنة، من خلال دراستها نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، أنّ الحكومة قد باشرت التنفيذ الفعلي للنمط الجديد للحوكمة المالية العمومية، وفقًا لأحكام القانون العضوي رقم 18 – 15 المؤرخ في 22 ذو الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 الذي يتعلّق بقوانين المالية، وذلك ضمن مقاربة مالية جديدة تأتي خصّيصًا للتكفّل بتداعيات التطورات العميقة التي عرفتها الإدارة العمومية، وتحديات عصرنة النظام المالي والميزانياتي للدولة.

وتقوم هذه المقاربة المالية الجديدة لتسيير الشأن المالي للبلاد على أساس النتائج والأداء، حيث يتمّ تنفيذ الاعتمادات المالية حسب، البرنامج عوض التوزيع حسب القطاعات الذي كان مطبقا لحد الآن، ويتمّ وضع هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج، المسؤولين عن، المصالح، المركزية والمصالح غير المركزية والمؤسسات والهيئات العمومية تحت، الوصاية المكلّفة بتنفيذ كلّ أو جزء من البرنامج.

كما جاء النص بمجموعة من التدابير التشريعية التي تهدف إلى التكفّل المالي بمختلف الإجراءات والتدابير التي أقرّتها السلطات العليا للبلاد، وذلك بتشجيع الاستثمار ومواءمة وتبسيط الإجراءات الجبائية وتعبئة الموارد وتشجيع النشاطات التضامنية والشمول المالي والجبائي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، مع تعزيز القدرة الشرائية للأسر، وكذا مراجعة منحة البطالة وضبط المستفيدين منها، وتثمين المرتبات في قطاع الوظيفة العمومية، فضلا عن معاشات التقاعد، وهذا بمراعاة القدرات المالية المُتاحة.

ومن ثمَّ فإنّ نص قانون المالية لسنة 2023 جديرٌ بالتثمين، باعتبار أنّ «ميزانية 2023» غير مسبوقة في مجال الإنفاق العمومي في تاريخ الجزائر المستقلة، وهو ما يشكل أبلغَ دليلٍ على حرص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيِّد تبون، على الدفع قدمًا بعجلة النمو الاقتصادي، من جهة، وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، مثلما نصّت عليه المرجعية النوفمبرية الخالدة، من جهة ثانية.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمِّن قانون المالية لسنة 2023.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

63 مداخلة خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2023

ثمن أعضاء مجلس الأمة الذي بلغ عددهم 63 عضوا خلال مداخلاتهم ما جاء في فحوى نص قانون المالية لسنة 2023، كونه رسم أهدافا محددة وملتزم بتحقيق نتائج وفق نظرة استشرافية. كما استحسن أعضاء مجلس الأمة مواصلة الدولة للجهود و الإجراءات التي اتخذتها من أجل الحفاظ على الطابع الاجتماعي لها، من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين و دعمها من خلال مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور و رفع منحة البطالة، رغم الأوضاع والتغيرات الدولية التي شهدها العالم...كما طرح أعضاء المجلس على ممثل الحكومة، جملة من الانشغالات والاهتمامات ذات الطابع المحلي، تتعلق في مجملها بالنقل والصحة و التربية و التوظيف، وكذا المنشآت القاعدية لاسيما شبكة الطرق في الجنوب مركزين على ضرورة إيلاء عناية خاصة للولايات المستحدثة مؤخرا بغرض جعلها في نفس مستوى التنمية الذي تعرفه الولايات الأخرى.

السيد محمد رضا أوسهلة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم.
السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم من إطارات وزارية،
الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

أستهل مداخلتي اليوم بشكر رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، والسادة أعضاء اللجنة على مجهوداتهم المكللة بإعدادهم تقريرا وافيا، كافيا، مستوفيا لكل مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2023 وأشي الثناء الحسن على التلاوة المتميزة لهذا التقرير، من قبل مقرر اللجنة، وعلى مخارج الحروف العربية السليمة المعبرة بحق عن اللغة العربية، كلغة رسمية مع أختها اللغة الأمازيغية للدولة الجزائرية كما ينص على ذلك الدستور.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

نناقش اليوم أهم النصوص القانونية الدورية السنوية، وهو نص قانون المالية لسنة 2023، والذي يأتي متميزا بامتياز عما سبقه من قوانين مالية منذ استرجاع السيادة الوطنية.

فمن الناحية الشكلية ولأول مرة، سيتم تشريع قانون للمالية في إطار قانون عضوي مؤطر لقوانين المالية، وهو القانون 15-18، المعدل والمتمم. وفي هذا السياق، يجب الثناء على الحكومة وممثليها اليوم، على احترام الآجال المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، الذي نصت أحكامه على ضرورة إصدار قانون المالية 2023 في إطار الاحترام التام للقانون العضوي المذكور آنفا.

أما من ناحية المضمون، ولأول مرة كذلك، منذ 60 سنة، سيصدر قانون المالية محددا لأهداف وملتزما بنتائج، في سياق رؤية استشرافية مالية لثلاث سنوات، 2023، 2024 و2025. أما من ناحية القيمة، ولأول مرة كذلك، منذ 1962، تتبنى الدولة الجزائرية ميزانية ضخمة بحجم الجزائر القارة، وهي حوالي 100 مليار دولار أمريكي.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السادة الحضور مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن كل ما ذكرته ليس نتاج نص قانون وحسب، وإنما هو ثمرة سياسة حكم رشيدة اتبعها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ أن زكاه الشعب الجزائري لاعتلاء سدة الحكم، كيف لا! ورئيس الجمهورية أكد منذ أول اجتماع لمجلس الوزراء على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وفاء منه لميراث الشهداء ووعد المجاهدين في بيان أول نوفمبر، وهو البيان الذي أصبح بعد النص عليه في ديباجة دستور الفاتح نوفمبر، جزءًا لا يتجزأ من دستورنا، ذلك أنه رغم التأثيرات السلبية للجائحة العالمية، على الاقتصاد العالمي وما تمخض عنها من ارتفاع نسبة التضخم عالميا، وما لذلك من تأثيرات مباشرة على السياسات الاجتماعية، إنه ورغم كل ذلك، حافظت الجزائر على طابعها الاجتماعي بفضل القرارات الحكيمة التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاسيما في الشق الاجتماعي، فأعفى أصحاب الأجور الشهرية، الأقل من 30000 دينار جزائري من الضريبة على الدخل، واستحدث منحة للبطالة لطالبي العمل لأول مرة، وتصوروا ما لذلك من أثر إيجابي على المستفيد منها، لاسيما فيما يخص التغطية الاجتماعية والصحية!

وقام رئيس الجمهورية، بإسداء تعليماته إلى الحكومة لتفعيل وتجسيد إدماج المستفيدين من أجهزة المساعدة على الإدماج المهني، الذين بلغ عددهم نصف مليون مدمج، أي نصف مليون منصب للعمل.

أما في الجانب الاقتصادي فقد حرص رئيس الجمهورية على أن يجعل من الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء خلال سنة 2022، بنكا للقرارات الاقتصادية المدروسة والمستشرفة، ومنهلا لمشاريع نصوص قانونية، توفر بيئة تشريعية ملائمة ومتماشية مع المعايير الدولية لجلب الاستثمار، وعلى رأسها قانون الاستثمار الذي صادق عليه مجلسنا في الدورة المنصرمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمناصب،

إن نص قانون المالية 2023، جاء لتكريس هذين التوجهين، الاجتماعي والاقتصادي، فتضمن نص القانون محل المناقشة رصدا لموارد مالية هامة، سيتم بموجبها التكفل بمراجعة الأجور ومعاشات التقاعد بما يكفل تحسين القدرة الشرائية والمعيشية للجزائرية والجزائري.

كما استبعدت من مضامينه أية زيادة في الضرائب أو الرسوم، بما قد يؤثر على المستوى المعيشي للمواطنة والمواطن الجزائري.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن نص قانون المالية لسنة 2023 تضمن أحكاما تشريعية لمرافقة الترسانة القانونية المرصودة للاستثمار، وعلى رأس هرمها قانون الاستثمار المذكور آنفا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
الحضور الكريم مع حفظ المناصب والألقاب،

إن هذه المنجزات الاجتماعية والاقتصادية الهامة في ظروف دولية صعبة، من التأثيرات المتراخية للجائحة العالمية، والتبعات المباشرة وغير المباشرة للنزاع في أوروبا الشرقية، هي منجزات لا ينكرها إلا جاحد ويتمنع عن التبصر فيها إلا المصابون بعمى الألوان السياسي، فلا يرون إلا السواد ويتمنعون حتى عن الأبيض المتماهي معه، سيسجل تاريخ الجزائر، وأرض الجزائر، الضارب في التاريخ منذ ما قبل التاريخ أن الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وهو حلم الشهداء أصبح اليوم حقيقة وحقا يراه ويعيشه مناصرو الحق وينكره مناصرو الباطل.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى نحن وتحيا الجزائر، السلام عليكم وشكرا على كرم الإصغاء والتتبع.

السيد عبد الباري بوزنادة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، أما بعد،

السيد المحترم رئيس مجلس الأمة،
السادة الوزراء،
السادة رئيس وأعضاء لجنة المالية،
أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صحيح أن نص قانون المالية 2023 جاء ليحافظ على التوازنات المالية وطابعها الاجتماعي.

وصحيح، أن يختلف نص هذا القانون عن سابقيه، في أنه يريد أن يكرس نمطا جديدا لحوكمة المالية العمومية، من خلال ميزانية البرامج والأهداف.

وصحيح أيضا أن ميزانية 2023 الأكبر التي عرفتها الجزائر في تاريخها بـ 13786.8 مليار دينار تقارب 98 مليار دولار.

وصحيح أن الطابع الاجتماعي أخذ حيزا هاما في نص القانون، رغبة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وذلك بدعم الطبقة العمالية، من خلال تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب ورفع الأجور، ومنحة البطالة ومنحة التقاعد.

وصحيح أيضا أن قانون المالية جاء بجملة من الإجراءات التحفيزية الجبائية الموجهة للاستثمار.

وصحيح كذلك أن نسبة النمو يرتقب أن ترتفع إلى 4.1 في سنة 2023، إلى أن تصل 4.6 نهاية 2025، وكذلك ارتفاع احتياطي الصرف.

كل ذلك أمر مشجع ويدعو إلى التفاؤل.

لكن غير المفهوم وغير المبرر هو حجم التضخيم في الإنفاق العمومي في هذه الأجواء العالمية التي يسودها الخوف والترقب من تداعيات الحرب الأوكرانية، وبعد أزمة اقتصادية كبيرة جراء كوفيد 19.

أيعقل أن نشرع مباشرة لزيادة الإنفاق جراء ارتفاع مداخيل الطاقة بشكل ظرفي وفي هذه الأجواء غير المستقرة؟!

وغير المفهوم أيضا أن تتغول ميزانية التسيير التي أصبحت تشكل 70، بزيادة 27 على الميزانية السابقة، على حساب ميزانية التجهيز المهمة التي تشكل 30، بزيادة 2.7، ما بين 70 و30، ألا يعد هذا اختلالا وعرجا في القانون؟!

وغير المفهوم أيضا هو معالجة تحسين القدرة الشرائية للمواطن، بزيادة الأجور ومنح التقاعد والبطالة، دون زيادة حقيقية في الإنتاج، فتصبح الأموال كثيرة وستطارد السلع القليلة، مما سيزيد التضخم ويضعف القدرة الشرائية مجددا! فما هو علاجكم لكبح هذا التضخم؟

وغير المفهوم أيضا هو معالجة المضاربة والندرة بأساليب لا تشرف الجزائر الجديدة، العدالة.. أجل، محاربة الندرة.. نعم، لكن دون ظلم ودون اعتداء ودون مزايدة!

وغير المفهوم أيضا هو أن نص قانون المالية جاء ليكرس الشفافية في التعاملات المالية، لكن ما مصير 2056 مليار دينار غير الخاضعة لرقابة السلطة التشريعية، والموجهة للدواوين والوكالات والمخابر، ألا يعتبر هذا إنقاصا من حق التشريع في مراقبة المال العام؟!

وغير المفهوم أنه في ميزانية تعتمد على الأهداف، جل القطاعات الوزارية، إلا ما ندر، لم تحدد نقطة الوصول (الوضعية المستهدفة) وإذا لم نخطط للوصول، فكل الطرق وإن توفرت الوسائل والمال، تؤدي إلى المتاهة، فأين النجاعة؟

وغير المفهوم أن يصبح العجز في الميزانية 40 بمبلغ 5885 مليار دينار مبلغ مهول! وأنتم تؤكدون، السيد الوزير، أن دقة هذه المعطيات تبقى مرهونة لعوامل خارجية غير متحكم فيها، كمستوى الطلب العالمي وتقلب سعر البترول، فلماذا الاعتماد المفرط على الريع البترولي وصندوق ضبط الواردات لتغطية هذا العجز المهول؟!

وغير المفهوم منحة المعاق، أقل بكثير من منحة البطال، أين ميزان العدالة بين البطال والمعاق؟!

وغير المفهوم أن نشجع الفلاحة ولا نلغي الرسوم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية للعتاد الفلاحي والأسمدة والبذور والأدوية الفلاحية!

السيد الوزير المحترم،

لابد أن يواكب قانون الصفقات العمومية، الحركية المنشودة ويسرّع عملية الإنجاز والجودة، ابتداء من إعداد دفتر الشروط إلى الأمر بتنفيذ الأشغال، المطلوب قانون يسهل الإجراءات والمدة.

السيد الوزير المحترم،

لابد من استرجاع ممتلكات الدولة والهياكل الكبرى في الولايات، وإعادة استغلالها في الحركية الاقتصادية المحلية والوطنية، ومن بينها لا على الحصر، معملا التمور بجامعة والمغير، الأكبر في الجزائر، مغلقان منذ أكثر من 20 سنة! كان يوظف كل منهما أكثر من 1000 عامل.

أما آن الأوان أن يسترجعا، بعد انتهاء مدة الاتفاقية وتفعيلهما بما يخدم التنمية بالمنطقة؟

السيد الوزير المحترم،
لابد من التسريع في الإصلاحات التي تشمل:
– قانون النقد والقرض.
– قانون الجمارك.
– النظام الضريبي.
– تفعيل دور المدرسة العليا للإدارة.
السيد الوزير المحترم،

في ظل عجز ميزانية التجهيز، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى المهيكلة كالطرق السيارة والموانئ وغيرها، أما آن الأوان أن نطبق آلية البناء والتشغيل والتحويل (BIOT)، ننجز ونستفيد مع الآخر،

السيد الوزير المحترم،
للذين فاقت مدة عملهم 32 سنة خدمة وعددهم يفوق 111 ألف عامل، أما آن الأوان أن يحالوا على التقاعد بعدما قلّ مردودهم ويستفيد البطال ليأكل من ثمرة يده،

السيد الوزير المحترم،

إن المبالغ المرصودة للولايات العشرين الجنوبية ومنها الولايات العشر الجديدة، خاصة، أمر ملحوظ وجيد في الميزانية، نثمنه، لتحسين وتيرة التنمية الضعيفة بهذه الولايات في جل القطاعات والمتوافقة أساسا مع مخطط تهيئة الإقليم.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد لعقاب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
الزملاء، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الإعلاميون المحترمون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، يجدر التنويه بمضمون نص قانون المالية لسنة 2023، لانسجامه التام مع التزامات السيد رئيس الجمهورية، رغم العديد من الملاحظات التي قيلت خلال المناقشات، فجزء كبير من التزامات رئيس الجمهورية الانتخابية كانت التزامات اجتماعية، بذلك تجسدت التزامات رئيس الجمهورية في نص هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، لاسيما ما تعلق منها بالعناية بالطبقة الهشة والمتوسطة، بما يحفظ لها الكرامة والعيش الكريم.

إلى جانب، تضمن نص هذا القانون العديد من القضايا منها: إيلاء اهتمام واضح بالقطاعات الإنتاجية، لاسيما الفلاحة والصناعة، إلى جانب مراعاة الظروف الجيوسياسية التي يمر بها العالم، وكان لابد من أخذها بعين الاعتبار في قانون المالية الحالي.

وقد اتضحت العديد من الإيجابيات، من خلال التقرير الذي عرضته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ولا أرغب في العودة إليها، لكن لدي بعض الملاحظات.

وتماشيا مع الإطار المرجعي لنص هذا القانون، في سياق الإجراءات المتخذة بإعادة تقييم منحة البطالة ورواتب العمال ومعاشات التقاعد وغيرها مما ورد ذكره أو الإشارة إليه،

وتناسبا مع سياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في حرصه على الطبقة الاجتماعية الهشة والمتوسطة، وبالإشارة إلى ما جاء في نص القانون أنه تم إعداده في ظل وضع الاقتصادي يتسم بتحسن ملحوظ، وبالنظر إلى ضخامة الميزانية للعام القادم، واستشراف السنتين اللاحقتين.

يطيب لي أن ألفت عناية الحكومة الموقرة، إلى المسائل التالي ذكرها، تبعا لما نقل إلينا من أصحابها، والتزاما بالمهام المنوطة بنا، لأن الأمر يتعلق بالاعتمادات المالية، آملا أن يتم إدراجها وأخذها بعين الاعتبار، في إطار إجراءات السلطات العمومية المناسبة:

1 – تسوية وضعية الدفعتين: الثانية والثالثة من الإدماج المهني:

طبقا للقرار الوزاري المشترك رقم 25 المؤرخ في 8 سبتمبر 2019 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 19 – 136 المؤرخ في 8 سبتمبر 2019، حيث لم يتحصل المعنيون على مخلفاتهم المالية.

2 – تسوية وضعية فئة من عمال مؤقتين بالبلديات وهم موظفون بتوقيت كامل منذ أزيد من 10 سنوات، وينطبق هذا أيضا على عمال مؤقتين في التعليم العالي لأكثر من 20 سنة، ونتمنى أن يطوى هذا الملف بشكل نهائي.

3 – بخصوص أرامل الشهداء وبنات وأبناء الشهداء:

تطالب هذه الفئة، التي نعتقد أنها تستحق كل الاهتمام، بإعادة النظر في المنح التي يتقاضاها، مقارنة ذلك بمنحة البطالة المقدرة بـ 15000 دج، حيث إن:

– قيمة منحة أرامل الشهداء، مثلا، معدلها 50000 دينار.

– قيمة منحة بنات الشهداء المتزوجات، من دون دخل، مقدرة بحوالي 5000 دج.

– قيمة منحة بنات الشهداء المطلقات والعازبات والأرامل والأم على قيد الحياة مقدرة بحوالي 7000 دج.

– قيمة منحة أبناء الشهداء المعاقين مقدرة بـ 23000 دج.

4 – بخصوص منح بعض المجاهدين وأبناء المجاهدين:

– تقدر قيمة منحة بعض المجاهدين بحوالي 45000 دج.

– قيمة منحة أبناء المجاهدين، المعاقين مقدرة بحوالي 22000 دج.

5 – بخصوص فئة أخرى، الضحايا المدنيين وضحايا الألغام:

تقدر قيمة منحة الضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة بنحو 10000 دج، حسب نسب الإصابة.

6 – كذلك رفع إلينا انشغال يتعلق بالمحاشر، الذي له دخل بالقضايا المالية، ففي بعض الولايات، المحاشر ضيقة أو لم تعد تتسع للمزيد، لذلك تم اقتراح أن يتم الدفع مقابل رفع الحشر، وبذلك تستفيد الخزينة العمومية، ومن جهة أخرى، ينبغي التصرف مع السيارات التي مكثت في الحشر مدة تفوق 6 سنوات أو أكثر، بالبيع أو بالإجراءات القانونية المناسبة.

7 – بخصوص بعض البنوك:

يشتكي كثير من المواطنين من عدم تمكنهم من استغلال مداخيلهم بالعملة الصعبة، مثل بعض الأساتذة والصحفيين الذين يكتبون بالقطعة، مما يجبرهم على فتح حسابات في الخارج.

8 – استغلال الفرصة لوقف نزيف الأدمغة:

في ذات السياق، نعتقد أن الفرصة تبدو مناسبة لمضاعفة الاهتمام بالأدمغة الجزائرية، بتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، للحيلولة دون استقطابها من الدول الأجنبية، لاسيما قطاع الطب والتعليم العالي والمهندسين وغيرهم.

9 – برامج خاصة لبعض الولايات:

في السياق نفسه، أقترح تخصيص بعض الولايات التي تعرف تأخرا تنمويا ببرامج خاصة، منها على سبيل الذكر فقط، ولاية بومرداس التي لازالت تعاني من مخلفات زلزال 2003 وفيضانات 2007، لاسيما الجهات الشرقية منها، في مجال السكن والطرقات على وجه الخصوص.

على كل حال، هذه كانت أهم الملاحظات وسأقدم بقية التدخل مكتوبا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ختاما، وفي انتظار دراسة المسائل السالفة بما تملكون من سلطات وواسع النظر، تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

السيد بومدين لطفي شيبان

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس المجلس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الصحافة،
صباحكم سعيد.

سيدي الوزير،

الحمد لله، إن توقعات مداخيل المحروقات تفوق 55 مليار دولار، والسعر المرجعي 60 دولارا للبرميل، والحمد لله أن السعر الحقيقي يتجاوز 100 دولار هذه الأيام.

إن الميزانية الكلية 98 مليارا، وميزانية التسيير حوالي 70 مليار دولار، وميزانية التجهيز تقدر بحوالي 28 مليار دولار، لكن العجز قدر بـ 42 مليار دولار.

كيف يمكن تغطية هذا العجز، وماهي آثاره على الخزينة العمومية،

سيدي الوزير،

الجانب المتعلق بالنمو الاقتصادي، التقرير عرض نص قانون المالية 2023، وتقديرات 2024 – 2025 والذي تقترحون فيه نموا متوقعا للقطاعات، كيف وصلتم إلى مستوى النمو في الصناعة من 5.2 في 2022 إلى مستوى 9.3 سنة 2025،

سيدي الوزير،

الحكومة مشكورة على الإجراءات المشجعة والمدعمة للاستثمار، من خلال قانون الاستثمار وصناديق التمويل المتعددة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والحاضنات والمقاول الذاتي، ولكن فيما يخص تبسيط الإجراءات الجبائية وباعتراف من الوزير الأول، حول الضغط الضريبي، للمستثمر والمنتج والتاجر والمستهلك والمواطن، تمثل الضريبة في الدول الناشئة 14 وتمثل في بلادنا أكثر من 52.

ألم يحن الوقت لنرى أمام البرلمان مشروعا لإصلاح الضريبة بقيمة منطقية لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي،

إذا أردنا رفع القدرة الشرائية للمواطن، فعلينا أن نخفض الضريبة وأن نرحم المستثمر والمنتج والتاجر، وأخيرا، المواطن البسيط.

بالنسبة للتدابير المتعلقة بتعبئة الموارد، فلا يمكن القيام بهذا إلا بتوفير مناخ كامل، مرتبط بتبسيط كل الإجراءات الإدارية، منها الضريبة ومرافقة البنوك والسوق المالي والجمركة والعقار والرقمنة في كل القطاعات التي لم تنطلق إلا بحوالي 10، أما الرسوم فلا نجني منها إلا الخراب!

كما أن القرار الحكيم للتنمية الفلاحية، من خلال استيراد المعدات الفلاحية الأقل من 7 سنوات، وبالنسبة للأشغال العمومية، الأقل من 3 سنوات، لكنه لم يتبع بالمراسيم إلى يومنا هذا!!

فالشكر لرئيس الجمهورية بالنسبة للتدابير الأخيرة، لاستيراد السيارات بعد 3 سنوات منذ توقيفها، وفي الحفاظ والاستقرار في القدرة الشرائية، من خلال إجراءات، سواء دعم المواد الأساسية واتخاذ قرار بعدم فرض رسوم وضرائب جديدة على المواطن.

كما نشكر أيضا مقترحات وزير التعليم العالي، في مشروع شهادة المؤسسات الناشئة، براءة الاختراع، وتصميم خريطة الطريق ستساهم في تجسيد هذا القرار والذي إذا نجح سيحدث ثورة في قطاع البحث العلمي وخلق الشركات بشتى أنواعها والقضاء على البطالة.

سيدي الوزير،

السادة الوزراء،

ولايتي هي الولاية الرابعة، هذه الولاية التاريخية كانت في سبات في السنتين الماضيتين، والحمد والشكر لله ولرئيس الجمهورية وللحكومة على استدراك الموقف والتغيير الذي مس المسؤول الأول عن الولاية بتعيين وال جديد، أعطى نفسا جديدا وديناميكية على السير العملي، بالرغم من الموروث السلبي الكبير الذي ورثه.

وفي هذه الفترة القليلة لمسنا فيه نية حسن العمل، مع السير الجيد، المحكم، المدعم بفكر جديد يتماشى مع المنطقة التي تعتبر منطقة ظل بأكملها.

ومن باب المروءة أن يقال للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، ومن يزرع المعروف يحصد الشكر، معظم وزراء الحكومة لا يعرفون ولايتي، فأنتم مدعوون لزيارتها وهذا شرف لسكان ولاية أم البواقي.

وبالنظر إلى التأخر التنموي الذي شهدته ولايتي، ومن هذا المنبر، نرجو أن تكون ولايتي ضمن الولايات العشر المدرجة في البرنامج الخاص بالسيد رئيس الجمهورية.

السيد محمد روماني

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.
سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
سيدي وزير المالية المحترم، والطاقم الحكومي المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

بداية، نثمن مخلصين كل الجهود الكريمة التي ما فتئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون يبذلها في محو صورة جزائر الماضي الأليم، وإبراز صورة الجزائر الجديدة، رغم كل الصعوبات والعراقيل من بقايا العصابة والطامعين في نهب ثروات الوطن، كما نشد على يديه في موقفه النبيل، الداعم للقضية الفلسطينية، وهو موقف سيسجله له التاريخ في صحائفه البيضاء، ونسأل الله التوفيق والسداد له ولكل المسؤولين المخلصين في هذا الوطن الغالي، العزيز.

وفقا لمنظور علم النفس السياسي، أوجه نصيحة صادقة إلى رئيس الحكومة وفريقه الحكومي: إن شعار أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر يمكن أن يكون أكبر حافز للنهوض الاقتصادي للدولة، غير أنه يمكن أيضا أن يكون غير ذلك، إذا لم تنعكس هذه الميزانية الضخمة على حالة البلاد والعباد، لتحدث الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي المنشود، فالدول لا تبنى بالشعارات بل بما تحققه من إنجازات.

وبعد ذلك، لا ريب أن ثمة إيجابيات كثيرة في هذه الموازنة الضخمة، أسجل منها خمسا في عجالة:

1 – المبلغ الضخم المرصود، يمكن الدولة، بلا شك، من مجابهة مختلف التحديات الاقتصادية، وتحديدا في جانبها المتعلق برفع الأجور ومنحة التقاعد وكذا الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار المنتج للثروة، فنحن نتحدث عن نحو 98.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 24.5 مليار دولار عن موازنة 2022 التي بلغت قرابة 74 مليار دولار و36.5 مليار دولار عن موازنة 2021 التي بلغت قرابة 62 مليار دولار، ونتأسف إذا لم يترجم هذا الرقم الضخم إلى إنجازات ضخمة حقيقية!

2 – الموازنة الضخمة مهمة لتحسين القدرة الشرائية للجزائريين في ظرف استثنائي عالمي، عصبه الصراع الدائر بين روسيا والغرب.

3 – الموازنة الضخمة رد واضح وقوي على تقرير سابق لصندوق النقد الدولي، والذي ادعى أن الجزائر بحاجة إلى سعر برميل النفط بـ 150 دولارا، لكي تستطيع بناء توازن في موازنتها، بينما الموازنة التي أمامنا بنيت على سعر مرجعي للنفط قدر بـ 60 دولارا للبرميل.

4 – خلو نص قانون المالية من الرسوم والضرائب الجديدة على المواد الواسعة الاستهلاك وكذا المواد الطاقوية مثل الكهرباء والغاز، رغم الارتفاع العالمي المحسوس للمواد الطاقوية بسبب تأثيرات الحرب الروسية – الأوكرانية.

5 – نسجل بارتياح التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار، وعلى رأسها الإعفاءات لفائدة المؤسسات الناشئة والحاضنات، والذي يسمح مع غيره من التدابير لتأسيس نواة اقتصادية صلبة.

وككل جهد بشري ترافق إيجابياته سلبياته، ثمة سلبيات وثغرات كثيرة أيضا، أسجل منها في إيجاز خمسا أيضا:

1 – أضم صوتي هنا إلى أصوات القائلين بغياب مؤشرات قياس النجاعة والتي تعتبر مهمة جدا للتقييم والتقويم.

2 – عدم وجود توازن بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، مما يؤثر سلبا على التنمية المنشودة.

3 – نثمن تصدر موازنة وزارة الدفاع على القطاعات بـ 22.7 مليار دولار، لكن من الواضح، بحسب تجارب الدول الصاعدة، أن التعليم هو رافعة أي تقدم وازدهار حقيقي، لهذا من المخيب للآمال أن تكون ميزانية التعليم الرابعة بعد المالية والداخلية، بحوالي 8.3 ملايير دولار، هناك خلل في الأولويات!

4 – إعتماد الموازنة على سعر مرجعي للنفط قُدر بـ 60 دولارا للبرميل، مرتفعا بـ 15 دولارا للبرميل عن موازنة 2022، أي 45 دولارا، مما يعني مواصلة ارتهاننا للريع النفطي، والذي يعلم الجميع أن سعر برميل النفط لا أمان له، فهو دائما مرتبط بالتقلبات الجيوسياسية.

5 – هناك نقطة غاية في الأهمية وهي أن القرارات الجيدة والجريئة قد تكون عرضة للفشل بسبب عدم تهيئة الجو المناسب لنجاحها، فإذا كنا أمام ميزانية ضخمة، تسيّر قطاعيا وفق أهداف مخططة، فإن الواجب هو تكوين الإطارات لتواكب هذه النقلة النوعية، وإتاحة الوقت الكافي للتنفيذ، مما يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي:

– ما مدى جاهزية مصالح الرقابة المالية والمحاسب العمومي والآمرين بالصرف، من ناحية تكوين الإطارات وتحيين أنظمة الإعلام الآلي، للتكفل بهذا النظام الميزانياتي الجديد وذلك من حيث التكفل بتسديد الأجور، على سبيل المثال، في كل القطاعات الوزارية ابتداء من جانفي 2023، حتى نتفادى وقوع احتقان الطبقة الاجتماعية للموظفين،

وأختم مداخلتي هاته بنقطة مهمة، ربما تكون رجاء أو أمنية ترتكز على منطق العدل، الذي تقوم على أساسه السماوات والأرض وتقوم على أساسه الدول، إن الولايات العشر المستحدثة تحتاج ميزانيات ضخمة، ليشعر مواطنوها أن إنشاءها لم يكن مجرد قرار سياسي، ولكنه قرار استراتيجي لإنعاش الصحراء التي تعتبر منبع النفط والثروات التي تجعل دولتنا قائمة على قدميها.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن ولاية تيميمون المجاهدة ببلدياتها العشر، بحاجة ماسة إلى مستشفى، وإلى شبكة طرق حديثة، وهنا أفتح قوسا، فعندما نقول إننا نحتاج إلى مستشفى، ليس مثلما جاء في كل تدخلات الزملاء الأعضاء، الذين طالبوا بمستشفيات للسرطان أو الأطفال أو مستشفيات جامعية..

نحن نطالب بمستشفى عمومي فقط! إن ولاية تيميمون تضم 10 بلديات ولها مستشفى وحيد وقديم، بالإضافة إلى شبكة طرق حديثة، منها: طريق البيض وأوقروت وطلمين وقنتور تيميمون وأولاد علي لمطارفة.

واسمحوا لي من هذا المنبر أن أوجه نداء ودعوة خاصة لزملائي الأعضاء للولايات المستحدثة، لعقد اجتماع عاجل، لتحديد المشاكل العالقة بين ولاياتنا الناشئة والولايات الأم، لنرفعها في تقرير إلى السيد المحترم، وزير الداخلية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد بوبكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

أولا، الشكر للسيد الوزير وللجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

بمناسبة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2023، وهو قانون استثنائي بكل المقاييس، في حجم الأموال المرصودة، وفي ظروفه، وطريقة تحضيره، سأركز في تدخلي حول قطاعين هامين، هما قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

سيدي الرئيس،

لا يوجد ما هو أغلى من الصحة، الصحة الجيدة تجعل الفقراء أثرياء.

وقال ابن خلدون: «إن الصحة فن ضروري في المدينة، فهي تحمي الأصحاء وتشفي المرضى».

وأبدأ بقطاع الصحة، هذا القطاع الحيوي الذي له علاقة مباشرة بالمواطن، والذي نقيس به تطور الأمم ومكانتها، فقد خصصت له الدولة، خلال السنة القادمة، غلافا ماليا يفوق 616 مليار دج، أي بزيادة تقدر بـ 14 مقارنة بالسنة الماضية.

وقبل تقديم ملاحظاتي الخاصة بالقطاع، أتوجه بالشكر للسيد رئيس الجمهورية، على متابعته لمشروع المستشفى الجزائري – القطري – الألماني، الذي وضع حجر أساسه مع أمير دولة قطر، الذي أشكره بالمناسبة على هذا المشروع الهام، والذي يترجم صورة رائعة للتعاون بين البلدين، والذي يمثل مكسبا لقطاع الصحة في الجزائر، وهذا ما جعل المواطن الجزائري والصحة والمنظومة الصحية الجزائرية، تقدم.. لايوجد زرع للأعضاء، كنا نقوم بزرع الكبد، منذ 10 سنوات، لكن اليوم لم يبق هذا، وإن شاء الله، يكون هناك زرع للأعضاء، بالنسبة للقلب والرئة، زرع الكلى اليوم هو من الحي إلى الحي، وهذا يجعلنا ننشر طبا حديثا.. هذا هو...

السيد الرئيس،

رغم الزيادة في ميزانية القطاع، إلا أنها تبقى بعيدة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للقطاع، بالنظر إلى عدد السكان في الجزائر، وبالنظر إلى النقائص التي يعاني منها القطاع من جهة نوعية الخدمات، والأطقم الطبية، وحظيرة الأجهزة الطبية، دون أن ننسى الأدوية والمنتجات الصيدلانية، ولا ننسى الكيميائية والأشعة.

وسأركز على موضوع الأجهزة الطبية في المستشفيات ومشاكل صيانتها، والتي تمثل النقطة السوداء، وأثرت بطريقة سلبية على تقديم الخدمات الطبية ونوعيتها.

فرغم ما أنفقته الدولة على تجهيز المستشفيات والمرافق الصحية بمختلف الأجهزة الطبية وأحدثها، بل إن بعض المستشفيات تم تجهيزها بأجهزة طبية غالية جدا، إلا أن غياب الصيانة جعلها خارج الخدمات كما أن مشكل كثرة الأعطاب أثّر بطريقة مباشرة على ضبط مواعيد المرضى، وبالتالي، أثر على المنظومة الصحية بشكل عام.

وما زاد من صعوبة هذا الملف هو عجز المؤسسات الصحية عن توفير الغلاف المالي لتغطية تكاليف الصيانة بسبب نقص الاعتمادات، والبيروقراطية في التعاقد مع الجهات التي توفر خدمات الصيانة.

والغريب أن هذا المشكل غير مطروح في القطاع الخاص، ما يشير إلى مشكلة غياب وقلة أعوان وتقنيي الصيانة على مستوى المؤسسات الصحية.

فالمطلوب هو إعادة النظر في ملف صيانة الأجهزة الطبية على مستوى المؤسسات الصحية، وضرورة توفير المناصب المالية لأعوان وتقنيي الصيانة، ورفع الغلاف المالي المخصص لهذا الملف، مع ضرورة الصرامة في استغلال وصيانة ومتابعة واستعمال الأجهزة الطبية.

أما الملف الثاني الذي سأناقشه، فيتعلق بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وهنا أذّكر بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء في 2 أكتوبر الماضي، والتي أكد فيها على منح الجامعة الدور الريادي، كقاطرة للاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

كلمة فقط، لأن هذا القطاع يجب التدخل من أجله...
وفي نفس السياق، ورغم رفع ميزانية قطاع التعليم العالي بنسبة 16 مقارنة بالسنة الماضية، إلا أن هذا الرقم يبقى بعيدا عن الأهداف.
ما أردت قوله هو أن نوفر أموالا إضافية للبحث، لأن ميزانيته لم تتجاوز 1 أو أقل من 0.35، يعني 35 مليون دينار، هذا غير مقبول! ليس باستطاعتنا أن...
لو نقارن هذا مع بلدان أخرى فسنجد أنها تخصص الملايير لذلك.
ما سأختم به، هي التوأمة في الميدان التي تسير ضد.. وجعلت الخدمة فاشلة..
شكرا سيدي الرئيس.

السيد مراد لكحل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيد وزير المالية،
أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نثمن إدراج صياغة نص قانون المالية في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 15 – 18، وهو ما من شأنه ضمان الوضوح في الأولويات والتخطيط في كل قطاع، كما نشيد بمحتوى نص قانون المالية لسنة 2023، خصوصا تكريسه الطابع الاجتماعي للدولة والحفاظ على القدرة الشرائية، بخلوه من أي ضرائب جديدة، من شأنها إثقال كاهل المواطن، وكذا تكريسه لمقاربة ونمط جديد لحوكمة المالية العمومية، القائمة على الأهداف والبرامج وليس الوسائل.

وفي هذا الإطار، نثمن ما تضمنه نص القانون من تدابير لرفع الأجور ومنحة البطالة، إذ نلاحظ تخصيص أزيد من 47 من ميزانية التجهيز لرفع الأجور، وذلك بالموازاة مع الحفاظ على التوازنات المالية، مما يثبت أن الحكومة ماضية في سياستها الاجتماعية الرشيدة، رغم الظروف العالمية الراهنة والتي تعتري المرحلة، كما أن هذه القرارات تبرز وجود تطور كمي ونوعي لاهتمام الدولة بمختلف شرائح المجتمع، وفي الوقت نفسه تكرس العمل على تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي، وهي بدورها تعكس حرص السيد رئيس الجمهورية على تجسيد التزاماته وتعهداته أمام المواطنين، بما في ذلك رفع الغبن عن ذوي الدخل الضعيف، ومكافحة الغش والمضاربة، وأقول بملء الفم، مكافحة الغش والمضاربة الضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التلاعب بقوت الجزائريين، وقطع جذور الاحتكار، وخلق أرضية متينة لتنفيذ التغيير والإصلاحات وتكريس الإرادة الشعبية.

هنا أفتح قوسا، لأخاطب الجميع، أعضاء وحكومة، بأننا يجب أن نكون على قدر تطلعات الشعب الجزائري، كما أوجه خطابا إلى الحكومة، خاصة، بأن يكونوا هم أيضا في مستوى تطلعات وتحديات والتزامات السيد رئيس الجمهورية، وأن نرى تلك الفاعلية والعملية والديناميكية في القطاعات المختلفة، لأن الشعب يريد ما هو منجز وليس ما هو مكتوب على الأوراق، وسنأتي في بيان السياسة العامة بعد سنة لنرى ما أنجز وما لم ينجز، لأننا في كثير من الأحيان نرى مسؤولين لا يتحملون المسؤولية، حتى الولاة يتفاخر بعضهم بإرجاع شيء من ميزانية الولاية إلى الوزارة المعنية، والسيد رئيس الجمهورية والوزير الأول، في بيان السياسة العامة، طمأنكم كحكومة وكولاة، وقال لكم: «إعملوا لمصلحة الوطن والمواطن، وما دمت لم تضع في جيبك فلا تخف» هذا شعار يبعث فيكم الطمأنينة لخدمة مصلحة المواطن الجزائري.

وبعد القراءة المستفيضة لمضمون نص هذا القانون، ندعو إلى مايلي:

– إتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل السياق الدولي الحالي، وفي أفق انضمام الجزائر إلى مجموعة الدول الناشئة «بريكس» والذي من شأنه أن يشكل فرصة للجزائر لدفع شراكاتها الدولية، سواء في مجال الاقتصاد أو في ميادين أخرى كالتكنولوجيا والبحث العلمي والأمن.

– توفير مزيد من الدعم للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كالتعليم العالي والبحث العلمي والطاقات المتجددة والمناجم.

– وفي ظل منظومة الميزانية، حسب البرامج والأهداف، ندعو إلى تعزيز نظام الرقابة على مستوى كل المصالح والإدارات العمومية، كما ننبه إلى وجوب مراعاة القدرة على تعبئة الموارد المحتملة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة باستمرار، والتي لا يمكن التكفل بها ضمن حدود الأرصدة المالية المتوقعة.

– إعادة تفعيل التقاعد المسبق، لاسيما بالنسبة للعمال الذين أتموا 32 سنة من الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي، وهو حد أقصى، كما ندعو إلى رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، رفعا للغبن وحفاظا على الكرامة وإعانة لهم على تخطي ظروف الحياة، كما ندعو إلى رفع سن الاستفادة من منحة البطالة إلى 50 سنة.

– وفي مقابل رفع أجور القطاع العمومي، ندعو أيضا إلى إيجاد آليات وتدابير وإسداء تعليمات، فيما يخص رفع أجور العاملين بالقطاع الخاص، وذلك بغية مواكبة ما يشهده القطاع العمومي من زيادات.

– دعم إنشاء المؤسسات الناشئة والتي تعتبر حلا أمثل للتقليل من البطالة.

– البحث عن حلول عملية وفق استراتيجية فعلية، والتوجه إلى قطاعات أخرى للتخلص من الاقتصاد الريعي والتبعية للمحروقات، ويمكن لقطاع الفلاحة أن يكون ضمن تلك القطاعات البديلة.

وفي الختام، ندعو إلى منح البرلمان سلطة ممارسة رقابة مرافقة فاعلة على النشاط المالي للحكومة، إذ يفتقر لنصوص قانونية تخول له ممارسة ذلك أثناء تنفيذ قانون المالية، باستثناء ما نراه في الأسئلة الشفوية والكتابية، وكمقترح، ندعو إلى اعتماد لجنة برلمانية للمتابعة، يتمكن من خلالها البرلمان من تقديم أداء رقابي متميز وفاعل.

شكرا على كرم الإصغاء، والمتابعة وبارك الله فيكم.

السيد مهدي براهيمي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
نشكر السيد وزير المالية على العرض المفصل لنص قانون المالية لسنة 2023، الذي تناول جوانب كثيرة وتخفيضات مهمة، سواء على مستوى الميزانية أو تحصيل الضرائب.

ويأتي نص قانون المالية 2023، في ظروف داخلية وخارجية غير مسبوقة، علما أن الجزائر قد عرفت مثلها مثل العالم ركودا بسبب جائحة كورونا، التي كان لها الأثر الكبير في الركود الاقتصادي وأدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان الكثير من مناصب الشغل، والظروف الخارجية التي اتسمت بأزمة أوكرانيا وروسيا وتداعياتها على السوق الخارجية.

يأتي نص قانون المالية 2023، في ظل الإصلاحات التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، وفق التزاماته التي خصت العديد من القطاعات الحيوية والتي تتطلب رعاية خاصة من ناحية التخصيصات المالية، بما يتلاءم والأهداف الموسومة من المشاريع المبرمجة.

من الملاحظات الإيجابية، هو الاهتمام بالتحصيل الضروري الخاص بأملاك الدولة، على مستوى الجماعات المحلية، مما يمكن أن يدفع بالتنمية المحلية التي يتطلع إليها المواطن وتسعى الدولة، من خلال مؤسساتها، السهر على تجسيدها على أرض الواقع، إلا أن التنمية ترتكز على وضع مؤشرات واقعية يمكن من خلالها تصويب الدعم في كل المجالات الحيوية.

قبل نهاية السنة، باشرت السلطات عملية الإحصاء العام للسكان، والذي يعتبر أرضية بيانات مهمة جدا، يمكن بناء السياسات العامة والتخطيط المحكم، وفق المعطيات المستخلصة من الإحصاء والتي تعكس الاحتياجات الحقيقية للسكان في كل مناحي الحياة.

وعليه، نرفع بعض الملاحظات التي نراها مهمة جدا، لأن الاستقرار والأمن مرتبطان بتوفير الخدمة اللائقة للمواطن، مع توفير الإمكانيات والوسائل التي تنفذ بها الخدمة.

تشهد الجزائر وتيرة إنجاز سكنات غير مسبوقة وهذا وفق الطلب المتزايد، وهناك خلق لأحياء كبيرة في مساحة صغيرة، يصل عدد سكانها إلى مدينة بكاملها، مما يستوجب مخططا أمنيا بما يتوافق وعدد السكان، وحدث أن هناك العديد من الأحياء تشهد حالات انفلات وفوضى بسبب انعدام مراكز الأمن الجواري، هذا، السيد وزير المالية، بسبب فرض التجميد، أي عدم وجود مراكز أمنية في الأحياء الجديدة، سكنات عدل، بسبب تجميد التوظيف في الوظيف العمومي، الخاص بالشرطة، وهذا جانب مهم يجب أن نوليه الأهمية الكبرى، وتدعيمها بخلايا لمرافقة الشباب، لما تعرفه هذه الأحياء، من آفات اجتماعية: كالمخدرات والعنف والسرقة، رغم حرص رئيس الجمهورية على القضاء الكلي على البناءات الفوضوية وطلبات السكن الاجتماعي التي تفوق بكثير العدد المنجز، تبقى من أولويات الطبقة دون المتوسطة، وإمكانية استحداث صيغ تجاه الشباب. وللعلم، ولاية وهران، وحدها، بلغ عدد طلبات وصل السكن بها تقريبا 120000 طلب، في حين العدد الإجمالي المبرمج لسنة 2023 هو 15000 على المستوى الوطني، وهذا ما نعتبره قليلا جدا!

ونحن نتحدث عن الجزائر الجديدة، وبممارسات جديدة وآفاق كبيرة، لا يليق أننا لحد الآن، لم ننجح في التوطين البنكي، وفتح مكاتب الصرف يعتبر حجر عثرة في طريق الاستثمار السياحي، حيث تعاني وكالة السياحة والسفر من التحويلات البنكية، في حين يعتبر القطاع السياحي من القطاعات التي يعول عليها في الإقلاع الاقتصادي، بالترويج للوجهة الجزائرية.

أيضا بالرغم من بذل الدولة جهودا في التخفيض والقضاء على السيولة في السوق، إلا أن هناك بعض المؤسسات والتجار لا يقبل الدفع بالشيك أو حتى الدفع الإلكتروني، لذا يجب تعميم وفرض الدفع الإلكتروني في كل المعاملات التجارية والدخول في نظام الرقمنة.

فيما يخص المادة 68، سيدي الوزير، والتي خصت المركبات محل المصادرة التي تستفيد منها الإدارات والمؤسسات العمومية فقط، لكن، سيدي الوزير، هناك تماطل في اتخاذ هذه الإجراءات، رغم أمر رئيس الجمهورية بتسريع عملية الجرد النهائي لمختلف الممتلكات المحجوزة ووضعها تحت سلطة الدولة وتجسيد وكالة وطنية لاسترجاع الممتلكات والأموال المصادرة، كآلية جديدة تكون تحت وصاية وزارة المالية والعدل، إلا أن هناك في ولاية وهران، إن لم أقل في مختلف ولايات الجزائر، ومنذ سنين، حظيرة المركبات المحجوزة، ممتلئة وتنتظر الإفراج أو الحل، ولم لا يتم وضعها في مزاد علني، حيث تبلغ قيمة هذه المركبات المحجوزة آلاف الملايير، عوض بيع هذه المركبات لصالح مؤسسات الاسترجاع بغرض الإتلاف،

فيما يخص الميزانية التي وضعت لوزارة الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية، نأمل أن تكون لولاية وهران، ميزانية مخصصة لما تنتظره من مشاريع مجمدة فيما يخص الري، كمشروع ربط قنوات المياه بين واد تليلات وطفراوي، ومناطق الظل التي يحرص رئيس الجمهورية على تحسين وضعية سكان هذه المناطق.

سيدي الوزير،

ما لاحظناه أيضا في نص قانون المالية، ونحن نتكلم عن الإيرادات المالية، هناك شركة الخطوط الجوية الجزائرية، ورغم وجودها في السوق من دون منافس، إلا أنها تحتاج – هذه الشركة – إلى إعادة هيكلة وتنظيمها، من خلال وضع برنامج استشرافي، يسمح بتحقيق رقم أعمال مربح، إذ وجب التكلم عن خسارة نسبة رقم أعمال هذه الشركة، وذلك بعدم برمجتها لرحلات العمرة غير الكافية، رغم الطلب المتزايد، مما سمح لخطوط جوية أجنبية، الحصول على نسبة فوائد كبيرة، حيث حققت هذه..

السيد يوسف مصار

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا.
السيد الرئيس المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
لا يسعني، في حقيقة الأمر، بعد اطلاعي على نص قانون المالية لسنة 2023 إلا تثمين مختلف الإجراءات الاقتصادية والمالية، وكذا التدابير التشريعية التي جاء بها هذا النص بالنظر إلى الميزانية الضخمة التي خصصتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الجبهة الاجتماعية، فهي حقيقة، مثلما جاء في التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وهي مشكورة على العمل المقدم، حيث وصف التقرير هذه الميزانية بكونها ميزانية غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

إنها ميزانية لسنة مقبلة تكون عامرة، إن شاء الله، بالخير والرفاهية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، وتثمين منحة البطالة ومعاشات التقاعد، وكذا السماح للمواطنين باستيراد السيارات الأقل من ثلاث (3) سنوات، وهو ما يعكس حرص رئيس الجمهورية، الأخ عبد المجيد تبون، على الحفاظ وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة، التزاما منه بتعهداته الـ 54 ومثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954.

بالإضافة إلى ذلك، وهو مهم جدا، فإن نص هذا القانون لم يأت بأية ضرائب جديدة، ولم يرفع تلك الموجودة من قبل.

كما نص على تدابير، من شأنها تشجيع الاستثمار العمومي والخاص وتحسين مناخ الأعمال.

ونؤكد بهذا الصدد، على ضرورة مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية، الرامية إلى تنويع مصادر التمويل، للخروج من التبعية للمحروقات وتجسيد حوكمة المالية العمومية بالتركيز على الرقمنة.

وفقكم الله إلى ما فيه الخير للبلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد ميلود ضربان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد،

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

على غير ما كان يتوقع من أفق انتظار، من لدن المراقبين والمتخصصين، ها قد جاء نص قانون المالية لسنة 2023 صادما لنبوءة المرجفين والمشككين، ليظهر في ثوب قشيب، مانحا المواطن، على وجه الخصوص، تفاؤلا طالما انتظره من خلال تخصيص ميزانية لم تعهد منذ الاستقلال، وهو ما يتناغم مع مشروع وطموحات الجزائر الجديدة.

ومن خلال قراءتنا الفاحصة لهذا النص، يتجلى دون عنت، أو كد ذهني، الرؤيا الاستشرافية التي خصصتها الحكومة لبناء اقتصاد ضخم، نكاد نلمسه ونقرأه في محاوره الأربعة التي تنبني عليها ركائز الدولة والمتجلات في:

– البعد الاجتماعي وهو أولى الأولويات.

– البعد الاقتصادي وهو حجر الزاوية في هذا النص.

– تكريس العدالة في أبعادها المختلفة وهو ما يعطي للدولة حضورا وهيبة ومصداقية.

– أما البعد الرابع، فيتجلى في استعادة الهوامش المالية، من خلال ضمان ديمومة الإصلاحات وهذا ما لم يكن في أي ما سبق، وإني أراه العنصر الذي يفعل العناصر الثلاثة الآنفة الذكر.

وإني أرى أن تفاعل هذه العناصر الأربعة، إن جرت كما هو مخطط لها، حتما سوف تنعكس إيجابا على نسبة النمو الاقتصادي ونستشرف ذلك حتى أفق 2025.

ورغم ما يعيشه العالم من تجاذبات وصراع وتناقض وتكتلات إقليمية ودولية، إلا أن بلادنا تمشي في خط متوازن، مما أكسبها قدرة على التفاعل مع المحيط بكل تناقضاته وهو ما انعكس على السياسة الخارجية في مصداقية الدولة.

أما على الصعيد الداخلي، فانعكس استقرارا من خلال الإنعاش الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في بعده الصناعي والفلاحي، وهو ما بدا للمواطن العادي من انحصار ظاهرة التضخم وتوفير المواد من خلال الصرامة القانونية، وهذا ما عاشه حالا وليس مقالا في تحسين قدرته الشرائية اليومية.

واللافت للانتباه في هذا النص وهو ما يثلج الصدر، هو رقمنة قطاع المالية، الذي سوف يقضي على أحلام المتطفلين، مما يحسن نوعية الخدمة العمومية، ويسهل مفهوم المراقبة.

وربما لأول مرة يتوجه نص هذا القانون إلى المواطن رأسا، من خلال تفعيل ما ينعكس على معاشه اليومي، بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع شبكة الأجور ومنحة التقاعد وتخصيص منحة للبطالة بتقنينها ورقمنتها.

وبما أني منتخب عن ولاية تيارت وممثل لها، أناشد رئيس الجمهورية وحكومته الموقرة، بتخصيص غلاف مالي هام، للنهوض بولايتنا المعروفة، على غرار جوارنا وخاصة دائرة مغيلة، هذه المنطقة الجبلية المعزولة، المجاهدة في الثورة والمنافحة عن الوطن في العشرية السوداء، فهي تتخندق دائما حيث تكون مصلحة الوطن، ومأثور عنها الفروسية والكرم، ومع كل ذلك فهي المحرومة من أدنى مرافق الحياة، حتى إن غالبية سكانها هجروها، أو هُجِّروا منها، وربما تستغربون، إن قلت، إن هذه الدائرة لا يوجد فيها ثانوية، حماية مدنية، ملعب جواري، مركب رياضي، صندوق الضمان الاجتماعي، تقسيمة فلاحية، التكوين المهني، مصالح الموارد المائية والري، تعاونية الحبوب، محطة البنزين، وحتى الطريق التي تؤدي إلى الولاية مهترئة، وهذا ما لم يوجد في أي دائرة أخرى، بل إن بلدية السبت تفتقد هي الأخرى حتى إلى متوسطة، فكأن الحرمان عشعش فيها وأفرخ، وهذا ما يكرس الإخلال الواضح، الفاضح في مبدإ عدم التوازن في تسجيل المشاريع التنموية.

وفي الأخير، أتوجه باسمي الخاص، ونيابة عمن أمثلهم بالشكر الجزيل، إلى الحكومة التي ما زالت تسن القوانين وتراقب بمنظار اجتماعي، وعينها على المواطن الهش الذي ليس له بعد الله إلا دولته.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، ودمتم في رعاية الله وحفظه.

السيد مبروك دريدي

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

يأتي نص قانون المالية لسنة 2023، في ظروف استثنائية وفي سياق دولي معقد استراتيجيا، وغير مستقر جيوسياسيا، وهو في العنوان الاقتصادي يحمل صفة التحدي، حيث يواجه معارك حقيقية باتجاه مسار صعب، وفي هذا لن نكون في وارد المغالطة أو المدح الديماغوجي إذا قلنا بأن رصيد قانون المالية يتصف بالشجاعة وبشاهد الأرقام الدالة على مقدرات المال للنفقات والاستثمار والتفاعل الاقتصادي، ويلزمنا ذلك الصدق في الرجاء والإرادة بأن تحمى وتصان وتُقوى هذه الشجاعة بحكمة في تسيير الأموال، وبالصرامة والنزاهة في تصريفها، بما يصل بها إلى الأهداف التي رصدت لها ومن أجلها.

لعل أول ما يلفت انتباه متطلع الأرقام في هذا النص هو نفقات الميزانية التي عرفت نسبا ارتفعت في التسيير بـ (+26.9)، وارتفعت في التجهيز بـ (+2.7)، ويقدر في ذلك التدخل الاقتصادي للدولة بـ 1927.20 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 557.17 مليار دينار جزائري، أي (+40) أو أكثر، موزعة كما هي مذكورة في التقرير.

تكشف لنا القراءة العامة لنص قانون المالية لسنة 2023، وعي الدولة بظرفية السياق الصعب، وحساسية التحديات، وهو ما صنع مقاربة براغماتية مبنية على ضرورة الانتقال وحتمية التحول التدريجي، وهو ما يخبر به عمل ممنهج، دلت عليه مؤشرات، أهمها في تقديرنا التدابير التشريعية، والتي حددتها النقاط الآتية:

– تشجيع ودعم الاستثمار.
– مواءمة وتبسيط الإجراءات الجبائية.
– تعبئة الموارد.
– تشجيع النشاطات التضامنية.
– الشمول المالي والجبائي.
– مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

فعلى سبيل المثال، يعد رفع معدل الخصم من النتيجة الجبائية للمصاريف المخصصة للبحث والتطوير داخل المؤسسة إلى 30 بدلا من 10، مؤشرا قويا على مسارات الابتكار والتوسع الإيجابي في المجال الاقتصادي ومردوده، وكذلك الشمول المالي والجبائي وما تضمنه من تدابير وأهداف.

ولعلنا في هذا الصدد – سيدي الوزير – نعيد التذكير بما تتطلع إليه الحكومة في تجسيد وتحقيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي من أهم محاوره احتواء وتأطير الاقتصاد الموازي، وتنظيمه في حدود هيكل الدولة وإخضاعه للحركية الصحيحة والمنتجة، فما تم التصريح به في هذا الشأن هو أن كتلة مالية تصل إلى حوالي 100 مليار دولار توجد خارج الجهاز الرسمي للاقتصاد الوطني وتتحرك في مسارات موازية له، ويستوجب هذا الواقع رسم الحدود ووضع الأدوات بصرامة تضمن للدولة حقها وواجبها في مرافقة ومراقبة جميع

المقدرات وحركتها الاقتصادية

كما تستوجب، كذلك، الإشارة بقوة وإصرار إلى واجب التسريع في إصلاح النظام البنكي والمالي وعصرنته بما يجعله الجهة المخولة والمسؤولة عن جميع العمليات المالية بطريقة رقمية ومحوسبة، وكذا عصرنة ورقمنة النظام الضريبي، وبسط تحكمه في مستحقات الجباية ومرافقة النشاط المالي لجميع المتعاملين، وأقتبس من كلام السيد رئيس الجمهورية الذي قال: «ما يبقاش غير الموظف اللي يخلص الضرائب»، وكذا تمكينه من الأدوات اللازمة لمراقبة واستقصاء جميع المعاملات والتعاملات ضمن قنوات الدولة ومؤسساتها، وكذلك تسريع وتيرة رقمنة قطاع التجارة، والدفع الإلكتروني.

وعلينا، سيدي الوزير، بمنطق الواجب، أمام مبلغ المال العام المرصود في نص قانون المالية لسنة 2023 والتذكير بعمق، بأن تأهيل الكفاءات البشرية المسيرة للاقتصاد ونشاطات الإنتاج وإدارة الأعمال والابتكار والمعرفة تمثل العامل الأساس والفاعل المركزي، وهو ما قد بدأته الدولة في نسق إرادة السيد الرئيس، ورتبت عوامله في أفق يهدف إلى حفظ المال العام وتدويره وتحريكه وإنمائه، في شبكة اقتصادية منتجة، تسعى إلى النمو والتطور واكتساب طاقات المنافسة بجهاز مناعي قوي يحارب الفساد ويقف في وجهه ويحارب جريمة تخريب الاقتصاد الوطني.

سيدي الوزير،

اكتفت الحكومة في مشروعها برفع التجميد عن المشاريع المهيكلة والقاعدية، أذكركم، في سطيف ما زلنا ننتظر سد ذراع الديس، وهو مهم جدا، وطريق جن جن –العلمة وهو مهم جدا، وكذلك مركز الردم التقني وكذلك تسجيل مستشفى جامعي يليق بأكثر من مليونين، من ساكنة ولايتنا.

عاشت الجزائر سيدة، حرة، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد محمد زكرياء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم، ورفقاؤه،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي نص قانون المالية لسنة 2023، في ظروف عالمية صعبة وخطيرة وحساسة، ماليا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، مما يستوجب إيجاد وسائل وحلول لمجابهة هاته التحديات والتصدي لهاته المخاطر، خاصة وأن الوفرة المالية هذه السنة، نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات وارتفاع نسبي لصادرات البلاد خارج المحروقات، رغم ما يقع فيها من تجاوزات ومعاناة يتعرض لها المصدرون، كما جاء في التقرير السنوي لمجلس المحاسبة.

وهكذا، فإننا نلاحظ أن ميزانية الإنفاق العمومي قد بلغت رقما قياسيا مقارنة بالسنوات الماضية، بأكثر من 13600 مليار دينار وبلغت ميزانية التسيير 9700 مليار دينار، وتدني غير مفهوم لميزانية التجهيز، حوالي 4000 مليار دينار، والذي لم يحظ بالأهمية الكافية، خاصة أن البلاد تحتاج إلى مشاريع وتجهيزات قاعدية تقوم عليها المجتمعات العصرية والمستقبلية، خاصة على مستوى جنوب البلاد، حيث المسافات الشاسعة بين مؤسسة وأخرى، ونقص في البنية التحتية وشبكات الطرق ونوعيتها والمؤسسات الصحية والتربوية والمياه والكهرباء والصحة، وأكثر من هذا، معاناتها من الحرارة صيفا ومن السكن وغير ذلك...

ثم نلاحظ العجز المالي في ميزانية 2023، البالغ 5720 مليار دينار، حيث أصبح يفوق ميزانية التجهيز لسنوات 2023 – 2025، ونتساءل ما هو السبيل لتغطية هذا المبلغ حتى وإن بقيَ حسابيا فقط،

وهكذا، فإننا نرى أن السياسة الاقتصادية لا تعتمد على المخاطرة والمغامرة في غمرة النشوة والتفاؤل على خلفية ارتفاع أسعار المحروقات التي هي ملك لنا وملك للأجيال التي ستأتي بعدنا. وتبقى مجازفة غير مضمونة العواقب في حال حدوث طارئ دولي مفاجئ أو وطني، وتدني أسعار المحروقات، كما نشاهده مؤخرا.

وينبغي التركيز على اقتصاد بديل، يقوم على أساس الإنتاج وتنمية القطاع الفلاحي وتكوين الموارد البشرية، وتكوين جيل يتحلى بالروح الوطنية والحس المدني والأخلاق الفاضلة.

وبالرغم من هذه الملاحظات، فإننا نرحب ونثمن ما استجد في هذا النص، الذي يدخل في إطار القانون العضوي رقم 18 – 15 الذي يقتضي إنشاء نمط جديد لحوكمة المال العام العمومي، القائم على أساس ميزانية البرنامج والأهداف ويمكن أن نضيف على أساس النتائج، كما أن وضوح الأولويات والتخطيط في مختلف المجالات أمر ضروري.

كما نرحب، كذلك بتدابير دعم الاستثمار وإجراءات استيراد العتاد الفلاحي المستعمل ورفع التجميد عن حصة معتبرة من المشاريع، ونرجو المزيد، خاصة مناطق الجنوب، تعزيزا للمكاسب الاجتماعية، وتحسينا للقدرة الشرائية للمواطن.

ولنجاح ما جاء في نص القانون هذا، فإننا نوصي بتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية ومحاربة البيروقراطية التي تكبح مجهودات الدولة في مسعاها للنهوض بالتنمية، وتذكي تذمر ومعاناة المواطنين وهجرة الأدمغة، و«الحرقة» وغير ذلك.

كما نوصي بإصلاحات النظام المالي والعمل على إقامة نظام اجتماعي وتربوي، يتماشى مع الواقع المعيش، وتحسين مناخ الأعمال، مما يتطلب مراقبة صارمة واستغلال أدوات التكنولوجيات الحديثة والمعلوماتية الحديثة وردعها وتلافيها كما هو الشأن في قضية المضاربة حاليا، والمحاسبة والمساءلة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

وفيما يخص ميزانية التسيير التي بلغت 9700 مليار دينار، والتي تكتسي طابعا اجتماعيا بامتياز، للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، كما وعد به السيد رئيس الجمهورية، مشكورا، وهي التي ترمي إلى رفع أجور الموظفين في الإدارة المركزية، على الخصوص، وتوظيف عدد آخر في الوظيف العمومي، وتحويل عقود الإدماج إلى عقود غير محددة المدة ومنح البطالة وغير ذلك، ما من شأنه تعزيز المكاسب الاجتماعية للمواطنين، فلا يسعنا إلا أن نرحب بها، إلا أن ذلك له عدة جوانب سلبية، يجب الانتباه لها، والمثل الصيني يقول: «علمه كيف يصطاد السمكة عوض إعطائه سمكة»، لأن التعود على الدعم لا يشجع على الإنتاج، بل يشجع على التهريب والمضاربة، وأن الاتكال على سخاء الدولة بالحصول على قروض من دون استرجاعها أحيانا وغيرها سوف يساعد المواطن على التعود على الحياة السهلة والكسل، وعدم الاتكال على مجهوداته وعنائه، ثم إن هذه الوفرة المالية الحالية والمعتبرة وهذه البحبوحة، التي تعود عليها وسيتعود عليها المواطن...

السيد يوسف لعراب

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نص قانون المالية الذي يعكف مجلسنا الموقر، على مناقشته اليوم، هو من أهم مشاريع الدولة ويكاد يعتبر شريان حياتها، خلال كل سنة، ولا شك أن الكثير من المواد الهامة التي اشتمل عليها نص قانون المالية 2023، تمثل نقلة نوعية في التكفل بانشغالات المواطنين، وهنا أشيد بما تضمنه من تدابير، خاصة تلك المتعلقة بتحفيز الاستثمار، رفع أجور العمال والمتقاعدين ومنحة البطالة.

وأعرض على حضرتكم بعجالة، مستعرضا بعض الانشغالات والتصورات المتعلقة بالشأن الوطني والمحلي، خاصة ما تعلق بالتنمية كما نطالب ببرنامج استعجالي لحماية ولاية الطارف من الحرائق، مع برنامج تنموي خاص بالبلديات المتضررة.

في قطاع السياحة:
– التعجيل في تهيئة منطقة التوسع السياحي، بكابروزة بالقالة، تشجيعا على تنويع الاقتصاد الوطني وترقية السياحة في القالة.

قطاع النقل:

– إطلاق مشروع خط السكة الحديدية عنابة –الطارف –تونس، الذي لم ير النور لحد الساعة.

– فتح الطريق السيار الذرعان – بوثلجة، على مسافة 52 كلم.

في قطاع المجاهدين والذاكرة الوطنية:

– نطالب الوزارة الوصية بالتدخل المستعجل لترميم ورد الاعتبار لمركز التعذيب بمنطقة برج نام، بلدية الذرعان، الذي يعد معلما أثريا، شاهدا على تضحية الرجال وحرائر هذا البلد، للمحافظة على تاريخنا وذاكرتنا.

– كما أتمنى من سيادة رئيس الجمهورية والسيد الوزير الأول، التفضل بإقامة مجلس وزراء ثالث، إن شاء الله، بولاية الطارف، بعد خنشلة وتيسمسيلت والوقوف على واقع التنمية بولاية الطارف.

في مجال الرياضة:
رفع التجميد عن مشروع توسيع الملعب البلدي، لكل من الطارف، البسباس، ملعب القالة والذرعان، وإنجاز ملعبين: ببحيرة الطيور وبلدية بالريحان.

سكان ولاية الطارف ينتظرون الإفراج عن التقسيم الإداري الجديد بالولايات الشمالية، مع الحرص على ترقية دائرة الذرعان أو دائرة القالة إلى ولاية منتدبة، لأن ترقية إحدى الدوائر الكبرى يعزز بسط سيادة الدولة لما تزخر به من حظائر كبرى، والتي تتوفر على قدرات سياحية ضخمة.

في قطاع السكن:
نطالب السيد الوزير، الذي نشكره بالمناسبة، على ما يشهده قطاعه من حركة وتطور، باستعجال برنامج «عدل 3»، كون الأرضية المتعلقة بهذه الصيغة لم تفتح أمام المكتتبين الجدد منذ ما يقارب نحو 10 سنوات، خاصة وأن هذه الصيغة عرفت نجاحا يتناسب مع دخل المواطن البسيط، كما نطالب بحصص كافية من برنامج صيغتي «عدل» والسكن الاجتماعي لفائدة ولاية الطارف، خاصة في ظل توفر الأوعية العقارية لعدة بلديات وفقا لمخطط شغل الأراضي.

يتلقى آلاف المؤجرين لسكنات ديوان الترقية والتسيير العقاري، إشعارات تسديد مستحقات ديون مختلفة مع صيغة التنازل عن السكنات وتمليكها في حالة تسديد الديون، فيما ترفض البنوك التعامل مع المدينين من أجل قروض مالية لتسوية هذه الوضعية، أكثر من 50 من مستأجري السكنات الاجتماعية عليهم ديون إيجار لسنوات طويلة، حيث بلغت الديون 107 ملايير سنتيم، تسببت في عجز نسبي للقيام بالصيانة في حظيرة السكنات، علما أن أغلبية المدينين من عمال ومتقاعدين، وقد استغرب العديد من المواطنين الشروط التعجيزية للبنوك، مفادها أن القرض المطلوب مرهون بالتأمين على الحياة، رغم التصريح الرسمي والكتابي لديوان الترقية والتسيير العقاري، بالوعد بالتنازل، رغم الامتيازات والتحفيزات الجديدة، التي أقرها آخر قانون للتنازل عن السكنات الاجتماعية، أرجعت ضعف الإقبال إلى تراكم ديون مخلفات الإيجار، عجز غالبية المدينين عن التسديد، لأن آخر شطر كشرط لإيداع الملف، كما عجز العديد من المواطنين في اتصالاتهم مع البنوك من أجل فتح قروض بنكية، في إطار قانون شرط الوعد بالبيع، ليتمكن المواطن المدين من تسوية وضعيته وتمكينه من تمليك مسكن اجتماعي، من جهة، وتتمكن مؤسسات ديوان الترقية والتسيير العقاري من تحصيل مستحقاتها وتحسين وضعها المالي، من جهة ثانية، وأيضا تستفيد البنوك من فوائد، فالدولة ملزمة بالتدخل لإنقاذ الجميع من العجز، حسب خبراء الاقتصاد، إذ على الدولة التدخل في المؤسسات البنكية لإدراج صيغة قانونية لقروض بنكية لفائدة المستأجرين المدينين لتمكينهم من تسوية وضعيتهم والاستفادة من تمليك السكنات الاجتماعية، وهي الرهينة الضامنة للقروض على قاعدة الوعد بالبيع، ويكون مبلغ البيع موجها مباشرة للجهة الدائنة، تفاديا للتلاعب بالقروض المالية.

في قطاع الفلاحة:

بالنسبة لمشروع الكهرباء الفلاحية لربط الآبار العميقة، برنامج رئيس الجمهورية في ولاية الطارف، فيه 324 طلب استفادة من هذا البرنامج، لحد الساعة تم ربط 36 مستثمرة فلاحية فقط، حيث إن النص يسير بوتيرة بطيئة جدا، ضف إلى ذلك شركة سونلغاز، عن المعنيين...

السيد عبد الرحمن مدني

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية ومن خلالك الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تتبعنا باهتمام العرض المفصل الذي قدمه السيد الوزير، حول نص قانون المالية 2023، والذي أعطى أرقاما هامة، تنم عن الوضعية الجيدة للاقتصاد الوطني والمؤشرات الإيجابية التي يحتويها، والتي تؤكد اهتمام برنامج السيد رئيس الجمهورية بالجانب الاجتماعي، الخاص برفع الأجور للطبقات البسيطة والمتوسطة، علاوة على رفع أجور المتقاعدين ومنحة البطالة، بالإضافة إلى

دعم السلع الأساسية والحفاظ على القدرة الشرائية، وهذا ما يدل على التزام السيد الرئيس بتعهداته أمام المواطنين.

كما لا يفوتني أن أعرب عن سعادتي لنجاح القمة العربية والمواقف الثابتة للدولة الجزائرية، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

سيدي الرئيس،

أنتهز هذه السانحة لرفع بعض الانشغالات لولاية سعيدة التي تبعد عن العاصمة بـ 500 كلم وعن مدينة وهران بـ 180 كلم وعن تلمسان بـ 250 كلم، وحتى نقرب هذه المسافات بمقر الولاية الواعدة في مجال الاستثمار الفلاحي والصناعي والسياحي، فإنه من الضروري تهيئة وتوسعة المطار الذي يقع في بلدية أولاد خالد من أجل المساهمة في بعث التنمية بشكل واسع، ولا زلنا ننتظر ربط ولاية سعيدة بالطريق السيار شرق- غرب من ناحية ولاية معسكر والطريق رقم 6 الرابط بين ولايتي البيض وسعيدة الذي يعرف تأخرا كبيرا، وهذا أمر مهم ومستعجل.

ويستوجب على وزارة النقل فتح رخص خطوط نقل أخرى على مستوى وسط المدينة.

كما نطالب بإنجاز مستشفى بطاقة استيعاب 320 سريرا، لتلبية الحاجيات الصحية لساكنة الولاية، للتقليل من معاناة المرضى، وكذا إنجاز مركز جهوي لمعالجة مرضى السرطان للتكفل بهذه الفئة وتخفيف أعباء التنقل إلى الولايات المجاورة.

للتذكير، نطالب بإنجاز مستشفى للأمومة والطفولة، وهذا الأمر مستعجل، لأن المستشفى المتواجد حاليا لم يعد يقدر على استيعاب المرضى.

ونطالب بتسريح ملف التجزئات العقارية، 797 تجزئة متوقفة على مستوى الوزارة، ذلك للمساهمة في القضاء على مشكل السكن الذي أرهق المواطن، وأشكر وزير السكن على المجهودات الجبارة.

إن سعيدة ولاية أب الإدارة الجزائرية السيد أحمد مدغري، تزخر بإطارات كفؤة، تناشد المسؤولين المركزيين بالالتفات إلى هذه الفئة وتمكينهم من الترقية إلى مناصب عليا، ونطالب بإدماج عقود ما قبل التشغيل التابعين للقطاع الاقتصادي والخاص، على غرار زملائهم في الوظيف العمومي.

نظرا لتوجه الدولة إلى قطاع الفلاحة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن بعض البلديات تتمتع بمساحات شاسعة، غير أنها تقع في منطقة حمراء لا يسمح فيها بحفر الآبار، مثل بلدية الحساسنة وأولاد خالد، لذا يتطلب منا إنجاز سدود وحواجز مائية ليتمكن فلاحو هذه المناطق من استغلال أراضيهم، كما نطالب بإنجاز مخازن للحبوب ببعض البلديات بمقاييس حديثة.

وعليه، نناشد من هذا المنبر المستثمرين في مختلف المجالات وخاصة المؤسسات الوطنية التي تملك مؤهلات وإمكانيات كبيرة للاستثمار الفلاحي، على غرار مؤسسة «كوسيدار» و«سوناطراك»، التقدم إلى مصالح ولاية سعيدة للاستفادة من الامتيازات التي تحتويها هذه الولاية، خاصة وأن المسؤول الأول بهذه الولاية يولي اهتماما كبيرا بهذا المجال.

وبالمناسبة، نشكر السلطات المحلية للولاية، وعلى رأسهم السيد الوالي، الذي أعاد الثقة بين المواطنين والدولة، من خلال خرجاته الميدانية ولقاءاته الجوارية والاستماع إلى انشغالات المواطنين والتكفل بها، فهو يستحق منا الإشادة والتنويه بهذه المجهودات.

ولضيق الوقت لا يمكن التطرق إلى جميع انشغالات ساكنة الولاية.

ختاما، نطالب ببرنامج خاص بولايتنا، لأن ساكنة سعيدة تعرف الرئيس عبد المجيد تبون والسيد الرئيس يعرف ساكنة سعيدة.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد عمر دادي عدون

بسم اللّه الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح قوجيل،
السيد وزير المالية الفاضل،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

في البداية، بودي أن أسجل بكل ارتياح، أن ما عرضتموه علينا من نص قانون المالية لسنة 2023، سيدي الوزير، يعد عملا تستحقون عليه كل الشكر والثناء، وقد ساعدكم على ذلك الوضع المالي المريح، وكذا توجيهات وتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ومستوى النمو وارتفاع احتياطي الصرف، وجزيل الشكر للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، رئيسا وأعضاء، على الجهد المبذول في إعداد التقرير التمهيدي، فلها منا تحية تقدير وثناء.

لعل أهم التباشير التي جاء بها نص قانون المالية 2023، هي تكريس وتأكيد الطابع الاجتماعي للدولة، والتي اتخذت منه نهجا، بل مبدأ ثابتا، ما تزال وفية له، حفاظا على تلاحم الأمة، وحرصا على حماية كل أطياف المجتمع ووفاء بعهد الشهداء، لذا فإننا نثمن عاليا التدابير المتخذة في نص هذا القانون والتي ترمي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن، من خلال رفع الأجور ومراجعة منحتي التقاعد والبطالة، وعدم زيادة الرسوم الضريبية، وكذا الإعفاءات الجبائية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

رغم أن نص قانون المالية أرقام وتقنيات، ولغة اقتصادية معقدة، إلا أن الكلام عنه شيق ومتشعب ومتعدد المناحي، وسأحاول أن أكون مختصرا، موجزا كلامي، في موضوعين مهمين، ولهما علاقة مباشرة بالمواطن.

1 - قطاع التربية:

إن ميزانية الدولة رصدت وترصد سنويا مبالغ ضخمة وأموالا كبيرة، لقطاع التربية الوطنية، ونحن نثمن عاليا ما أنجز من مؤسسات تربوية لفائدة أبنائنا في كل الأطوار، غير أن نقص الإتقان في الإنجاز والتأخر في التجهيز، خاصة ما هو ضروري جدا، واستلام بعض المؤسسات وهي ما زالت ورشات في بعض مرافقها، كل ذلك يؤثر دونما شك، على مردود المعلم وتحصيل التلميذ، نتمنى أن يأتي زمان لا نستلم فيه المؤسسة التربوية إلا جاهزة، كاملة الإنجاز والتجهيز.

2 - قطاع الصحة:

رغم النفقات الباهظة التي تنفقها الدولة على قطاع الصحة، والمجهودات الجبارة التي تبذلها من أجله، والاهتمام الكبير للسيد رئيس الجمهورية به، إلا أن ملاحظاتي العديدة وأنا أتفقد بعض المرافق الصحية، أستطيع أن أجزم، وبكل أسف، أن الصحة بالجزائر ما تزال تعاني، فهناك نقص في الهياكل الصحية، خاصة في مناطق الجنوب، وإهمال لبعض الهياكل وعجز في الخدمات في بعضها الآخر.

سيدي الوزير،

إن مرضانا يطلبون النجدة، مرضانا يستغيثون، لا دواء كاف ولا أطباء أخصائيون بعدد كاف، ولا تأطير ولا صيانة، ولا نظافة، ومن هنا وبهذه المناسبة، نهيب بالحكومة أن تولي عناية إضافية لهذا القطاع، وتسطر برنامجا جادا لإصلاحه، وتبحث عن مكان الخلل لإصلاحه، خدمة للمواطن البسيط، يقول عليه السلام: (أبغوني الضعفاء فإنما تنصرون وترزقون بضعفائكم).

سيدي الوزير،

ما أنجزناه وما نصبو إلى إنجازه، لا ينسينا أخطاءنا وهفواتنا، فحجم الإنفاق المهول على المشاريع، يجب أن يرافقه تطوير حقيقي لآليات الرقابة، القبلية والبعدية، لأن التخطيط والرقابة من مسؤولية وصلاحية قطاعكم الوزاري وذلك للقضاء على الفساد في صورته البينة، وتفادي ظاهرة الإنجاز من أجل الإنجاز، واحترام آجال الإنجاز لتفادي التكاليف الإضافية.

لا أملك، في الأخير، في هذا المجال سوى تثمين مجهودات الدولة، داعيا إلى مواصلة هذا النهج، كل ذلك مع مراعاة التوازنات المالية الكلية للدولة الجزائرية، خاصة وأن محيط المال والأعمال في العالم يعرف هزات لم تعرفها من قبل، وظروف جيوسياسية متقلبة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

السيد ميهوب دغة

بسم اللّه الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

بداية وبمناسبة اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يصادف اليوم الثالث من كل شهر ديسمبر، نهنئهم بيومهم العالمي ونشكر للدولة الجزائرية عنايتها واهتمامها ورعايتها لهذه الفئة، ونرفع طموحنا نحو اهتمام أكبر يصون كرامتهم ويحفظ حقوقهم.

السيد الوزير،

بعد اطلاعنا على محتوى نص قانون المالية لسنة 2023، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يطيب لنا مشاركتكم بعرض قراءتنا، حيث جاء نص القانون، بما لا يدع مجالا للشك، أن الدولة ماضية في سياستها الاجتماعية، وسياسة الدعم، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، التي يعيشها العالم اليوم، والتوجه برؤية اقتصادية جديدة وجدية، وأكثر واقعية نحو تنويع الاقتصاد، ومما يبعث الطمأنينة في أنفس الجزائريات والجزائريين أن هذا المشروع لم يتضمن ضرائب جديدة على المواطن، نتمنى أن يكون لهذه الميزانية الضخمة أثر إيجابي على المستوى المعيشي للمواطن، وكذلك على مستوى التنمية الوطنية للبلاد.

السيد الوزير،

نحن في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بالزيادات في الأجور وعلاوات التقاعد والرفع من منحة البطالة، إلا أننا نخشى أن تمتص هذه الزيادات من ارتفاع الأسعار.

مع واجب الإشارة كذلك إلى رفع منح ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير المناصب المالية المطلوبة من طرف مديريات الحماية الاجتماعية، لأصحاب الأمراض المزمنة، وكذا إنصاف فئة الأسلاك المشتركة في مختلف الاختصاصات والقطاعات.

السيد الوزير،

إن ما نراه واجب التثمين في نص هذا القانون، تلك الرؤية الموضوعية التي تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني، والتحكم في حركة رؤوس الأموال، ولعل أهم ما يعكس ذلك، استجابة هذا النص لبناء أرضية استثمار حقيقي، تحقيقا لقانونه الجديد وكذا الدعم الذي أولاه لاقتصاد المعرفة والابتكار، وعنايته بالمؤسسات الناشئة والمقاولاتية، وكذا ما لمسناه من اهتمام كبير بالإصلاحات القاعدية للنظام المالي، لاسيما ما تعلق بنظام الجباية والضرائب، وجملة التحفيزات التي اقترحها في هذا المجال، إن التفعيل المنهجي لهذه الرؤية الواقعية من شأنه أن يعطي النتائج المرجوة في أفق الأهداف المسطرة.

السيد الوزير،

نغتنم هذه السانحة لنلفت عنايتكم الموقرة، إلى مشاريع ضرورية وهامة في ولايتنا المسيلة، لعل أهمها:

1 – ضرورة ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 في جزئه الرابط بين بلديتي بوسعادة والهامل، بمسافة 11 كلم فقط.

2 – تفتقر ولايتنا إلى المرافق الرياضية والترفيهية، فعلى سبيل المثال، ليس في الولاية مسابح كافية لساكنتها وكذا الملاعب والملاعب الجوارية.

3 – في الأخير، ونحن على مقربة من الذكرى 62 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي كانت منعطفا حقيقيا، في تاريخ شعب بكامله والذي استطاع إسماع كلمته على الصعيد الدولي، وإبطال فرضيات المدافعين عن الجزائر فرنسية، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وأطال اللّه أعمار مجاهدينا الأفاضل الأبطال.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة اللّه تعالى.

السيد لزهاري نعيمي

بسم اللّه الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.
السيد وزير المالية،

رغم المرحلة الحساسة التي شهدتها السنوات المالية السابقة، إلا أن الدولة رصدت مبالغ مالية جد معتبرة، مبتغية في ذلك العدل في الشكل الاجتماعي،

من خلال الوزارات المعنية بحياة المواطن، انسجاما مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية، الموجه الأول لعملكم الحكومي وصاحب العهدة الشعبية والعهد الأخلاقي مع المواطنين، إلا أن هذا الانطباع الإيجابي لا يمنعنا أن نطالب الحكومة، من خلال نص قانون المالية 2023، من إنصاف ولاية البيض بتسجيل مشاريع بميزانية التجهيز، وفاء بوعودها تجاه ساكنة هذه الولاية، قصد تحقيق التوازن بين الولايات والتي كان من ضمنها:

1 – إنجاز مستشفى 320 سريرا يستجيب لمتطلبات ساكنة الولاية، مع الأخذ بعين الاعتبار معاناتهم في نقل مرضاهم وصعوبة استقبالهم في المستشفيات المستقبلة.

2 – تسجيل حصص معتبرة من مختلف الصيغ السكنية (إيجاري وريفي).

3 – دعم قطاع الشباب والرياضة عبر كامل بلديات الولاية بملاعب معشوشبة ومسابح.

4 – تسجيل عمليات بناء هياكل تربوية، تحسبا للدخول المدرسي القادم، لتفادي الاكتظاظ.

5 – إزدواجية الطريق الوطني رقم 6، الرابط بين بوقطب والبيض، وإعادة تهيئة الطرقات المهترئة وإنجاز طريق الرقاصة – السخونة.

6 – تسوية وضعية شركة سوباتي وإعادة بعثها من جديد.

7 – ربط قريتي المغسل والتواليل ببلدية الكراكدة بالغاز الطبيعي، وهذا لأنهما أبرد منطقتين بولاية البيض.

السيد الوزير، ممثل الحكومة،

عند تقييم القطاع الفلاحي لولاية البيض، يظهر فشل المسؤولين المحليين للقطاع وهذا ما يتضح في النقاط التالية:

1 – إن الموالين الحقيقيين بجميع بلديات ولاية البيض، الذين عانوا من الفساد الذي ضرب القطاع في شقه الخاص بالأعلاف، استبشروا خيرا بانطلاق عملية إحصاء المواشي، باستخدام الشفرة الإلكترونية أو (الأقراط في بداية الإحصاء)، أملا منهم في قطع دابر الطفيليين وإحقاق التوزيع العادل للأعلاف المدعمة وحماية قطعانهم من الأمراض المتنقلة، إلا أن ذلك لم يكتمل، حيث عهدت بعض الجهات إلى استخدام الطلاء بدلا من الشريحة، خلافا لتصريحات مسؤولي القطاع، وهو أمر مقلق ولا يطمئن بتاتا، مع العلم أن أحد أسباب نقص الثروة الحيوانية بولاية البيض راجع إلى عدم حصول نسبة كبيرة من المربين على الأعلاف المدعومة لتغطية احتياجاتهم، مما حتم عليهم تأمين نفس الأعلاف المدعومة (من شعير ونخالة) من السماسرة بمبالغ خيالية من السوق السوداء، وأمام عدم قدرتهم على الاستمرار دُفعوا إلى بيع قسط كبير من قطعانهم لتأمين احتياجات القسم الآخر، إلى غاية فقدانهم لكامل قطعانهم، وأصبحوا لا يقوون على تأمين لقمة العيش، لذا نطالب الدولة بالتكفل بهذه الفئة وإعادتهم إلى نشاطهم.

2 – مشروع مخازن الحبوب بسعة 100.000 قنطار، الذي أسند لتعاونية الحبوب والبقول الجافة، كان مقررا تسليمه بحلول شهر جوان 2019، إلا أن الأشغال توقفت به عند حدود إنجاز نسبة 20، وكان من أسباب معاناة الموالين في تنقلهم إلى ولاية سعيدة لاقتناء الأعلاف المدعومة.

3 – تعرف الولاية تأخرا كبيرا في الربط بالكهرباء الفلاحية والريفية.

4 – بلدية الغاسول بها 350 فلاحا، يعيشون على ما تدره بساتينهم الصغيرة، هم اليوم يعانون من شح المياه بعد تضاؤل منسوب جريان عين الغاسول، ويطالبون بتسجيل مشروع للبحث عن الماء في حدود الينابيع المعروفة والتي دفنتها السيول حماية لها من الاندثار.

5 – عدم الاستغلال الأمثل للمركب الجهوي للحوم الحمراء ببلدية بوقطب.

أما في مجال الاستثمار:

بالنظر إلى أهم الموارد التي تزخر بها ولاية البيض من مناجم ومناطق سياحية ومواد أولية، مثل الجلود والصوف ومادة النعناع، نناشد الوزارات المعنية بالاستثمار للبحث عن صيغ لتحفيز وتشجيع المستثمرين للاستثمار في الولاية وإعادة إحياء المصانع التي أغلقت، مثل مصنع الأحذية ومصنع النجارة اللذين لا تزال منشآتهما قائمة.

كما نطالب بفتح تحقيق عن الأسباب التي تقف عائقا بالنسبة:

1 – لإنجاز مصنع الإسمنت بالأبيض سيدي الشيخ الذي أسند إلى المجمع الصناعي للإسمنت، والذي كان من شأنه توفير أكثر من 800 منصب شغل.

2 – توقف الإنتاج بمصنع تعبئة المياه المعدنية بالشلالة.

3 – توقف إنجاز مصنع الآجر بالغاسول.

وفي الأخير، نشكر السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على الموافقة على إدراج ولاية البيض ببرنامج خاص استدراكي، وهذا نتيجة تأخر الولاية في التنمية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد أحمد دزيري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد،
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، اسمحوا لي أيها السادة الأفاضل، أن نهنئ أنفسنا، شعبا وحكومة، على النجاح الذي حققته القمة العربية العادية في طبعتها الـ 31، بالجزائر، والتي استطاعت أن تجمع الفرقاء وتقرب الأشقاء وتكسب احترام الأصدقاء وتكسر شوكة الأعداء، فكانت لها مكانة بين الأقوياء، وهذا في ظل الجمهورية الجديدة التي كانت حلم الجميع، وتبناها السيد رئيس الجمهورية في تعهداته الـ(54)، فكان أساس نشأتها شعب أبي وجيش قوي وحكومة راشدة ودبلوماسية رائدة.

نعود إلى ما جاء به السيد وزير المالية بخصوص نص قانون المالية لسنة 2023، إننا نثمن ونبارك كل ما جاء في هذا القانون من امتيازات وإنها تصب في مصلحة المواطن البسيط، كالزيادات في الأجور، وعدم فرض أي ضريبة جديدة وخاصة تلك الإجراءات الرامية إلى المحافظة على التوازن الاجتماعي.

سيدي الوزير،

نعود إلى ولاية تيارت لطرح بعض الانشغالات، من بينها القطاع الفلاحي، ونحن نعلم جميعا الأهمية الكبيرة التي يوليها السيد رئيس الجمهورية له، خاصة الاستثمار في هذا القطاع، إلا أننا نسمع يوميا عن العراقيل التي تضعها الإدارة، مما جعل هذا القطاع لا يرقى إلى الهدف المنشود، مثال على ذلك: عندنا 16 مستثمرا عندهم عقود امتياز منذ 5 سنوات، لم يتم تنصيبهم إلى يومنا هذا، كل هذا بسبب البروقراطية!! لا أدري ماذا هناك؟! في كل مرة نتكلم عنهم، لكن ليس هناك أي تحركات ولا تجاوب، ليس هناك أي شيء!!

سيدي الوزير،

طالبنا بإنجاز الطريق الذي يربط بلدية زمالة الأمير عبد القادر ببلدية الناظورة، لما له من أهمية، وهذا كان في مداخلتنا السابقة منذ 4 سنوات، وها نحن اليوم نلح من جديد على ذلك للمرة الألف، لا نكل ولا نمل حتى يتحقق لنا هذا المطلب، عندنا طريق ترابي طوله 40 كلم، سيدي الوزير، لا نطلب أي شيء، فقط أن تفتحوا لنا هذا الطريق بأي طريقة، هذا الطريق به مدرسة تبعد عن البلدية بـ 40 كلم، وبلديتنا تبعد بـ 160 كلم، على الأقل، يتم اختصار المسافة لتصبح 90 كلم وستنقص بـ 60 كلم، سيدي الوزير، نتمنى أن تأخذوا هذا المطلب بعين الاعتبار، إن أبناءنا لا يستطيعون الذهاب للدراسة في أيام تساقط الأمطار، لا يستطيعون ذلك، سيدي الوزير، في كل مرة نتكلم عن هذه

الأمور!! لو كانت امرأة وجئنا لنخطبها لأعطيتمونا إياها!! كل مرة، سيدي الوزير..!!

كما لا أنسى أن أثني على السيد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على المجهودات التي يقوم بها على مستوى ولايات الوطن، وأداء مهامه بكل مسؤولية وتفان وإخلاص، وهذا ما جعل الصندوق يأخذ منحنى تصاعديا في تحصيل المبالغ بشكل ممتاز، بفضل قيامه بالرقابة الصارمة على الإدارة، لتذليل المشاكل والصعاب أمام المواطن وكسب ثقته والقضاء على «الحقرة» والبيروقراطية، مثلما يحدث على مستوى ولاية تيارت، من طرف المدير الحالي للصندوق، من سوء تسيير واستغلال نفوذه في قضاء أموره الخاصة، نذكر منها على سبيل المثال: إقامة حفلة عيد ميلاده في مقر المؤسسة، وفي وقت العمل، حفلة عيد ميلاده! وأنا أملك صورا تثبت هذا الأمر، كذلك قام بزيارة إلى وكالة بالمهدية بلباس... ليس لي ما أقول عنه سوى أنه لباس غير محتشم، هو والوفد الذي رافقه في هذه الزيارة، إنه لأمر كارثي!!

ليتكم رأيتم هذا! فالجزائر الجديدة لا تقبل بمثل هذه الأشياء، أين هي الإدارة من كل هذا؟!

نتمنى أن تجدوا حلا لهذا المدير، إنه متسلط هناك، يمارس «الحقرة» ويفتعل المشاكل!! إنها كارثة عندنا!!

جئت هنا، لنوصل انشغالنا هذا، ويجب أن نجد حلا لهذا المدير، سواء بإيفاد لجنة أو غير ذلك لينظروا في أمره، هناك أمور تكلمت عنها وأنا أملك الأدلة، هناك أدلة.

أنا أتمنى من السيد الوزير، أن يجد حلا لهذه المؤسسة، وفي أقرب الآجال، وشكرا وبارك الله فيكم.

«وربي يخليكم إن شاء الله».

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد دزيري، إن الكلام الذي كنت تقوله كلام هام وخطير في نفس الوقت..

السيد أحمد دزيري: إني أملك أدلة على ذلك..

السيد الرئيس: إسمع ما أقول، أنت لا تستمع إلى ما أقوله، يجب إعداد تقرير مفصل وواضح، ومؤكد لما قلته، حتى يسلم للأطراف المعنية..

السيد إبراهيم أكادي

السلام عليكم ورحمة الله، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، صالح قوجيل المجاهد،
أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أهلا وسهلا بكم.
أيتماء نشتماء مايقان دون.

سيدي الوزير،

تخبر مطالعتنا لنص قانون المالية لسنة 2023، بأنه جاء مراعيا لطابع الدولة الوطنية، لاسيما في اهتماماته باستقرار الحياة المعيشية للمواطنات والمواطنين، وهو ما تشهد به المبالغ المرصودة لتقوية الجبهة الاجتماعية، رفع الأجور والإدماج.. إلى غير ذلك، ونثمن ذلك، رافعين شكرنا إلى السيد رئيس الجمهورية وللحكومة، كما نشيد ببعض التدابير المتخذة ماليا باتجاه تنويع الاقتصاد وتطويره وتعزيز الاستثمار وتنميته، بما ينعكس إيجابا في نتائج، نرجو تمامها في نهاية هذه السنة، إن شاء الله، والانتقال بعد ذلك إلى مرحلة أكثر قوة في القادم.

ونغتنم هذه المناقشة للإشارة إلى الولايات الجديدة وما تحتاجه من تأهيل في جميع القطاعات.

سيدي الوزير،

ننتظر منكم ومن خلالكم الحكومة، ونحن في ولاية برج باجي مختار، هاته الولاية الحدودية والاستراتيجية والمنسية، العناية الكافية، خاصة البنية التحتية والمشاريع القاعدية ولعل أهمها تتمثل في:

قطاع الصحة:

الحديث عن الصحة في هذه الولاية يشعرني بالأسف الشديد، نعم، يشعرني بالأسف الشديد، فما وصلت إليه الصحة العمومية في ولايتي أمر لا يشرف الجزائر الجديدة، بحيث يعاني مرضى الولاية بشكل كبير، خاصة المرأة الحامل، إذ في أغلب الأحيان أو دائما ما تضطر المرأة الحامل في تيمياوين وبرج باجي مختار إلى التنقل من الولاية إلى رقان أو ولاية تمنراست، بحجة عدم وجود أخصائي الولادة وكذا الأجهزة الخاصة بذلك، وعندما نقول رقان فهذا يعني مسافة 650 كلم، وعندما نقول تمنراست فهذا يعني مسافة 600 كلم أو أكثر، ولكم، سيدي الوزير، أن تتخيلوا حجم المعاناة وما يترتب عن هذا التنقل، خاصة أن الطريق غير معبد!

لهذه الأسباب نناشدكم، السيد الوزير، بإدراج مشروع مستشفى الأم والطفل لفائدة ولاية برج باجي مختار لوضع حد لهذا الأمر.

قطاع التجارة:

هل يعلم السيد الوزير، أن ساكنة ولاية برج باجي مختار، أصبحوا يعيشون وكأنهم في السجن! لعدم توفر المواد الأساسية الغذائية بالكمية التي تحفظ لهم كرامتهم وكذا الطوابير الكثيرة التي يشهدها الشارع في برج باجي مختار، من أجل الحصول على قارورة زيت أو كيس سميد.. هذه الصورة أصبحت من يوميات الساكنة هناك، ولعل تحديد الكميات الواجب جلبها من طرف مديرية التجارة لأمر غير مفهوم!

إلى جانب هذا، التحجج بحجة التهريب، كما لا يخفى عن الجميع، كل الولايات الحدودية في الجزائر أو العالم يغلب عليها طابع التهريب، فلماذا التركيز على ولاية برج باجي مختار فقط؟! هل هي ليست كغيرها من باقي ولايات الوطن؟!

نحن نثق تمام الثقة في جيشنا والجهات الأمنية لردع هذه الممارسات، فلماذا يدفع المواطن البسيط الثمن، في ظل وجود جهاز كبير لا يمل ولا يكل دائما للتصدي لهذا الأمر،

ولإيجاد حل نهائي، فضرورة فتح مفتشية الجمارك للولاية، تعد مطلبا لساكنة الولاية عامة، والتجارة خاصة.

قطاع الأشغال العمومية:

إن إشكالية الطريق الوطني رقم 6، الرابط بين رقان وبرج باجي مختار، ومنه إلى بلدية تيمياوين الحدودية، أصبح إشكالا كبيرا، فمن دون طريق لا وجود للتنمية، بل لا وجود للحياة، فالإنجاز السريع والجدي لهذا الطريق، من شأنه التخفيف من معاناة سكان ولاية برج باجي مختار، وتسهيل تنقلاتهم، ولعل صرخة ووهن حناجرنا وحناجر كل ممثلي ولاية برج باجي مختار، لأمر كاف ومعبر كثيرا عن هذا المطلب وضرورة الالتفاتة إلى هذا الطريق.

ومن هنا أغتنم الفرصة لأرفع قبعة الاحترام والشكر للسيد النائب بالمجلس الشعبي الوطني، عمار عولمي، رئيس لجنة الإسكان، وذلك على وقوفه شخصيا إلى جانب أعضاء اللجنة التي أبت إلا أن تتنقل برا، من دائرة رقان إلى برج باجي مختار، بل وإلى آخر نقطة حدودية، تيمياوين، خلال مهمتهم الاستعلامية للوقوف على حقيقة الطريق الوطني رقم 6، وأمام كل هذا، السؤال المطروح:

– متى ستستكمل هذا الطريق ؟

قطاع الطاقة:

إن بطء الإجراءات المتخذة في إطار منح الرخص للحرفيين للاستغلال المنجمي، لاستخراج مادة الذهب بالنسبة لولاية برج باجي مختار، لأمر غير مقبول وغير مفهوم، متى سيستفيد شبابنا من هذه الإجراءات التي بإمكانها امتصاص عدد كبير من البطالة،

كما نرجو من الحكومة الأخذ بعين الاعتبار الفاتورة المرتفعة للكهرباء بالمناطق الجنوبية، نظرا للارتفاع الكبير لدرجات الحرارة، فمثلا ولاية برج باجي مختار، لا تعرف إلا فصلا واحدا، خلال السنة وهو فصل الصيف، والأمر نفسه بالنسبة للمناطق الداخلية..

السيد محمد بوكرو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نلتقي في هذا الجمع لمناقشة قانون المالية لسنة 2023، والبلاد تعيش أزهى أيامها بعد النجاح الدبلوماسي والتنظيمي للقمة العربية في شهر نوفمبر، والذي كان باهرا ولمّ شمل الفصائل الفلسطينية، وبهذا أهنئ الشعب الجزائري الذي أصبح أكثر اعتزازا بهذا الوطن الغالي، هي الجزائر، والتي تسترد مكانتها الحقيقية وموقعها الطبيعي بين الأمم، كما أرادها الآباء الشهداء والمجاهدون والمخلصون من أبنائها.

تحية احترام وتقدير لكل مؤسسات الجمهورية، وعلى رأسها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على هذا النجاح.

كما لا ننسى تقديم تشكراتنا الخالصة للأب المجاهد، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، على تهيئة الجو للعمل البرلماني والرقابي المقدم لأعضاء مجلس الأمة.

يأتي نص قانون المالية لسنة 2023 استكمالا لمسار بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، مع مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية، وبالأخص ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل بعمل نص قانون المالية الجديد على تكريس حوكمة المالية العمومية من خلال ميزانية البرامج والأهداف، التي تسمح للجزائر بالاعتماد على تمويلها الذاتي، بدلا من الرجوع إلى الاقتراض، هاته هي الإصلاحات التي جاءت بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية السديدة.

إن التدابير الواردة في قانون المالية الجديد، من شأنها تشجيع وتسهيل بلوغ الاستثمار الخاص في جميع المجالات، لاسيما الصناعية والفلاحية وتحسين مناخ العمل الذي يسمح بتنويع المداخيل وإنعاش الخزينة العمومية.

إن مخرجات قانون المالية لسنة 2023 جديرة بالتثمين، حيث رصدت الحكومة موارد مالية هامة، تتضمن ميزانية واعدة للتكفل بالإطار الاجتماعي والمعيشي للمواطن الذي يحترم أيضا متطلبات التنمية، والظروف الصعبة التي يمر بها المواطن في قدرته الشرائية، ويعزز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ودعم الطبقة العمالية، من خلال تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب ورفع أجور الموظفين ورفع منحة التقاعد ومنحة البطالة، دون أن يتضمن إدراج أية ضرائب جديدة.

كما نذكركم بالمشاريع المجمدة عبر الوطن، والتي لها علاقة مباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، ولا يخفى عن سيادتكم، أن استكمال هاته المشاريع يعطي دفعا للاقتصاد الوطني، حيث يوجد على مستوى ولاية قسنطينة وحدها أكثر من 100 مشروع مجمد، ولهذا فنحن نطالب برفع التجميد عن هاته المشاريع، التي أذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

– تهيئة المنطقة الصناعية ببلدية ديدوش مراد.

– مركز التكوين المهني ببلدية ابن زياد.

– مرافق شبانية ورياضية، ودور الشباب وقاعات رياضية متعددة الرياضات ومسابح ببلدية الخروب، ملعب 2000 مقعد بالمدينة الجديدة علي منجلي.

قطاع التعليم العالي:

– أكثر من 100 مليار مجمدة، نطالب برفع التجميد عنها، منها: مطعم، قاعة رياضية، إقامة جامعية ومكتبة مركزية.

– أيضا نطالب برفع التجميد عن هياكل الأمن والشرطة.

– هياكل اجتماعية وإدارية على سبيل المثال: مقرات أمن حضرية ومقرات أمن دوائر، خاصة ببلدية قسنطينة والخروب.

– المركز الجهوي للضرائب، إضافة إلى مراكز جوارية للضرائب بالخروب وقسنطينة وابن زياد.

– مقرات الجمارك.

– لا ننسى (المصعد الهوائي) المتوقف منذ 2015.

– مستشفى 60 سريرا، عين عبيد.

قطاع الثقافة:

– نطالب برفع التجميد عن المسرح الجهوي بالخروب.

– إعادة تأهيل قاعات السينما.

– وحدات الحماية المدنية بكل من بلديتي زيغود يوسف وابن زياد، والوحدة الرئيسية ببلدية قسنطينة.

– مراكز الصناعات التقليدية.

– مقرات المديريات، مثل: مديرية الشؤون الدينية.

– مقر خزينة الولاية ومركز أرشيف الولاية.

ومن موقعنا هذا، نحن جنود مجندون لخدمة هذا الوطن الغالي بكل اعتزاز وتقدير، ونتابع الجهود المبذولة من أجل بلوغ الإصلاحات المنشودة لبناء جزائر جديدة، كما حلم بها الشهداء الأبرار والمجاهدون والباقون على دربهم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عز الدين هبري

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية ممثل الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2023 رؤية نهضوية، واعتمد على قراءة واقعية للاقتصاد الوطني واحتياجات الدولة، هو ما عكسه الطابع الاجتماعي والحفاظ على القدرة المعيشية للمواطنات وللمواطنين، كما جاء مشروع القانون بتدابير مهمة ركزت على دعم قطاع الاستثمار وتأسيس قواعد اقتصاد تنافسي منتج وخالق للثروة، وقد انعكس ذلك في العمل التشريعي بإرساء ضوابط التحكم في الحركة والنشاط الاقتصادي.

ويبدو هذا في أن نص قانون المالية اعتمد على منظور مبرمج ومحدد في خطوات تراعي ظروف وسياقات الواقع الحالي وربطها بالممكنات والأهداف الموضوعية في أفق تدريجي يوفر شروط نسق تدريجي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

إننا نلمس وعي الدولة بالمعطيات والطموحات في مشروع قانون المالية لسنة 2023، وهو ما سجلته القراءة الموضوعية والمنطقية للفجوة بين قيمة الإيرادات وقيمة النفقات التي تمثل تحديا حقيقيا وواقعيا وجبت مواجهته بطريقة منهجية وفعالة، وفي ذلك يكون نص القانون قد حدد رؤية ووضع أرضية في المدى المنظور والمتوسط من أجل خلق مفاهيم مجدية لمعالجة الخلل، فمن ذلك دعم الاستثمار وتحرير المبادرة الاقتصادية والتشديد على الشمول المالي والضريبي وإصلاح نظام الرقابة والمرافقة، وهو الاتجاه الذي يحقق التفاعل والتكامل المنشود في ارتباط اقتصاد الدولة في مستواه العمومي، ومستواه الخاص، ويمنح أدوات التحكم في سيطرة وظيفية على كتلة مالية مهمة ما تزال خارج الإطار الرسمي والمراقب لمؤسسات الدولة، خاصة بعد القرار السياسي القاضي بتشديد الخناق على ظواهر الجشع من احتكار، ومضاربة، وتحويل الامتيازات، والتهرب الضريبي، وغيرها.

بالإضافة إلى نفقات مرافقة المؤسسات المصغرة والناشئة التي تراهن عليها الجزائر، لبناء شبكة قاعدية ونسيج مؤسساتي قوي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، خاصة في ميدان المناولة والاقتصاد الرقمي والمعلوماتية.

وكذلك تطوير روح المقاولاتية والتوظيف الذاتي، من خلال تأهيل الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون رقم أعمال لا يتجاوز 8 ملايين دينار جزائري (المقاول الذاتي)، مع إخضاعهم للضريبة الجزافية 5 % على رقم الأعمال، مهما كانت طبيعة نشاطهم، وإعفاء عمليات التصدير التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون من كل الضرائب والرسوم، وتأسيس نسبة منخفضة للضريبة على أرباح الشركات بمعدل 10% لفائدة الشركات المنتجة التي تقوم باقتناء معدات الإنتاج لزيادة قدراتها في التمويل الذاتي، وإلغاء تطبيق الرسم على النشاط المهني على مؤسسات الإنتاج والمهن الحرة، وإدراج إعفاءات لدعم النشاط الفلاحي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الأوضاع الدولية الحالية وانعكاساتها الاقتصادية تملي على مختلف الفاعلين في البلاد مواجهتها عبر إصلاح النظام المالي العمومي، وحوكمة الميزانية للنهوض بديناميكية الاستثمار الذي سيشكل أداة فعالة لتحقيق أهداف الدولة الجزائرية.

فإذا كان القطاع الصناعي الوطني قد أظهر خلال فترة الحجر الصحي، وحتى في ظل الظرفية الحالية، مرونة كبيرة وقدرة واضحة على التكيف، ضامنا استمرارية تزويد السوق الوطنية بجميع المنتجات، فإن تعزيز هذه السيادة الصناعية يتطلب تأمين المصادر فيما يتعلق بالمدخلات، وتوطيد النفوذ الصناعي الجزائري بهدف الوصول إلى الأسواق، عبر تسريع الزخم الإصلاحي الذي تم إطلاقه على مستوى تعزيز جاذبية مناخ الأعمال بأكمله والتدابير الرامية للتحفيز على الاستثمار، والأولوية تبقى ممنوحة لاستكمال البرامج الجاري إنجازها وكذا ترقية الإمكانيات المتاحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ومن خلال تعزيز البنية التحتية، من خلال بعث إنجاز مشاريع مهيكلة، ورفع التجميد عن مشاريع أخرى، فإننا نتطرق إلى هياكل تمثل شريانا اقتصاديا هاما في ولاية تيبازة منها:

ـ استكمال مشروع ميناء الحمدانية ببلدية شرشال الذي له طابع وطني وإقليمي، يعوّل عليه في تعزيز البنية التحتية للاقتصاد الوطني.

ـ تكملة إنجاز مشروع الشطر الثاني للطريق السريع لولاية تيبازة من مدينة حجرة النص إلى مدينة الداموس، ويعتبر هذا الطريق السريع شريانا هاما في حركة المرور، خاصة في فصل الصيف، وخلق ديناميكية اقتصادية، خاصة بالمنطقة الغربية لولاية تيبازة، والمعروفة بالإنتاج الفلاحي الغزير في مجال الخضروات، كذلك توافد الأعداد الكبيرة للمصطافين إلى هذه المنطقة في موسم الاصطياف.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

نغتنم هذه الفرصة لإعادة التذكير بالأهمية القصوى للقطاع السياحي ومنشآته القاعدية، لاسيما في ولاية تيبازة واستثمار إمكاناتها ومؤهلاتها بما يخلق نشاطا وموردا اقتصاديا هاما، على سبيل المثال:

– شاطئ العقيد عباس ـ ببلدية دواودة ـ الذي يعتبر أهم الشواطئ الجزائرية، حيث يتوسط كلاً من ولاية الجزائر وولاية البليدة وولاية تيبازة، إلا أنه يعاني من الإهمال والتهميش، وعدم استغلاله كمرفق سياحي.

ـ مجمع تونيك صناعة، الذي ينتظر قرارا سياسيا للنهوض به، رغم الإمكانيات البشرية والتكنولوجية الهائلة، إلا أنه يعرف ركودا وجمودا منذ سنوات، وقد آن الأوان لهذا الصرح أن يحقق استثمارا حقيقيا في مجال استرجاع الورق والمحافظة على البيئة.... (مواكبة الصرح الصناعي العالمي وكذا ترقية الإمكانيات المتاحة).

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

لتحسين مناخ الأعمال، حتى تتمكن الجزائر من أن تصبح وجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب، وذلك عبر تبسيط القوانين الإدارية، ومحاربة البيروقراطية، وتسهيلات التمويل، وتكوين الرأسمال البشري، وتطوير الكفاءات البشرية الضرورية لإقلاع صناعة الغد، وهذا الجهد يتطلب المزيد من الوعي السياسي، وتعبئة شاملة لمجموع الفاعلين المعنيين.

وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيدة فيروز بوحويتة قرمش

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن في حزب صوت الشعب ومن خلال قراءتنا المتأنية لنص قانون المالية لسنة 2023 في أجزائه الأربعة، وجدنا أنه أحاط بكل الجوانب التي سطرتها الدولة من أجل دعم التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة عبر كافة تراب الجمهورية، لتحقيق تطلعات المواطن وخدمة مصالحه المشروعة.

بالإضافة إلى عزم السلطات العليا للبلاد بالدفع بالاقتصاد الوطني وبعجلة التنمية في جميع جوانبها، رغم الأوضاع الاستثنائية، مثلما وصفها السيد الوزير الأول، خلال مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، إلا أن الحكومة طرحت نص قانون المالية لعام 2023 بميزانية تعتبر الأكبر في تاريخ الجزائر.

كما حمل القانون مؤشرات توحي بأن سنة 2023 ستتميز بالإفراج عن المشاريع المجمدة وبتعزيز أكبر للقدرة الشرائية للمواطن.

وهو ما يعكس فعلا الإرادة القوية للسلطات العليا للبلاد وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية بغية المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة في مختلف الأحوال والظروف، حيث إن هذا المشروع لم يحمل أي ضرائب جديدة على المواطن البسيط، بالإضافة إلى التكفل بالزيادة في الأجور ومنح المتقاعدين ومنح البطالة وتكاليف أخرى، مع إطلاق كل البرامج والمشاريع المجمدة، ناهيك عن الجديدة التي تتناسب وتطلعات الشعب الجزائري.

لذا، فإن حزب صوت الشعب يدعم أي مشروع يحسن من القدرة الشرائية للمواطن ويحافظ على الطبقة المتوسطة التي تمثل روح المجتمع.

إن حزب صوت الشعب يدعم – بصفة عامة – التوجه الاقتصادي للبلاد الذي يجب أن يكون دائما يسير بأسرع وتيرة وأكثر فعالية، ذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم.

لذا السيد الوزير، نرى بأن نص قانون المالية 2023 يعتبر فعلا خطوة مشرفة في مسار التوجه النهضوي الاقتصادي للدولة الجزائرية.

لذلك نرى نحن في حزب صوت الشعب أنه ومن أجل تحقيق هذه النهضة الاقتصادية المنشودة وضمان سياسة اجتماعية عادلة، كما أرادها شهداؤنا الأبرار ومجاهدونا الأوفياء، لدينا بعض التساؤلات والبعض منها نراها من النقائص التي يجب تسجيلها وتداركها:

1 ـ كيف يمكننا التطبيق العادل للضريبة على الثروة، من دون استثناء، ما دام لم يتم لحد الآن التجسيد الفعلي والكامل للرقمنة في جميع القطاعات؟

2 ـ كيف يمكننا الحديث عن جلب الاستثمارات الخارجية الكبرى، في ظل غياب الدور الفعلي للبورصة، التي أصبحت هيكلا بلا روح والتي يجب إعادة تفعيل الدور الحقيقي لها؟

3 ـ كيف يمكننا السماح باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات والمتمثلة في السيارات الكهربائية والهجينة، ونحن ما زلنا لا نملك محطات كهربائية خاصة بهذا النوع من السيارات؟

4 ـ ينتظر صدور النصوص التنظيمية والتطبيقية الخاصة بسير وتنظيم نشاط الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، حتى تمكن المستثمرين من الاستفادة من امتيازاتها والحصول على الأوعية العقارية، مع ضرورة انتهاج هذه المرة، أسلوبا مختلفا في توزيع العقار، عبر منحه لرجال الأعمال الجادين، وإعطائهم الأولوية في ذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

سيدي رئيس المجلس،
السادة الوزراء،
في مداخلتي هذه أريد أن أنوه ببعض مشاكل ولاية سكيكدة.
1 ـ قطاع التشغيل:

ما زالت عقود التشغيل المنتهية على مستوى ولاية سكيكدة وحتى على المستوى الوطني تثقل كاهل الجزائري والمتعاقد بهذه الصيغة في العديد من القطاعات، فبعد سنوات من العمل بأجور زهيدة، وعدم تخليهم عن مؤسسات كانت بحاجة إلى سواعدهم، أحيل اليوم الكثير منهم على البطالة، دون تسوية وضعيتهم منذ سنوات طويلة!

لذا، فإننا ندعو الحكومة للتدخل لإنقاذ هذه الفئة، وفتح ومناقشة هذا الملف لإيجاد الحلول النهائية والمناسبة لهم، وفق ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 الصادر في 08 ديسمبر 2019، الذي يخص إدماج المعنيين، ناهيك بعد تصريح الوزير الأول بأنه سيتم معالجة هذا الملف.

2 ـ قطاع الطاقة والمناجم:

فيما يخص بلدية بن عزوز بولاية سكيكدة، فإن هذه البلدية تحتوي على أكبر احتياطي للرمل في شرق البلاد، استفادت سابقا من رخصة لإنشاء مؤسسة تابعة لها لاستغلال منجم للرمل، بمنطقة ـ مجاز السطح ـ التابعة للبلدية والمحمية دوليا بموجب اتفاقية «رمسار»، وقد جاءت المطالب المحلية لإنشاء مرملة في بن عزوز (Sablière) نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة، ومنها أن البلدية عاجزة ماليا وتعتمد في مصادرها المالية على إعانات الدولة المحدودة.

لكن الإشكال أن هذه المرملة تم غلقها منذ عدة سنوات بسبب عدم التزام المستثمر صاحب المشروع بمحتوى دفتر الشروط المنظم لسير وعمل واختصاص هذه المرملة.

لذا، فإن سكان المنطقة يطالبون الوزارة الوصية بإعادة بعث منجم هذه المرملة من جديد، مع مشروع مصنع الزجاج الذي كان من المفروض أن يتم إنشاؤه بهذا المنجم الرملي، وهذا لما سيوفره من مناصب شغل وكذا مداخيل إضافية لخزينة البلدية.

كما لا يفوتني، باعتباري عضوا بمجلس الأمة، أن اطلب التشديد في التطبيق الصارم لقرارات رئيس الجمهورية فيما يخص الاستماع لانشغالات البرلمانيين بغرفتيه، مع السلطة المركزية والمحلية، في ظل الاحترام.... (المتبادل بين السلطة التشريعية والتنفيذية وهذا ما تقتضيه ثقافة الدولة).

وفي الأخير، أشكركم على كرم الإصغاء، دمتم ودمنا في خدمة الشعب، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد صالح رقيق

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي له العزة والجبروت وبيده الملك والملكوت وله الأسماء الحسنى والنعوت.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح قوجيل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زملائي الأعضاء الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

ها نحن اليوم نحظى بشرف مناقشة قانون المالية لسنة 2023، في ظل أضخم ميزانية عرفتها بلادنا منذ الاستقلال وبصيغتها الجديدة، الميزانية بالبرامج والأهداف بدل الميزانية بالوسائل المعتمدة، الأمر الذي سيطلعنا على حيثيات عمل الحكومة ويشعرنا في نفس الوقت بتحمل المسؤولية المضاعفة.

حيث بلغت هذه الميزانية 13786 مليار دج، أي قرابة 100 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الزيادة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الأمر الذي وجب تثمينه، كونه يصب في مصلحة المواطن بالدرجة الأولى وذلك بفضل الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وتمسكه بالطابع الاجتماعي للدولة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، مع رفع الأجور ومنحة البطالة ورفع الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية، مع رفع التجميد عن بعض المشاريع كالصحة والتربية والموارد المائية وعدم زيادة أي رسوم ضريبية.

غير أن كل هذه النقاط الإيجابية قد رافقها عجز في الميزانية، وصل إلى 5885 مليار دج، أي ما يعادل 42 مليار دولار أمريكي.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

إن ما شهدناه من تبعية تكاد تكون كلية للمحروقات هو نتيجة لتراكمات عشناها في سابق السنوات، فكل السياسات التي سبقت سنة 2020 والتي تندرج في إطار بناء اقتصاد منتج خارج المحروقات قد أحاط بها الفشل إحاطة السوار بالمعصم، نتيجة توزيع الميزانية على مختلف القطاعات دون التركيز على قطاع استراتيجي معيّن، أي تقسيم الجهد المالي دون أن ينجح أي قطاع، فإما أن نكون دولة فلاحية بامتياز أو نكون دولة صناعية أو تكنولوجية، وما أروع أن نكون على ما سبق!

لقد آن الأوان أن نستفيد من ماضينا ونركز في كل سنة مالية أو سنتين على قطاع استراتيجي معّين، فلنجعل من سنة 2023 سنة إقلاع فلاحي في بلادنا، جاعلين الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء نصب أعيننا، فلنشجع الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي وندعم الفلاحة الصحراوية والفلاح البسيط، مع إلغاء الرسوم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية على العتاد الفلاحي وتوفير المناخ المناسب لذلك، وفي السنة الموالية أو السنتين الموليتين نركز على الاستثمار في المجال الصناعي، بتقديم كل التسهيلات الممكنة لذلك وهكذا دواليك إلى أن تقف كل القطاعات على السكة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

من جانب آخر، راودتنا بعض الأسئلة، نراها بالغة الأهمية في تسيير الميزانية الضخمة وهي كما يلي:

ـ كيف يمكن تغطية العجز المسجل في الميزانية، دون طبع النقود، لما له من تداعيات على اقتصادنا؟

ـ هل هناك برامج أو بدائل لهذه الميزانية، في حالة انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون 60 دولارا أمريكيا للبرميل، لا قدر الله؟

ـ هل توجد أوعية عقارية لاستيعاب مختلف المشاريع المبرمجة، مع العلم أن أغلب الولايات لا يزال بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) يراوح مكانه أو دون تحيين؟

ـ هناك مشاريع ضمن الميزانيات السابقة مرتبطة بالمشاريع المبرمجة في هذه الميزانية وهي تنتظر الانتهاء منها وتسليمها، وهنا سأفتح قوسا، السادة الوزراء، عندما تصلكم مدونة المشاريع القطاعية وتلاحظون وجود مشاريع تتكرر دوما ولا تزال تراوح مكانها، أي أن نسبة التقدم المادي منعدمة

أو ثابتة فاعلموا أن هناك مشكلة أو خلل ما، فإما أن تبعثوا لجانا من وزاراتكم لإصلاح الخلل أو تستدعوا المدراء التنفيذيين لحل هذه المشاكل، خصوصا المشاكل المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن.

كما لنا مطالب وهي:

1 ـ رفع التجميد عن مشاريع الصحة ومشاريع الأشغال العمومية والمنشآت الإدارية والمنشآت الرياضية والثقافية بولاية تندوف، نظرا لحاجة هذه الولاية الماسة إلى هذه المشاريع الحيوية.

2 ـ نطالب بالإفراج عن المشاريع الخاصة بالمناطق الحدودية، بالرغم من أن كل الولايات الحدودية قدمت اقتراحاتها بهذا الخصوص.

3 ـ نطالب برفع المنحة الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأمراض المزمنة بما يضمن كرامتهم.

4 ـ استرجاع التقاعد النسبي، دون شرط السن، 32 سنة خدمة فعلية.

5 ـ نطالب برفع منحة البطالة إلى سن 50 سنة.

السيد وزير النقل،

نطلب إعفاء مرضانا وشيوخنا وأطفالنا من معاناة الرحلات الليلية، فكل الرحلات من تندوف إلى الجزائر العاصمة هي رحلات ليلية، نطلب، على الأقل، رحلتين نهاريتين في بداية ونهاية الأسبوع.

شكرا على كرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الطاهر غزيل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أشكر السيد رئيس الجمهورية على تنفيذ التزاماته نحو شعبه، وكذا السيد وزير المالية والطاقم المرافق له على تقديم هذه الميزانية الضخمة والتي خصصها في نص قانون المالية لسنة 2023، والتي تعد أكبر ميزانية منذ الاستقلال.

كما نأمل أن تحظى ولاية غرداية بنصيب منها في التنمية المحلية، كون الولاية خارجة من محنة مما تسبب لها في عجز كبير في التنمية.

من بين النقاط الأساسية التي أعرج بها في مداخلتي، الصحة والنقل.

سيدي الوزير،

لدينا في ولاية غرداية مستشفى تم بناؤه سنة 1980 وليومنا هذا مازال، على الرغم من كونه بناء جاهزا صالحا لمدة 20 سنة، ولقدم المدة أصبح المريض لدى دخوله إليه يزداد مرضا، أرجوكم، أرجوكم تعبت من الكلام، منذ أربع سنوات إلى حد الساعة، الميزانية أتت، على الأقل، نطالب بمستشفى في مدينة متليلي الشعانبة والمتواجد بها حوالي 80 ألف ساكن في الانتظار.

وأضيف أيضا، مستشفى الحروق الجهوي الذي تكلم عليه الوزير والمبرمج بولاية غرداية وتم تسجيل عملية الدراسة بحوالي خمسة ملايير وبعد إتمام الدراسة، نتفاجأ بوزير الصحة يتكلم ويقول عن عدم إنجاز المستشفى الجهوي للحروق بولاية غرداية، ويتم وضع جناح بالحروق في مستشفى 240 سريرا الذي هو في عملية إنجاز بالولاية!

كأن الجنوب... لا نحب أن نقول هذه الكلمة ـ الجنوب ـ لأن الجزائر واحدة موحدة، لكن هذه الأفعال هي من تدعنا نتكلم ونقول: أليس من حقنا مستشفى الحروق؟ كم من شخص قد مات؟

النقطة الثانية، لدينا طائرات (ATR) والتي لا تستطيع نقل المرضى، المشكل لدينا كبير في غرداية، لدينا (ATR) لم نفهم؟ في الثمانينيات كانت لدينا طائرات (BOEING) ورحلات نحو أوروبا من باريس، لا نعلم ما يجري الآن؟ هل نحن نتأخر أم نتقدم؟ هناك إجحاف كبير في الخطوط الجوية! 15 رحلة نحو المدن الفرنسية، وبالحديث عن الجنوب، هناك أناس لا يعجبهم كلامي، إذا كنت على خطأ فالأعضاء الذين هم معي يصححون لي.

منذ قليل، تحدث زميلي حول موعد وصول الطائرات والتي تكون في المساء، حتى 15 رحلة المتوجهة إلى فرنسا.. وفي الليل على الساعة الثانية أو الثالثة صباحا تتوجه إلى الجنوب لحمل الأشخاص، وعند حديثنا مع مضيف الطائرة لا يحتمل الحديث كونه في نهاية العمل، كان في أوروبا وبعدها توجه إلى تمنراست أو إلى.. لست أعلم.. !

نحن في الجنوب لا يصغى إلينا، أقولها وأكررها، 15 رحلة يوميا إلى المدن الفرنسية ولا توجد مدينة في الجنوب ضمنها، توجد مدن إفريقية مثل نواكشوط، داكار، نيامي، واغادوغو، أبيجان، نرى دخان طائراتها في السماء فقط! لدينا مطارات، لماذا الطائرة التي تذهب إلى موريتانيا لا تحط في مطار تندوف؟ أليس من حقهم الذهاب؟ ألا يوجد مغتربون هناك؟ مواطنو تمنراست ألا يذهبون إلى نيامي؟!

سكان شمال النيجر كلهم جزائريون ولا أحد يضعهم في الاعتبار، ليبيا دولة شقيقة، لدينا معابر معها مثل الدبداب، إليزي، الوادي، ورڤلة، كل هاته الولايات، من أجل ذهاب المواطنين إلى ليبيا التي هي بجوارهم، ينتقلون إلى الجزائر ثم تونس وبعدها ليبيا، لأن الحدود مغلقة، وهم عائلات في عذاب مستمر ورغم ذلك لا يتكلمون، لأننا وطنيون! ويوم الاقتراع نكون أول من ينتخب، لكن هناك أناس تسيء إلينا دائما، نشعر بحرقة ومعاناة!

نحن متضررون وفي معاناة وقد تحدث العضو زميلي من قبل، تقلع الطائرة من ولاية تمنراست تحمل مريضا على الساعة الثالثة صباحا تصل على الساعة الرابعة صباحا ولا يدري أين يذهب؟! والله لا أدري ماذا أقول؟! خاصة الخطوط الجوية وعلى رأسها وزير النقل، أنظروا إلينا!

غرداية، من حقها أن تكون هناك طائرات (BOEING) وكذلك ولايات الجنوب، لماذا لا تقوم الطائرات المتجهة إلى الخارج بعملية التوقف والهبوط...؟

السيد عبد الكريم بوغالم

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نثمن وبشدة قرار السيد رئيس الجمهورية الأخير، الذي اتخذه في اجتماع مجلس الوزراء الخاص بفتح تحقيق من أجل القضاء على الفساد في مجال نقل البضائع البحرية والجوية من أجل تسهيل الاستيراد واستقطاب الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الإطار، نجد أن الجزائر في مجال نقل البضائع البحرية، مستأجرة لميناء مرسيليا نظرا لعمقه وقدرته على استقبال البواخر الكبيرة، وهذا ما أدى إلى دفع مبالغ باهظة بالعملة الصعبة، إلا أنه نستطيع العمل على إتمام مشروع ميناء جيجل وكذا مشروع ميناء شرشال الذي يتحمل استقبال البواخر الكبرى والذي هو منجز بـ 90% تقريبا ولم يبق منه إلا القليل، وهذا ما نص عليه قانون المالية الحالي من توجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية في ترشيد النفقات.

فيما يخص ولاية سوق أهراس:

ـ ضرورة توجيه المشاريع الاستثمارية الكبرى الوطنية والأجنبية لفائدة الولاية، لما تتوفر عليه من عقار صناعي متنوع، يشكل ميزة تنافسية وجاذبية إقليمية، تؤهل سوق أهراس لتصدر القائمة الوطنية للوجهات الاستثمارية بامتياز.

ـ إمكانية احتضان أكبر المشاريع الصناعية على مستوى المنطقة الصناعية مداوروش لقربها من خط السكة الحديدية، الطريق رقم 16، الحدود التونسية، ميناء عنابة على مسافة 90 كلم وكذا مشروع مصنع الفوسفات.

ـ دعم مشاريع البنى التحتية المسهلة والمحفزة للاستثمار، على غرار ازدواجية الطريق وكذا خط السكة الحديدية مع اقتراح إنشاء محطة قطار بمحاذاة المنطقة الصناعية مداوروش.

ـ العمل على توسيع القدرة الإنتاجية لمحطة توليد الطاقة الشمسية على مستوى منطقة النشاطات وادي الكبريت لضمان الاستغلال الأمثل لها.

ـ إعطاء الأولوية في هذا القطاع السياحي للمشاريع الاستثمارية في مجال هياكل الاستقبال والمركبات الحموية ذات الجودة بما يتماشى والمقومات السياحية للولاية.

ـ استغلال الأوعية العقارية المسترجعة في المحيط الحضري لتوطين المشاريع السياحية والصحية الكبرى.

ـ تشجيع إقامة الصناعات التحويلية، لاسيما في تحويل المنتوج الفلاحي المحلي لتعزيز الاستفادة من المؤهلات الفلاحية للولاية.

ـ ضرورة توسيع مساحات الزراعات الصناعية، من خلال توجيه الإنتاج الزراعي بالولاية حسب خصائص كل منطقة.

ـ العمل على رفع قدرات التخزين للولاية خاصة في الشق المتعلق بإنتاج الحبوب، وللعلم فإن ولاية سوق أهراس من الولايات الأولى في إنتاج الحبوب (القمح).

ـ تفعيل الشراكة لأصحاب عقود الامتياز وكذا تفعيل تسوية أراضي العرش، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 بتاريخ 2018/07/18.

ـ وضع برنامج ترويجي لصورة ولاية سوق أهراس وفرص الاستثمار الواعدة بها وذلك لكل قطاع على حدة.

ـ وضع برنامج للارتقاء بالأداء التصديري للولاية، كونها منطقة حدودية كامتياز اقتصادي وتنويع الإنتاج المحلي وبالجودة وفق المعايير العالمية، مما يتيح للمنتجات المحلية تحقيق التنافسية وسهولة الولوج إلى الأسواق الدولية.

ـ جذب وانتقاء المشاريع الاستثمارية المجدية مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المقترحة من طرف أصحاب الاختصاص، وفق خارطة استثمار تتماشى ومؤهلات الولاية.

ـ ضرورة تطبيق محتوى دفتر الشروط المتعلق بعقد الامتياز لتفادي الإشكالات السابقة فيما يخص استرجاع العقار.

ـ استحداث بوابة إلكترونية للمناولين المحليين كفرصة ترويجية، مع إقامة معارض جهوية ووطنية تسويقية ما يسمح بالرفع من نسب الإدماج.

ـ تفعيل دور مديرية الصناعة على المستوى المحلي، من خلال تكليفها بمنح رخص الاستغلال للمنشآت والمؤسسات الصناعية، كما هو معمول به بالنسبة للمؤسسات الطاقوية والسياحية.

ـ نشر الفكر المقاولاتي في كل المراحل التعليمية لزيادة الوعي والثقافة المقاولاتية.

ـ تفعيل عمل دار المقاولاتية وحاضنة الأعمال بالجامعة وتطوير علاقتها بالمحيط السوسيو ـ اقتصادي.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة.

السيد نور الدين حبيب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من خلال اطلاعنا على مشروع قانون المالية 2023، تأكد لنا أنه يحافظ على الطابع الاجتماعي والتضامني للدولة الجزائرية ويأتي بنمط جديد ومقاربة تتمثل في ميزانية البرامج والأهداف عوض ميزانية الوسائل التي كان عليها الحال في ميزانيات السنوات السابقة.

بناء على قانون الاستثمار الجديد وتعليمات السيد الرئيس، فيما يخص إنشاء مناطق نشاطات في كل البلديات، نقول: يجب أن يستفيد شباب البلديات من هذه المناطق ودعمهم بكل المرافق وإنشاء شركات خلاقة للثروة واليد العاملة، ويجب استفادة شباب الولاية ومستثمريها، كأولوية، كي لا نقع في شبه مستثمرين كنا قد عانينا منهم في وقت مضى.

سيدي الرئيس،

نلاحظ أن شركات وطنية تدعم بعض الفرق على حساب فرق أخرى، أليس من الأجدر أن تكون شركة من إحدى الشركات الوطنية الكبرى لتدعم فريق أولمبي الشلف العريق الذي أنجب أبطالا دوليين، على غرار النخبة الرياضية في كل الرياضات؟!

سيدي، في إطار رفع التجميد عن عدة قطاعات، وهي خطوة إيجابية لقيت استحسانا كبيرا لدى المواطنين، غير أن قطاع السياحة في الولاية يعاني من البيروقراطية ونقص الدعم المالي في مناطق التوسع السياحي، يرجى وضع مخطط استعجالي للنهوض بهذا القطاع في هذه الولاية.

هناك مؤشرات إيجابية نثمنها ونقدرها، غير أن الأعباء المتعلقة مثلا بفاتورة الغاز والكهرباء تبقى ثقيلة على كاهل المواطن، وهنا نتكلم عن فاتورة الغاز في مناطق الهضاب العليا والمناطق الداخلية للوطن المعروفة بالجو البارد الذي يمتد من شهر أكتوبر إلى غاية شهر ماي.

والشيء نفسه ينطبق على المناطق الحارة في الجنوب وأيضا في بعض المناطق الشمالية، مثل ولاية الشلف، التي لا يخفى على العام والخاص أن درجة الحرارة في الصيف فيها تفوق أحيانا ولايات الجنوب! ومن هذا الأساس، نأمل أن تخفف كذلك فاتورة الكهرباء في هذه المناطق.

ننتظر أيضا أن ترتفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا المنحة الجزافية للأمراض المزمنة، نظرا لما تعانيه هاتان الفئتان من المجتمع، فلا يعقل أن ندعم الأصحاء ولا ندعم هؤلاء!

وتبقى دائما المنحة السياحية المقدرة بـ 100 أورو أمرا تجاوزه الزمن وغير مقبول! ولذلك نطرح السؤال التالي: متى يتم إنشاء وفتح المصارف في الجزائر؟

كما أننا نتساءل، فيما يتعلق بالرسم على السكن: لماذا لا يذهب جزء من الإيجار لسكنات الديوان الوطني للتسيير العقاري (OPGI) لصالح البلديات، لأن العقار يوجد على ترابها؟

نذكّر أيضا بقضيتين هامتين كنا ذكرناهما سابقا وهما: قضية مستشفى 60 سريرا ببلدية الزبوجة، نظرا للحاجة الملحة لساكنتها والبلديات المجاورة لها. القضية الثانية حول الطريق الوطني رقم 19 الذي يربط مدينة تنس بالولاية نظرا لحساسيته وأهميته في فك العزلة وإعادة النشاط للميناء والولايات المجاورة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

نلفت انتباهكم للنظر بعمق وجدية لبعض البلديات في ولايتي الحبيبة، الشلف، الولاية التي عانى ولا يزال يعاني سكانها إلى يومنا هذا من مخلفات زلزال الأصنام سنة 1980، الذي أثر بشكل كبير على البنى التحتية والطابع الحضاري للولاية، وبعد مرور نصف قرن تقريبا من الزمن، نلتمس منكم إعطاء أهمية للبلديات النائية التي لا تزال تعاني في صمت وهي تفتقر لأدنى أساسيات العيش الكريم لمواطن كريم في بلد كريم.

كانت هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا أن نقدمها بشأن قانون المالية لسنة 2023 وبعض مشاكل الولاية والله الموفق.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحية حب للمجاهدين الأخيار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد يوسف رضا بن هدية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدتان والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني ويسعدني أن أقف اليوم أمامكم، والمشاركة في إثراء أهم المحاور الرئيسية التي ارتأيناها في مناقشة قانون المالية لسنة 2023.

إننا نبارك ونثمن كل الإجراءات التي جاءت فيه، وخاصة القرارات الصائبة من طرف السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي حافظ على التوازنات المالية للدولة، وطابعها الاجتماعي، كما أنه يختلف عن القوانين المالية السابقة، وذلك بحوكمة المالية العمومية، من خلال البرامج والأهداف التي تضمنها، حيث إن الطابع الاجتماعي للدولة أخذ حيزا في مشروع قانون المالية لسنة 2023.

لكن لدينا بعض الأسئلة:

السيد الوزير المحترم،

- بالنسبة للصندوق السيادي: لم نر في قانون الميزانية صندوقا سياديا نعتمد عليه، خاصة عند خروجنا من صادرات المحروقات كما عملت به العديد من الدول، أي تخصيص نسبة مئوية 10% أو 15% من مداخيل البترول لتعزيزها في مشاريع تثري القطاع، كالتصدير أو القطاعات الإنتاجية، للخروج من ريع البترول، إن شاء الله.

- بالنسبة لترشيد النفقات: رأينا بعض الولايات بها مشاريع كبرى وهناك بعض الولايات لا يوجد بها شيء، نرجو أن يكون مشروع قانون المالية يحتوي على ترشيد النفقات، أي تكون هناك سياسة واضحة لترشيد النفقات وخاصة بين الولايات القريبة والمجاورة.

- بالنسبة للنقل الجماعي وسط المدن وبين الولايات: رأينا الحظيرة الوطنية تدهورت، أي أصبحت قديمة، ورأينا في قانون المالية استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات واستيراد العتاد الفلاحي، الأقل من خمس سنوات، نطالب بإجراء آخر خاص بالنقل الجماعي، على الأقل، استيراد الحافلات الأقل من خمس سنوات، كون هناك طبقة كبيرة وهشة تستعمل النقل الجماعي، خاصة بين الولايات.

وكمثال على هذا في ولاية تقرت، مواطنون ينتقلون في حافلات قديمة إلى العاصمة، يصلون صباحا، هناك حافلات دون تكييف وحالتها سيئة ومتدهورة، لابد من تدعيم النقل أو اتخاذ إجراء قانوني لتدعيم الناقلين، باستيراد حافلات الأقل من خمس سنوات.

- بالنسبة لاستقطاب رؤوس الأموال: لابد لنا من العمل مثل الكثير من الدول، على الأقل، ننشئ مؤسسات وشركات عمومية ذات مساهمة مع الخواص لاستقطاب... لدينا أموال كبيرة في السوق الموازية لابد من استقطابها.

هذه بعض النقاط التي أردت المساهمة فيها.

أشكركم على كرم الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد يحيى شارف

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، تحية طيبة وبعد؛

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

لقد جاء نص قانون المالية 2023 بدفعة مالية كبيرة، مبنية على أهداف محددة ومدروسة، وهو ما تعكسه التفاصيل في التخصصات المالية وتوجيهها، ورغم جميع الصعوبات والظروف المحلية والدولية إلا أن عزم الدولة على بعث الحركية والنشاط وتأهيل الاقتصاد الوطني يمثل استراتيجية مركزية، والتزم

بالطابع الاجتماعي للدولة، مع إضافة بعد جديد هو ترشيد وحوكمة حضور الدولة في سهرها على إنفاق المال العام بمبدأ المرافقة وتنشيط الموارد وتحفيز الابتكار وتحرير المبادرة.

سيدي الوزير،

وضمن هذا نتفق مع الحكومة تماما في تركيزها على المشاريع الهيكلية والقاعدية، ونشير في ذلك إلى إعادة الاعتبار للمؤسسات الاقتصادية العمومية والتي كانت رائدة في وقت قريب، مثل المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية (ENIE) سيدي بلعباس والتي تعاني اليوم من تراكم في الديون والمقدرة بحوالي 10 ملايير دينار، مع تعطل تفعيل دفتر الشروط للتجهيزات الكهرومنزلية، وكذلك إعادة فتح وحدة (ENIE) تلاغ، ووحدة (ENIE) رأس الماء.

لذلك نقترح عليكم - سيدي الوزير - إعادة إنعاش المؤسسة وفق مقاربة اقتصادية جديدة وفعالة، وفق المعايير المعمول بها عالميا، مع متطلبات السوق الداخلية وذلك بتخصيص إعانات مالية للمؤسسة وإعادة تفعيلها من جديد بفتح باب للتسويق عالميا وذلك وفق مخطط الحكومة الرامي إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، لبلوغ الهدف المسطر من طرفها وهو 30 مليار دولار سنة 2030.

سيدي الوزير،

نظرا للمخاطر التي تسببت فيها الفيضانات والخسائر الناجمة عنها، مما أدت إلى أضرار لحد الأرواح وممتلكات المواطنين وحتى داخل النسيج العمراني وفي انجراف التربة، لهذا نلفت انتباهكم، سيدي الوزير، إلى إعطاء أهمية قصوى وحتمية لما تفرضه الظروف المناخية الراهنة على مستوى الوطن بصفة عامة وولايتنا، سيدي بلعباس، بوجه الخصوص.

ولهذا نطلب من سيادتكم تخصيص أظرفة مالية هامة لقطاع الغابات ونذكر منها:

1 - إنجاز وإعادة ترميم المدرجات (Banquettes) وهذا لحماية وتثبيت انجراف التربة.

2 - تكثيف مشاريع التشجير بصفة مستمرة ودائمة.

3 - اقتراح مشاريع مستحدثة للمؤسسات الشبانية الناشئة، مختصة في متابعة ومحاربة الأمراض والحشرات الضارة بالثروة الغابية.

4 - إنشاء وتوسيع المناطق المحمية والسهبية.

5 - فتح مسالك غابية لتسهيل التنقل بداخلها وخاصة في عملية التدخل لإخماد الحرائق.

سيدي الوزير،

لنلفت انتباهكم أننا تدخلنا مرارا وتكرارا، فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، وبالأخص الطريق الوطني المزدوج رقم 13 في شطره الرابط بين تلاغ ومدينة سيدي بلعباس، وتبعا للبطاقة التقنية والمقدرة بحوالي 560 مليار سنتيم، ولهذا نطلب من سيادتكم تخصيص ظرف مالي لإنجاز هذا المشروع الاستعجالي والذي يعتبر شريانا اقتصاديا لجنوب ولاية سيدي بلعباس، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط السوداء التي يعاني منها القطاع وخاصة بعد الفيضانات الأخيرة.

سيدي الوزير،

نظرا لما يعانيه مواطنو مدينة سيدي بلعباس وبعض الدوائر والبلديات المجاورة لها من نقص فادح في المياه الصالحة للشرب، بالرغم من عدة محاولات استعجالية لسد هذا النقص، من حفر الآبار العميقة وتدعيمها بالمياه من الشط الشرقي والشط الغربي، لم تستطع تغطية حاجيات المواطنين للولاية.

ولهذا - سيدي الوزير - نقترح عملية إنجاز تحويل مياه البحر من حوض خزان شاطئ الهلال بعين تموشنت والمقدرة بـ 100000م3/ يوميا لسكان ولاية سيدي بلعباس والمجمعات السكنية المحيطة بها والتي تفوق 400000 نسمة بمبلغ مقدر بـ 550 مليار سنتيم وهذا لتغطية العجز المالي الملحوظ لسكان هذه الولاية.

كما نقترح إنجاز محطة تصفية المياه للصرف الصحي لواد مكرة (Station d'épuration) واستعمالها لسقي 1600 هكتار للأراضي الفلاحية وحماية البيئة من التلوث وهذا بمبلغ يقدر بـ 470 مليار سنتيم وتحسين الوضع الصحي لسكان البلديات المجاورة: سيدي إبراهيم، سيدي حمادوش، تلوني، عمارنة، وتغطية الحاجيات إلى مدى 2050، مع توسيع الأراضي المسقية، في إطار سياسة دعم الدولة للري التكميلي ولترشيد الاستعمال للمياه في قطاع الفلاحة عن طريق الري المحوري والتقطير وهذا وفقا لمخطط الحكومة في ميزانية 2023، ولتحقيق الأهداف الكبرى لتقوية المنتوج الوطني والاكتفاء الذاتي.

وشكرا على حسن الإصغاء، رحم الله شهداءنا الأبرار، وتحيا الجزائر.

السيد يعقوب بلكحل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدتان والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد وزير المالية،

لا يخفى عليكم أن قانون المالية يعتبر خارطة طريق لسنة كاملة ويمكنها أن تؤثر بعدها، سواء بالإيجاب أو بالسلب، ولهذا نثمن كل مجهودات رئيس الجمهورية، فيما يخص الالتفاتة لميزانية التسيير والطبقة المتوسطة والطبقة الضعيفة، لهذا فإن أصحاب الدخل..

فيما يخص.. لاحظنا بعض تدخلات النواب يعقبون على ميزانية التسيير، والالتفاتة الكبيرة، نحن في دولة مثل الجزائر، لها إمكانيات كبيرة، وهذا، بإذن الله، لا يؤثر سلبا على ميزانيتها، إلا أن هنالك بعض الملاحظات وبعض النقائص، على سبيل المثال، للالتفاتة إلى بعض القطاعات، ألا وهي:

قطاع التربية، خصص له ما يفوق ألف مليار دج، نتمنى أن تكون التفاتة كبيرة قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ووزارة الصحة، لأنها أهم استثمار في الجانب البشري.

كذلك في وزارة الفلاحة توجد مبالغ، ما شاء الله، ومعتبرة، إلا أنه يوجد هنالك نقص في تسيير هذه المبالغ، وعلى سبيل المثال، تخصص مبالغ في وزارة ما أو في وزارة الفلاحة لبرامج هذه السنة وتنجز بعد أربع سنوات أو خمس سنوات، مما يشكل عجزا على السنوات الأخرى القادمة.

على سبيل المثال، في ولاية المنيعة والتي تعتبر ولاية فلاحية بامتياز، توجد بها مشاريع مسجلة منذ سنوات عديدة كإنجاز مسالك فلاحية أو كهرباء؛ وهذه المشاريع مسجلة منذ أكثر من خمس سنوات ولحد الآن لم يتم إنجازها وهذا في كل الوزارات، مما يؤثر سلبا على الميزانيات القادمة، نتمنى أن يكون التسيير الحسن لهذه المبالغ المالية.

كذلك نلاحظ، في إطار وزارة المالية، تواجد محاشر كبيرة على مستوى كامل بلديات الوطن ممتلئة، ونحن، اليوم، دورنا تثمين الممتلكات وتحسين مداخيل

البلديات، نجد المحاشر ممتلئة ولا يوجد تصرف في هذه المحجوزات! لابد من إعادة النظر بخصوص هذا الموضوع.

كذلك، في ميزانية مثل هذه نحن نلاحظ، على سبيل المثال، الولايات العشر الجديدة.. مازلنا نلاحظ التوظيف بالتوقيت الكامل، يعني تجد الموظف لا يتجاوز مرتبه 20000 دج، نتمنى كذلك إعادة النظر في طريقة التوظيف بالتوقيت الكامل.

كذلك بالنسبة لوزارة الصحة.. نرى اليوم وزارة الصحة منعدمة في الجنوب.. على الأقل، بناء مستشفيات، على سبيل المثال، ولاية المنيعة، فيها استعجالات، خصصت لها مبالغ مالية كبيرة، اليوم هاته المبالغ تحتاج إلى إضافة، لم تعد تكفي ولمدة سنوات لم يتم إنجازها!

كذلك وزارة الأشغال العمومية، الطريق الوطني رقم 1، مدة الدراسة تكلف أكثر من مدة الإنجاز.. نتمنى أن يكون التسيير على مستوى الوزارات، لأن المبالغ المالية معتبرة جدا، لو تتم الاستفادة من هذه المبالغ سيتم تغيير واقع المواطن الجزائري، لهذا نتمنى أن تكون مراقبة على التسيير على مستوى القطاعات!

نفس الشيء في قطاع السكن، كانت هناك التفاتة من وزير السكن، وهو مشكور، جاء إلى ولاية المنيعة ووقف على مشاريع السكن وتتبعها، نتمنى أن يحذو حذوه كل الوزراء، وتكون متابعة في كل القطاعات، عندما تكون المتابعة تكون الميزانية ما شاء الله والدولة قائمة وفيها خير. نتمنى التوفيق لكل الوزراء في تسيير مهامهم، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد بلقاسم باري

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
الحضور الكريم،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نشيد بهذا الانتقال النوعي للميزانية من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف فهي خطوة مهمة نحو الشفافية، حيث جاء إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 في أريحية مالية فرضتها الأوضاع السياسية والدولية والتي أدت إلى ارتفاع سعر المحروقات في السوق العالمية.

إن الظروف والتغيرات التي يشهدها العالم، تستدعي توجيه النفقات نحو القطاعات ذات الأهمية البالغة وهذا لمواجهة الاختلالات التي تُظهرها هاته التطورات.

فالأزمة العالمية التي يشهدها العالم، جراء الحرب الروسية – الأوكرانية وما نتج عنها من انعكاسات، تجعل من تحقيق الأمن الغذائي مسألة ضرورية، تلزم رفع الاعتمادات المالية أكثر، في مجال دعم القطاع الفلاحي في إطار سياسة محكمة بتوسيع المساحات الزراعية والتركيز على الموارد الحيوية، مع المرافقة الميدانية وتوفير كل وسائل الإنتاج للمستثمرين، وهنا أشير - سيدي الوزير - إلى هذا قد جاء في قانون الاستثمار المصادق عليه في الدورة البرلمانية المنصرمة.

وفي المادة 18 منه، أشار إلى تحديد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بمجال الاستثمار ولكنها لم تباشر عملها لحد اليوم.

ونحن نتكلم عن الاستثمار الفلاحي، نتقدم بالشكر إلى السيد وزير الفلاحة على إيفاد لجنة وزارية لولاية أولاد جلال، التي تعتبر قطبا فلاحيا بامتياز، والتي وقفت على الواقع الفلاحي بالولاية تحت إشراف السيد الوالي وأطلعت على النقائص التي يعاني منها القطاع، خاصة في مجال الكهرباء الفلاحية، أين تم إحصاء 1740 مستثمرة لم تصلها الكهرباء وكذلك المسالك الفلاحية، كما وقفت على واقع المحيطات العالقة والتي لم تنطلق لحد الآن وقد تم اقتراح محيطات جديدة ببلديات الولاية.

كما سيتم بعث ومرافقة مركز التلقيح الاصطناعي للأغنام من أجل الحفاظ على سلالة كبش أولاد جلال، نتمنى من السيد الوزير أن تظهر نتائج هذه الزيارة في القريب العاجل للنهوض بالقطاع الفلاحي بالولاية.

سيدي الوزير المحترم،

على الحكومة تخصيص أموال كافية من ميزانية الدولة لرفع الغبن عن المواطن في الولايات الجديدة عامة وفي مناطق الظل بصفة خاصة، من ضروريات الحياة كالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والصرف الصحي والهياكل التربوية مع تحيين الأغلفة المالية للمشاريع التي تم رفع التجميد عنها.

مثلا، لدينا مستشفى 120 سريرا في ولاية أولاد جلال، تمت الدراسة سنة 2016، حدد له غلاف مالي يبلغ 50 مليارا، في سنة 2020 قدر إنشاؤه بمبلغ 150 مليارا، ولهذا نطلب منكم، السيد الوزير، توفير هذا المبلغ لتكملة إنجاز مستشفى 120 سريرا بولاية أولاد جلال.

إلى جانب دعم المديريات التنفيذية للولايات الجديدة بالميزانيات الكافية، للنهوض بالتنمية من حيث الهياكل والوسائل والتأطير البشري.

هذا ونثمن كل الإجراءات الواردة في القانون الذي نحن بصدد دراسته والتي تهدف إلى صون كرامة المواطن وتحسين معيشته، والتي تدخل في إطار تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، للعناية بالطبقة الهشة والمتوسطة ومن ضمنها:

- عدم إدراج أي ضريبة جديدة على المواطن.
- العمل على رفع الأجور.
- الرفع من قيمة منحة البطالة.
- التحسين من منحة التقاعد.

كما نثمن الجهود التي تقوم بها الدولة في مجال مكافحة المضاربة، والتي ترتبت عليها وفرة في السلع واستقرار أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

وهنا بودي أن أذكر بعض انشغالات المواطنين الواردة إلينا وفي هذا الصدد، سيدي الوزير:

وجب إعادة النظر في منحة التضامن والرفع من قيمتها، وكذا النظر في تسوية المخلفات المالية للدفعة الثانية والثالثة من عقود الإدماج، طبقا للقرار الوزاري رقم 25 المؤرخ في 08 سبتمبر2019 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم رقم 19 - 136، حيث لم يتحصل المعنيون على مخلفاتهم.

كما يجب كذلك النظر في منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، مع انتظار الإفراج عن التقاعد المسبق والذي يعد مطلب جميع المواطنين.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد عبد الرحمان بلعيد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدتان والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،
السيد وزير المالية،

في إطار مناقشة مشروع الميزانية العمومية لسنة 2023 التي تعد أضخم ميزانية عرفتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، إضافة إلى أنها خرجت عن طابعها المعهود، كونها أصبحت مبنية على البرامج والأهداف.

من هذا المنطلق، لا يسعنا إلا أن نثمن ما جاء به نص قانون المالية لهذه السنة، لاسيما خلوه من الضرائب والزيادات خصوصا في المحروقات التي كانت هاجسا يثقل كاهل المواطن مع بداية كل سنة، حيث إن ذلك ينعكس مباشرة على الزيادات في المواد واسعة الاستهلاك للمواطن، كما نشيد بسياسة الدولة الجزائرية في إبقاء مبدأ الدولة الاجتماعية وهذا بالإبقاء على الدعم الاجتماعي في شتى المجالات، للحفاظ على كرامة المواطن وصونها، حيث يتضح هذا جليا في برامج الدعم المطبقة وكذا رفع الأجور ومنحة البطالة وهذا ما لمسناه في ارتفاع حجم ميزانية التسيير.

إننا نتطلع من خلال تجسيد هذه الميزانية إلى بلوغ الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، من خلال مرافقتها الرشيدة لجميع القطاعات، حيث نرى أن ذلك لا يتأتى إلا بتوفير الأطر البشرية المؤهلة وتعديل بعض القوانين المرافقة لصرف هذه الميزانية وأخص بالذكر لا الحصر، قانون الصفقات العمومية، لأن فيه بعض الاختلالات، خصوصا في كيفية منح الصفقات العمومية، خاصة ما يتعلق بمنح الصفقة لصاحب أقل عرض، الذي ينجر عنه تقديم خدمات متدنية لا تخدم المواطن والدولة، على حد سواء.

إن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قام بترقية الولايات الجنوبية العشر المنتدبة إلى ولايات كاملة الصلاحيات وأسدى أوامر بمرافقة هذه الولايات الجديدة، حتى تصبح في مصاف باقي ولايات الوطن.

في حقيقة الأمر، إننا لا ننكر المجهودات المبذولة من طرف الدولة، ممثلة في الحكومة والسلطات المحلية لإرساء قواعد الولاية الجديدة، ذلك بتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية اللازمة، لكن هذا لا نراه بالشيء الكافي الذي يسمح بالسير الحسن لجميع الإدارات، حيث ما زال هناك نقص كبير في الموظفين، خاصة الكوادر، ناهيك عن الوسائل المادية (سيارات، مكاتب، أجهزة الإعلام الآلي).

في ظل هذا الوضع، يصعب تنفيذ مخصصات الميزانية، ليس لسبب ضعف الإطارات وإنما لما ذكرناه سلفا.

وعليه، نتمنى أن يكون قانون المالية لهذه السنة قد خصص ميزانية معتبرة لهذه الولايات الجديدة لتكون في مصف باقي ولايات الوطن، فلا يعقل، سيادة الوزير، أن ولاية المغير التي أمثلها لا تحتوي على محطة نقل للمسافرين ولا على محطة للنقل عبر السكك الحديدية في جميع بلديات الولاية، هذا فيما يخص قطاع النقل.

أما عن قطاع الأشغال العمومية، فسيبقى مطلب ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 هاجسا يؤرق مستعملي هذا الطريق، هذا المطلب أولى أولويات ساكنة الولاية، لذا نطلب تخصيص مبلغ مالي لإكمال الأشطر الثلاثة (3) المتبقية دفعة واحدة.

كما نلتمس إدراج مشروع ثماني (8) محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي ضمن ميزانية سنة 2023، خاصة وأن الميزانية العمومية أصبحت ميزانية أهداف وبرامج، حيث يدخل هذا المطلب ضمن هدف تنمية الجنوب، خاصة وأن الدراسة موجودة منذ 2010 فقط، ننتظر التجسيد الفعلي لهذا المشروع، باعتبار أن بلديات الولاية متضررة منه، كما أن عدم إنجازه يهدد ثروة النخيل وكذا البنية التحتية للمنطقة ما تسبب في ظاهرة صعود المياه.

أما عن قطاع الصحة، نطلب من سيادتكم، تدعيم الهياكل الصحية بالمعدات والإمكانيات المادية وتخصيص مستشفى الأم والطفل وتخصيص مشروع استعجالي لإنجاز غرفة للإنعاش.

وبالحديث عن قطاع السكن، لا يفوتنا أن نشكر السيد وزير السكن والعمران والمدينة على المجهودات المبذولة وطنيا ومحليا وننتظر منكم، سيادة الوزير، المزيد، خاصة على مستوى ولايتنا، المغير، هذا نظرا للنمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده الولاية وكذا مخلفات التهميش الذي كانت تعاني منه منطقة وادي ريغ فيما سبق.

كما تجدر الإشارة إلى مراجعة الإعانة التي تمنحها الدولة في برنامج السكن خاصة في المناطق الجنوبية حيث إن إعانة 1 مليون دينار جزائري لم تعد كافية، في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء، خاصة أن المناطق الجنوبية من الوطن تسجل ارتفاعا كبيرا لأسعار هذه المواد بسبب تكلفة النقل الباهظة ومحدودية عدد الموردين الذي أثر مباشرة على الأسعار.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة أبية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد الناصر زناقي

أولا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدتان والسادة الوزراء،
السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،
السيد الوزير،

ثقتنا كبيرة فيما تقدمونه ويجب التأكيد بأن بلادنا سائرة بثبات على الخطة التي رسمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في الإصلاحات

الضرورية والهادفة للارتقاء بالصالح العام في شتى المجالات.

أولا، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لهذه السنة وهي أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر، واستبشرنا خيرا خاصة بالجانب المتعلق بالإبقاء على الدعم الاجتماعي، كما توجد فيها مقاربة جديدة وهي الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف وعدم تضمنها لرسوم

أو ضرائب تثقل كاهل المواطن، وهذا يعني مواصلة سياسة الدعم الاجتماعي للدولة وتجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية في الحفاظ وصون كرامة المواطن الجزائري.

أما بخصوص المؤشرات والخطوط العريضة لهذه الميزانية، لقد تضمنت نفقات كبيرة وخصص لها مبالغ معتبرة لقسم التسيير وبالأخص الأجور، ولا يزال دعم الدولة موجودا في قطاع السكن والصحة والتعليم والتقاعد..

أما بخصوص الجانب المحلي: إن هذه المرحلة تستدعي إدراكا بالواقع المحلي ومحاولة ربطه بالتحديات الوطنية فكما يتابع المواطن من ولاية بني عباس جهود الدولة المبذولة، فإنه يرجو من حكومته أن تدرك معاناته في كثير من المجالات والتي تستدعي المرافقة والعناية، خاصة في بعض المجالات.

قطاع السكن: قطاع السكن بولاية بني عباس يعاني من قلة الحصص السكنية المخصصة لها، مقارنة بالطلب الهائل على مختلف الصيغ وأكثرها صيغة السكن الريفي، وإعادة النظر في مراجعة الاعتمادات المالية المخصصة للسكن الإيجاري الترقوي (LPA) وذلك حسب طبيعة المنطقة، كما يجب فتح المجال لإنشاء تجزئات ريفية جديدة مهيأة على مستوى البلديات وإنشاء مدينة جديدة أو قطب بكل المواصفات ببلدية بني عباس محاذية للطريق الوطني رقم 6، لتكون لدينا نظرة استشرافية لمستقبل هذه الولاية، أتمنى أن يلتفت السيد وزير السكن لولاية بني عباس في هذا الموضوع.

قطاع النقل: أصبح من الضروري رفع التجميد عن أشغال مطار بني عباس وإنجاز محطة للنقل البري.

قطاع المناجم: كل منطقة الساورة وبالأخص تبلبالة ولوقارتة ببني عباس تزخر بثروات طبيعية هائلة وكبيرة، متنوعة ومهمة، وجب استغلالها وهذا من شأنه المساهمة في الدخل المحلي والوطني والقضاء على البطالة وخلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة.

قطاع الصحة: بعض الهياكل الصحية الحالية لم تعد تستجيب للتحول الديمغرافي والصحي الحالي الذي فرض نفسه بترقية الولاية، أصبح من الضروري تجسيد هياكل صحية جديدة تعوض الهياكل القديمة (بمستشفى محمد بعقوب) وتحقيق حاجيات المستقبل، ولنعيد للمواطن كرامته في الحصول على خدمة صحية متميزة، حيث نسجل عجزا معتبرا، لاسيما في توفير الخدمات المتخصصة في جودتها، وللقضاء على الحلول الجزئية المقدمة مثل النقل والتي لم تسمح بتحقيق نجاحات دائمة، وعليه، تسجيل بعض المؤسسات والمصالح الاستشفائية معدلات جد منخفضة في شغل الأسرة.

وللنهوض بالمنظومة الصحية في ولاية الساورة ولتحسين التغطية الصحية بالمنطقة، يجب توفير:

- الأطباء الأخصائيين.

- وكذا إنجاز مصلحة للأمومة والطفولة ومصلحة للحرائق، كما يجب توفير الوسائل المادية من الأجهزة الضرورية لغرف الجراحة، وأجهزة التنفس الاصطناعي وتعزيز التوأمة والطب عن بعد بين مؤسسات الصحة شمال وجنوب.

- التفكير في فتح مستشفى مختلط مدني عسكري بالمنطقة والإسراع في إعداد اتفاقيات شراكة مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي، للتكفل بمرضى الجنوب على مستوى العيادات الخاصة في الشمال.

- إنشاء مدرسة للشبه الطبي العمومي بالولاية.

- تدعيم قطاع الصحة بسيارات إسعاف لكل من قرية مازر وزغامرة وبنت الشرك.

قطاع التضامن: إنشاء مركز للتكفل وتكوين ذوي الهمم، لإدماجهم في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

قطاع الموارد المائية: أصبح أكثر من الضروري تأمين مدينة بني عباس بالمياه الصالحة للشرب، بجلب التحويلات الكبرى وهذا للزيادة الكبيرة في عدد السكان.

قطاع الأشغال العمومية: من ضمن المشاريع التي تحقق مبتغى وهو مشروع:

- إنجاز الطريق الرابط بين تبلبالة ومقر الولاية.

- وكذا الطريق الرابط بين قرية مازر وبني عباس وهذا لفك العزلة وتقريب الإدارة من المواطن والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

- إنجاز منشأة فنية (جسر) لكل من بلدية القصابي وتامترت لفك العزلة.

- إنجاز مقرات لكل المديريات الولائية.

أخيرا، كل ذلك لا ينقص من عزيمتكم أو عزيمتنا ولا في آمالنا، خاصة في ولاية بني عباس، لأنها ولاية تستحق أن تحظى بالتنمية لتلتحق بركب باقي ولايات الوطن.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، مستقرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد القادر شنيني

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
سيدي الرئيس،

إذا نظرنا إلى ما هو جار في العالم من حروب وأزمات، يحق القول إن الجزائر انتصرت على الصعيدين الاقتصادي والاستشرافي، بمدخول ناتج عن ارتفاع المحروقات، تغلبنا على ميزان المدفوعات ووفرنا اليسير من العملة الصعبة، أما ارتفاع أسعار الحبوب وندرتها عبر العالم، فهي الأزمة التي أفرزت الهمة وأرغمتنا على الابتكار والإسراع بالدفع بمشتلة الصناعات الصغيرة والناشئة في جو التحفيزات المقدمة من طرف وزارة الصناعة والآليات القانونية المؤطرة الخاصة بالوظيف العمومي والمقاول الذاتي.

آليات يجب أن نراهن - سيدي الوزير - عليها أكثر وعلى فلاحة قوية لبناء ميزانية سنة 2023 ولا نراهن على مؤشرات اقتصادية عالمية في الوقت الذي تعيش هذه الدول تذبذبات اجتماعية لكل من دول «البريكس» واضطرابات وتدهور النمو الاقتصادي للدول المتقدمة بسبب الحروب.

سيدي الوزير،

نحن نثمن الجهد المبذول من طرفكم وتقديمكم لنا ميزانية احتفظت بالمدفوعات الاجتماعية، لكن بعد تمعننا في النص، نأمل أن توضحوا لنا بعض البنود.

1 - جاء فيما يخص سلوك الاقتصاد الوطني، خلال 2022، أن الموارد العادية انخفضت بـ 91.32 مليارا، انخفاض راجع إلى قلة أرباح البنك الجزائري، هل هذا الانخفاض راجع إلى قلة القروض الممنوحة للخواص، مترجمة بذلك قلة مشاريع التجهيز؟ أم آثارا للقروض الخاصة غير المسددة؟

2 - نمو اقتصادي معتبر حققناه، انخفاض لبعض العملات، في ظل السياسة الرشيدة والثقة، بعد التزامات السيد رئيس الجمهورية، ألا ترون أن هاته العوامل أصبحت منصة للرفع من قيمة الدينار؟

3 - التضخم قدر بـ 9.41% هل هاته النسبة مستندة على ارتفاع التضخم عالميا، أم أخذت بعين الاعتبار الأسواق الوطنية؟

4 - البلد المصدر للغاز والبترول عبر (Stream1 وStream2) في حاجة إلى مدخول والبلدان الأوروبية بحاجة إلى الطاقة لإنعاش اقتصادها، الكل في محيط التوجه غير المسبوق نحو الطاقات الجديدة والهيدروجين، ألا ترون أن توقعاتنا للأسعار المقبلة للمحروقات مبالغ فيها؟

تقبلوا فائق الشكر والامتنان والسلام عليكم.

السيد محفوظ بوصبع

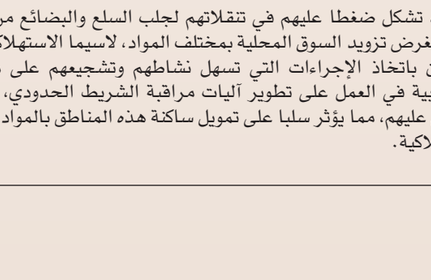

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023 من إجراءات مالية واقتصادية وتدابير تشريعية هامة، حيث خصصت الدولة ميزانية ضخمة غير مسبوقة بعنوان سنة 2023، تستهدف في الأساس الدفع بعجلة التنمية والاقتصاد الوطني وترقية الحياة الاجتماعية للمواطن، لاسيما من خلال رفع الأجور وتثمين منحة البطالة وكذا المعاشات والتقاعد واستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات وغيرها من الإجراءات التي استبشر بها المواطنون خيرا.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

ثمة عائق قانوني بالنسبة للولايات الحدودية وأخص بها ولاية تبسة، في أقصى شرق البلاد، والمتمثل في الشعاع الجمركي الذي يشتكي منه التجار ومن بعض التجاوزات، حيث أصبح يثقل كاهل المواطن قبل التاجر، لاسيما في المناطق المتاخمة للحدود الشرقية، بسبب عدم احترام المسافة المحددة لتنصيب حواجز المراقبة التي تفوق أحيانا 100 كلم عن الحدود بدلا من 30 كلم.

وبالتالي، تشكل ضغطا عليهم في تنقلاتهم لجلب السلع والبضائع من ولايات الوطن، بغرض تزويد السوق المحلية بمختلف المواد، لاسيما الاستهلاكية منها، ويطالبون باتخاذ الإجراءات التي تسهل نشاطهم وتشجيعهم على ممارسته والانسيابية في العمل على تطوير آليات مراقبة الشريط الحدودي، بدلا من التضييق عليهم، مما يؤثر سلبا على تمويل ساكنة هذه المناطق بالمواد الغذائية والاستهلاكية.

السيد الرئيس المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،

لدي بعض الانشغالات، حملني إياها مواطنو وساكنة ولاية تبسة، أسردها عليكم مختصرة على النحو التالي:

1 - نطلب تسجيل إنجاز مشروع الطريق المزدوج بين دائرة بئر العاتر وعاصمة الولاية.

2 - ضرورة تسجيل برنامج للسكن بالدائرة وكذا المنشآت القاعدية والبنية التحتية، دائرة بئر العاتر يمر بها أنبوب الغاز «أنريكوماتي» إلى إيطاليا، وبها آبار البترول وبها أكثر من ثلاثة ملايين شجرة زيتون.

3 - ضرورة تسجيل مشروع النقل بالترامواي في عاصمة الولاية، تبسة، وفتح خطوط دولية لمطار تبسة.

4 - ضرورة تركيب مصفاة على مستوى مركب الفوسفات في جبل العنق وأخص به وزارة البيئة الذي أصبح يشكل خطرا على صحة ساكنة المنطقة، من انتشار الأمراض الصدرية والتنفسية والحساسية وارتفاع عدد المرضى المصابين، بالإضافة إلى الأضرار البيئية والأمراض الخبيثة المنتشرة.

5 - تجسيد بئر العاتر كولاية كاملة الصلاحيات، في إطار مراجعة التنظيم الإقليمي للبلاد وهي ضرورة ملحة للمنطقة.

السيد الرئيس المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،

أنتهز هذه السانحة لأدعو السيد الوزير الأول، أصالة عن نفسي ونيابة عن ساكنة ولاية تبسة، إلى إنزال حكومي بولاية تبسة الحدودية والتاريخية والمجاهدة، التي تفتقر إلى أدنى شروط الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، للوقوف في عين المكان على معاناة هذه الولاية والغبن الذي يعيش فيه سكانها، الذين يلتمسون من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إيلاء هذه الولاية العناية التي تستحقها، على غرار ما تم في ولايتي خنشلة وتيسمسيلت مؤخرا وليس ذلك بعزيز على رئيسنا ودولتنا وحكومتنا.

وشكرا لكم مسبقا، أشكركم على الإصغاء والمتابعة.

السيد محمد سالمي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأكون مختصرا في تدخلي وأذهب مباشرة إلى القطاعات التي أريد لفت الانتباه إليها وتحظى بالأولويات:

1 - فيما يخص المناجم: لم ير المسؤول والمواطن بأقصى الجنوب، تندوف،

انطلاقا حقيقيا لمنجم غار جبيلات بسبب السياسة غير المجدية لمدير الشركة الوطنية للحديد والصلب في تسيير هذا الشأن، هذا المنجم العالمي!

2 ـ قطاع البنوك: وقد تكلمنا كثيرا حول هذا الموضوع وأسال الكثير من الحبر، خاصة مسألة عصرنة ورقمنة القطاع، لما لهذه العملية من أهمية قصوى في القضاء على البيروقراطية وإحلال الشفافية في التعاملات المالية والمعاملات الاقتصادية، وهنا نستفسر، السيد الوزير، أين وصلت هذه العملية بالأرقام؟ وكذا بالنسبة لفتح فروع لبنوك جزائرية في الخارج؟ ونفس الشيء بالنسبة لفتح بنوك أو فروع لبنوك وطنية عمومية وخاصة في الولايات الحدودية التي تعتزم الدولة إقامة مناطق التبادل الحر فيها؟

وفي ذات السياق، هناك مشكلة أخرى تتعلق بقروض الدفع (CP) التي يتسبب تأخير دفعها إلى تأخير مستحقات المقاولين وأصحاب المشاريع في تعطيل الإنجاز وعدم احترام الآجال والتسليم، مما يؤدي بالتالي إلى مراجعة الأسعار وإعادة التقييم، وهو ما يُشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية.

وبشأن بعض المشاريع الحيوية بولاية تندوف، على غرار مشروع جلب الماء جنوب ـ جنوب، ومشروع السكة الحديدية، اللذين هما قيد الدراسة والتسجيل، نطلب من الوزراء الوقوف والحرص على المدة الزمنية لإنجاز هذه المشاريع، وكذا بالنسبة لمشروع طريق الزويرات ـ تندوف الذي لم ينطلق بعد، رغم تعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، ولم نر تنصيب قواعد الحياة لهذه المؤسسات التي أسند لها هذا المشروع.

وبخصوص جلسات التحكيم ـ سيدي الوزير ـ وإعادة تقييم المشاريع على المستوى المحلي، ينبغي أن تتم هذه الجلسات على مستوى الولايات وليس على مستوى الوزارة، لأننا نعلم أن المواطن الذي يأتي من الولايات البعيدة إلى الوزارة الذي يحمل قسيمات البنزين يتم التعامل معه بشكل جيد عكس الذي لا يحملها، وشركة نفطال قد منعت استعمال القسيمات وعوضتها بالبطاقات، نحن في ورطة!

معالي الوزير،

يجب أن نطبق التحكيم في الولايات، كما في السابق، أو نضع جلسات قبل التحكيم، حتى يرى إطارات وزارة المالية البعد وأن المدرسة في تندوف أو في غار جبيلات.. يقولون إن هناك مدرسة في الحي ولكن لا يعلمون أن الحي فيه 10 كلم، ولا يستطيع الطفل ذو سبع سنوات أن يمشي كل هذه المسافة!

بالنسبة للمؤسسات الوطنية التي تعاني من مشاكل مالية، ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتموها ـ سيدي الوزير ـ لحلحلة وضعية هذه المؤسسات في القريب العاجل، قبل تفاقم وضعيتها المالية ووصولها إلى حافة الإفلاس؟

وبخصوص مختلف الصناديق الوطنية التابعة لوزارة العمل، فإنها أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية، لأنها في كل سنة تلجأ إلى طلب الدعم، نطالب بأن توجه أموال الصناديق للاستثمار لدى البنوك الإسلامية، والحمد لله، لدينا مصارف إسلامية، أو... كما أنه لابد من إعادة النظر في رواتب عمال هذه الصناديق.

بالنسبة لقطاع الصحة، ولاية تندوف هي الأخرى بحاجة إلى تسريع وتيرة الإنجاز، للقضاء على الغبن الذي يعاني منه ساكنة المنطقة، وأخص بالذكر مشروع 60 سريرا للأمومة والطفولة الذي هو قيد المصادقة منذ ثلاث سنوات على مستوى وزارة الصحة، هذا عيب وعار!

ومشروع عيادة تصفية الدم الذي انتهت دراسته ونطلب تسجيله والإسراع في إنجازه، نطالب بتسجيل العملية وهذا من أجل أقرب عيادة تصفية الدم بولاية بشار والتي تبعد بـ 800 كلم ـ يا معالي الوزير ـ هل يعقل أن ينتقل مريض من أجل تصفية الدم بمسافة 800 كلم ويعود؟! بالإضافة كذلك إلى انعدام مؤسسات خاصة.

كما نعاني من نقص فيما يخص.. مستشفى 120 سريرا، انتهت به الدراسة، نطالب بتسجيله، لدينا مستشفى منذ سنة 1974 وفي كل مرة تتم توسعته.. منذ أربع سنوات ونحن ننتظر تسجيل مستشفى لكن أين الأموال؟!

كما تعاني الولاية من نقص عدد الأطباء الأخصائيين، فلإجراء عملية بسيطة، يضطر المريض إلى التنقل من تندوف إلى بشار، للقيام بإجراء عملية استئصال المرارة ذلك لانعدام طبيب التخدير، الجراح موجود، هذه السياسة مضى عليها الوقت!

في نفس السياق، وجب توفير سكنات لائقة للأطباء العاملين بهذه المؤسسات الحدودية وتجهيزها، لتشجيعهم على العمل وضمان استقرار المريض في هذه الولاية.

وأختم مداخلتي ببعض الانشغالات على النحو التالي:

ـ ضرورة رفع التجميد عن منطقة النشاطات.
ـ ضرورة الاستئناس بالخبرات الأجنبية في مجال إنشاء المناطق الحرة، لاسيما الدول التي نجحت فيها على غرار دولة الإمارات العربية.
ـ ضرورة الإسراع في فتح المعبر الحدودي تندوف ـ موريتانيا.
ـ ضرورة فتح الخطوط الجوية جنوب ـ جنوب، لا يعقل.. تندوف بها مواطنون من 58 ولاية، لا يمكن أن يأتي المواطن إلى الجزائر ثم يعود إلى تمنراست، نطالب بطائرة.
ـ فيما يخص توقيت الرحلات الليلية.
ـ فيما يخص انعدام الرحلات إلى الدول المجاورة.

وشكرا، والسلام عليكم.

السيد محمد أخاموك

السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نص قانون المالية لسنة 2023، يأتي كمحور أساسي لرسم السياسة المالية العامة للدولة، وقد ركز هاته السنة المالية على جملة من الإجراءات والآليات، لضمان وتعزيز وتدعيم المكاسب الاجتماعية للمواطن، حفاظا على القدرة الشرائية، من دعم أسعار المواد الأساسية الضرورية، فضلا عن الزيادات المقترحة من طرف السيد رئيس الجمهورية في رفع الأجور وعدم إدراج الضرائب والرسوم الجديدة، وهذا شيء نثمنه وننوه به كممثلي الشعب.

السيد الرئيس،

أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر للسيد الوزير الأول، على التعليمات التي أسداها للسادة الولاة لاستقبال أعضاء البرلمان والتجاوب معهم في معالجة قضايا المواطنين، وتسوية ودراسة مشاكل التنمية المحلية وذلك في إطار التعاون والتنسيق بين السلطات التنفيذية والتشريعية خدمة للمواطن.

السيد الرئيس،

لقد أصدر السيد رئيس الجمهورية، جملة من القرارات الهامة، من شأنها رفع الغبن عن المواطن وتذليل الصعاب أمام المستثمرين وأصحاب المشاريع، والتي تؤدي إلى إنشاء مناصب شغل وخلق الثروة ومن تلك القرارات نذكر على سبيل الحصر:

ـ قانون الاستثمار.
ـ قانون الوظيف العمومي.
ـ قانون المقاول الذاتي.

ـ المناطق الحرة وغيرها...

فضلا عن قراره بالسماح للمواطنين باقتناء السيارات من الخارج لأقل من 3 سنوات، وكنت أتمنى كبرلماني أن يتم رفع السيارة لأقل من 5 سنوات، أو على الأقل، تخفيف الرسوم والضرائب الجمركية، حتى يتسنى للمواطنين اقتناء سيارة، ذلك أن أسعارها في أوروبا مرتفعة، فضلا عن الضرائب والرسوم الجمركية.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي وأن طلبت من الحكومة عند مناقشة السياسة العامة الاهتمام بولاية تمنراست، حتى تكون قطبا سياحيا بامتياز ومنطقة عبور دولية، نظرا لموقعها الاستراتيجي كدولة حدودية ولدولتين جارتين هما مالي والنيجر، وتكون بذلك بوابة لهما، تستطيع الجزائر تمويلهما بالسلع ذات الإنتاج الوطني.

السيد الرئيس،

فولاية تمنراست مازالت، رغم جهود الدولة، لم تنل حقها كاملا من التنمية، مثل، الطرقات، النقل، السكك الحديدية، الصحة، الفلاحة وغيرها...

فهل يعقل ألّا يوجد مستشفى متخصص، مثلا، في أمراض السرطان وغيرها من التخصصات؟! فمرضى الولاية مازالوا يكابدون عناء التنقل إلى العاصمة أو الولايات الأخرى وكلكم تعرفون ما يعانيه المريض من التنقل لبعد المسافة وكذا مصاريف الإيواء.

وفي الأخير، نتمنى أن تكون البطولة الإفريقية لكرة القدم للمحليين التي ستقام بالجزائر عرسا إفريقيا، وقيمة مضافة أخرى تضاف لنجاح الجزائر في تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط، وتسمح لنا بتدعيم ملفنا للظفر بتنظيم كأس الأمم الإفريقية لسنة 2025.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد الكريم قريشي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
أولا وقبل كل شيء، أعتذر عن رداءة الصوت الخارجة عن نطاقنا.
السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالنظر إلى السلوكيات العدائية التي تستهدف أمن وطننا، فإننا مطالبون بالعمل على تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية ركائزها، مؤكدين على الدور الكبير الذي ينتظر الحكومة في التعامل بحزم مع كل من تسول له نفسه المساس بأمن المجتمع وسكينته، الذي ظل عرضة للاستهداف الممنهج من أعداء الداخل والخارج، مجددين رفضنا المطلق، والذي لا يقبل المساومة لكل أشكال التدخل في شؤون الجزائر الداخلية، أو المساس بسيادتها، لاسيما تلك التي صدرت مؤخرا من بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، وبعض أعضاء البرلمان الأوروبي.

وبالرجوع إلى مناقشة هذا النص، ننوه بما يحمله من تدابير تشريعية، وخاصة ما تعلق بتشجيع ودعم الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الجبائية، وتعبئة الموارد، وتشجيع النشاطات التضامنية، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، وغيرها من التدابير التي تصب في مصلحة تطوير الاقتصاد الجزائري، إلا أنه من المفيد الإشارة إلى جملة من النقاط والملاحظات:

1 ـ نثمن الحشد الكبير للموارد المالية لتحقيق التنمية، برفع الاعتمادات المالية المخصصة للميزانية، لكننا نبقى قلقين تجاه استمرار العجز الهيكلي لميزانية الدولة لسنوات طويلة.

2 ـ نثمن الاعتماد على القانون العضوي رقم 18 ـ 15 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، في تحضير ميزانية 2023، على أساس برامج وأحداث محددة كميا وزمنيا، الأمر الذي سيؤدي لتقييم الأداء ونجاعة اتخاذ القرار.

3 ـ نثمن مسعى رئيس الجمهورية في مجال تحسين ظروف معيشة المواطنين في المناطق الهشة، ومراجعة النقطة الاستدلالية ومنحة البطالة والإدماج المهني، مع التأكيد على اتخاذ تدابير مرافقة لحماية قيمة الدينار من التآكل بسبب التضخم، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية.

4 ـ نثمن التعامل الدقيق والحازم لرئيس الجمهورية تجاه عدد من الملفات: كمحاربة المضاربة غير المشروعة، ومحاربة الفساد، واسترداد الأموال المهربة، وضبط الاستيراد، وعقلنة وتشجيع الابتكار واقتصاد المعرفة، وإنشاء المؤسسات المصغرة، بهدف دعم الإنتاج المحلي، وتشجيع الشباب على اقتحام مختلف مجالات الاستثمار والإبداع وخلق الثروة، مؤكدين على تسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي المباشر.

5. ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، ومطالبين بالإسراع في رقمنة جهاز الضرائب وكذا البنوك، حتى نتمكن من القضاء على العجز في الإيرادات، وتحسين المداخيل العادية في موارد الميزانية، مع ضرورة تبني سياسة ضريبية وجمركية لضبط الاستيراد، وكذا إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب، ومكافحة الفساد بتفعيل الهيئات المكلفة بذلك.

6 ـ نثمن الإجراءات فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية، وعدم الاكتفاء بالنوافذ الإسلامية، والشروع في تأسيس مصارف عمومية إسلامية، وإقحامها في الحركية الاقتصادية؛ متسائلين عن غياب فاعلية بورصة الجزائر.

ولمواجهة العجز الهيكلي في الميزانية، نقترح ما يلي:

1 ـ اتخاذ تدابير مجدية لتحسين فعالية الجباية العادية، من خلال تطبيق تدابير آليات الحوكمة الجبائية، وتعميم الرقمنة في شتى المجالات المتعلقة بالتصريح والتحصيل الجبائيين.

2 ـ ضرورة عقلنة التسيير العمومي، بمناسبة اعتماد مقاربة جديدة لميزانية 2023، وضرورة اللجوء المتكرر للنفقات الاستثنائية غير المتوقعة باعتمادات مالية ضخمة.

3 ـ ضرورة الانتقال التدريجي نحو إعادة توجيه الدعم للفئات الهشة وذوي الدخل الضعيف حصريا، وذلك من خلال فتح نقاش موسع، والاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة، مع وضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، وتحديد المواد المعنية بالدعم، في ظل النشاطات الموازية للاقتصاد الرسمي، والتصاريح غير الصحيحة، آملين أن يذهب الدعم إلى مستحقيه في القريب العاجل.

مناقشة قانون المالية مناسبة لرفع بعض الانشغالات التي نأمل أن تجد صداها لدى الحكومة:

1 ـ لا يزال ملف التشغيل بولاية ورقلة يراوح مكانه، بالرغم من التقرير المفصل الذي قدمناه للسيد وزير العمل في هذا المجال.

2 ـ إلى متى ينتظر طلاب كلية الطب وسكان ولاية ورقلة والولايات المجاورة التأخير الكبير الحاصل في انطلاقة إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة؟ متسائلين عما يحدث في مستشفى محمد بوضياف بورقلة؟

3 ـ هل من نظرة جديدة لتحسين قطاع النقل الجوي بالجنوب؟

وبالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بنا، أجدد دعمي المطلق لمؤسسة الجيش وكافة المؤسسات الأمنية، مع التأكيد على ضرورة تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، لتمكينها من أداء دورها في الحفاظ على أمن وطننا ووحدته.

شاكرا للسيد الوزير ـ وزير المالية ـ العرض المقدم أمامنا وللجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التقرير التمهيدي المقدم أمامنا، أشكركم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد محمد بادي

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

«رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد معالي وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة إطارات وزارة المالية،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نثمن جميع الإجراءات والتدابير التي تضمنها نص القانون، والتي تتسجم وبرنامج الحكومة، لاسيما ما تعلق بالشقين الاجتماعي والاقتصادي، هذا القانون الذي يعد أول قانون مالية يحضر وينفذ وفق أحكام القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية وما سيصحبه من إصلاحات عميقة في المالية العمومية، وهنا بالمناسبة، يجب علينا أن نقدر كل مجهودات ونشاطات القائمين على تجسيد هذا الإصلاح الميزانياتي، من إطارات ومسيرين في وزارة المالية، وأخص بالذكر السيد المدير العام للميزانية، متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في تجسيد تلك الإصلاحات.

السيد معالي وزير المالية،

إن نص قانون المالية لسنة 2023 عرف تسجيل اعتمادات مالية معتبرة، لاسيما فيما يتعلق بجانب نفقات التسيير، وهذا ما يعكس تجسيد الحكومة لالتزام السيد رئيس الجمهورية تجاه الطبقة الشغيلة والمتمثل في مراجعة سلم الأجور وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، هذه الأخيرة التي عرفت تراجعا كبيرا أثر بشكل مباشر على المستوى المعيشي للأفراد.

وهنا اسمحوا لي، السيد معالي وزير المالية، أن ننوه، من خلالكم، الطاقم الحكومي إلى ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، قصد الحفاظ على التحسن الذي ستعرفه القدرة الشرائية الناتج عن الرفع في مستوى الأجور، وهذا من خلال وضع ميكانيزمات تسمح بالحفاظ على المستوى العام للأسعار لاسيما أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

كما أن نص القانون المعروض علينا، تضمن في بعض أحكام مواده ضرورة استصدار نصوص وقرارات تنظيمية لتنفيذها (على سبيل المثال المواد 65، 51، 67 و68) المدرجة تحت الأحكام الجمركية والأحكام المختلفة، لذا نرجو منكم الإسراع في استصدار تلك النصوص، بالتزامن مع دخول أحكام هذا القانون حيز التنفيذ.

معالي السيد وزير المالية،

إن الإصلاح الميزانياتي الذي باشرته دائرتكم الوزارية لن تتجسد أهدافه المرجوة دون مباشرة إصلاح حقيقي للمنظومة البنكية التي لازالت تعمل بآليات ونظم لم تعد تتماشى والواقع الاقتصادي لبلادنا، لذا نرجو منكم العمل بجدية في هذا الجانب، فواقع منظومتنا البنكية لا يخفى على أحد، ونجاح برنامجكم الحكومي مرهون بتطوير أساليب تسيير ونظم المؤسسات البنكية العمومية.

إسمحوا لي، في نهاية مداخلتي هذه، أن أنقل لكم تحيات مواطنات ومواطني ولاية إن قزام، الذين حملوني نقل بعض الانشغالات وأرجو أن تتسع صدوركم لها.

أولا، نسجل بارتياح وتيرة سير عمل السلطات المحلية للولاية في الآونة الأخيرة والتي عرفت تحسنا ملحوظا في معالجة والتكفل بانشغالات المواطنين.

السيد معالي وزير المالية،

– إن مصالحكم على مستوى ولاية عين قزام لازالت تعرف تأخرا في وضع هياكلها حيز الخدمة، لاسيما البنوك والتي إلى حد مداخلتي هذه، لم تبادر أية مؤسسة بنكية عمومية على افتتاح وكالة لها بالولاية، الأمر الذي من شأنه أن يعيق النشاط الاقتصادي بالولاية.

ـ غياب قباضة للضرائب، إذ إن المواطن والمتعامل الاقتصادي بالولاية لايزال يتكبد عناء التنقل إلى ولاية تمنراست على بعد 400 كلم لكي يسدد ما عليه من التزامات ضريبية.

ـ الإسراع في إتمام إجراءات عملية التوظيف الخارجي لتدعيم مصالح خزينة الولاية والرقابة المالية للولاية بالتعداد اللازم، حتى يتسنى لهاتين المصلحتين أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

ـ إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة في معالجة طلبات اعتمادات الدفع (CP) المرسلة لمصالحكم والمتعلقة بمختلف المشاريع الاستثمارية المسجلة لصالح الولاية.

أما بخصوص قطاع الأشغال العمومية والري، فواقع هذا القطاع لم يعرف أي تغيير، بالرغم من المداخلات العديدة في هذا المجلس الموقر وأعني بالضبط وضعية الطريق الوطني رقم 1، في شقه الرابط بين ولاية تمنراست وولاية عين قزام، من النقطة الكيلومترية 175 كلم في اتجاه مدينة عين قزام وما أضحى يشكله من خطورة متزايدة على حياة مستعمليه، فالأشغال المسجلة (31 كلم) تسير بوتيرة جد بطيئة وأرواح الضحايا في تزايد والآمال المعلقة بدأت تتبدد!

ونخشى ـ السيد رئيس المجلس الموقر ـ أن تمضي عهدتنا النيابية ولايزال هذا الطريق يحصد أرواح الأبرياء من مستعمليه.

بخصوص قطاع البريد والمواصلات، هذا القطاع الحيوي على قدر أهميته إلا أن مواطني ولاية عين قزام لايزالون يعانون من ضعف في خدمات التغطية في الشبكة، تارة، وانقطاعاتها المتكررة، تارة أخرى.

وفي هذا الصدد، نطالب بفتح وكالة تجارية للمتعامل الوطني (موبيليس) على مستوى الولاية، وكذا نقطة بيع لذات المتعامل في دائرة تين زاواتين.

بخصوص قطاع الفلاحة، بالتزامن وانطلاق الحملة الوطنية لإحصاء الثروة الحيوانية لبلادنا ونظرا لخصوصية المنطقة، نطالب القائمين على هذا البرنامج:

بإدراج التصاريح الشخصية للثروة الحيوانية للموالين وهذا بسبب صعوبة التنقل إلى المراعي المتواجدة في أماكن بعيدة نسبيا، من جهة، وكذا التكلفة والعناء الذي يتكبده أصحابها في نقلها إلى إقليم الولاية، من جهة أخرى.

ـ العمل على زيادة المساحات المزروعة، من خلال استحداث محيطات فلاحية جديدة، للتكفل بالطلبات المتزايدة للمستثمرين في هذا المجال.

... (إنجاز مناقب السقي وتجهيزها، نظرا للعجز الكبير المسجل والحاجة المتزايدة للموالين لها.

أما بخصوص قطاع الصناعة؛ ضرورة الإسراع في تهيئة مناطق النشاطات ووضعها حيز الخدمة، لتشجيع وخلق فرص استثمار.

وأخيرا، في قطاع الطاقة والمناجم، نؤكد على مطالبنا المتجددة وهي:

ـ ضرورة إنشاء مستودع لتخزين الوقود لسد حاجيات المواطنين المتزايدة من المواد الطاقوية.

ـ ضرورة تسجيل عمليات متعلقة بمشاريع ربط سكنات المواطنين بالطاقة الكهربائية، إذ سجلنا طلبات أكثر من 1500 مسكن عائلي على مستوى مقر الولاية ودائرة تين زاواتين.

وفي النهاية، تلكم، هي عناصر مداخلتنا في نص هذا القانون، متمنين، في حالة ماحظي بثقة مجلسنا الموقر، أن تتجسد أهدافه بما يحقق تطلعات المواطن الجزائري.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد محمد بن طبة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون، والوفد المرافق لهم،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يقول الله سبحانه وتعالى «وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنّكم ولئن كفرتم إنّ عذابي لشديد».
فاللهم لك الحمد والشكر، فها هي الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر بين أيدينا تهتز كأنها جان فلم نولّ مدبرين ولم نعقب، ولكن قلنا ما قاله الإبراهيمي بشيء من التصرف وهو يستقبل العيد: أيتها الميزانية بأية حال عُدت وبأي نوال جدت لهذه الأمة التي تتشوق إلى هلالك، وتتطلع إلى إقبالك، وتنتظر منك ما ينتظره المُدلجُ من تباشير الصباح.

وكان الجواب.. أن المكاسب الاجتماعية المحققة باقية، بل تعمقت، وتدعمت، برز ذلك في الإجراءات المتخذة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن، بالحفاظ على دعم المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع، ورفع الأجور وكبح جماح الضرائب، بالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية وكذا التحفيزات الموجهة للاستثمار.

كان هذا الجواب، سيدي الرئيس، وهو معلم حكيم نثمنه، ونثمن المجهود الكبير الذي جاء به ومن ورائه النية الصادقة للنهوض بالدولة، ولكن هذا لا يعفينا من ذكر الملاحظات التالية:

1 ـ إن زمن الاشتراكية ولى، ولكن بقيت اشتراكية الدعم الذي يستفيد منه الغني قبل الفقير، وأكثر منه، فالقسمة الكبرى من البنزين هي للأغنياء لا الفقراء، والقسمة الكبرى من السكر والحليب والزيت هي لأصحاب المصانع لا لأصحاب المقامع..

وهكذا، فإن الميسورين شاركوا الضعفاء والمستضعفين ما في أيديهم، حتى الخبز والملح، بينما لا اشتراكية فيما ينعم به الميسورون من طيبات الجوز واللوز والموز وصحن الزبيب.. هي إذا قسمة ضيزي ـ سيدي الوزير ـ على الدولة أن تراجعها وتبحث في الآجال القريبة لا البعيدة عن الحلول الناجعة التي تقيم القسطاس المستقيم.

2 ـ تتحرك الأجور وتمشي على استحياء، بينما تتنفض أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية وتمضي واثقة الخطى، تمشي ملكة، والعامل المسكين ومع زيادة الأجر يتراجع ويتقهقر فيزيد ـ واعجبا ـ نقصا بالزيادة!

3 ـ إذا كان هذا حال الأجير، فمن لأولئك الذين ليس لهم لا في العير ولا في النفير..؟!

طلبوا العمل، فوجدوه أعز من بيض النعام، وتقدموا لمنحة البطالة فوجدوا دونها أهوالا دونها أهوال.

فهل تعلمون، السيد الوزير، أن الحصول على منحة البطالة أصبح جهاد «معريفة» تسبقه؟

وهل أتاكم أن البعض فضل التسكع والجوع على منحة وضعت دونها لا أقول العراقيل بل المتاريس وكأننا في حرب كر وفر، واذهبوا إن شئتم أو ابعثوا من يتقصى الواقع ليخبركم ما يجري هناك؟!

4 ـ هذه الميزانية الضخمة تصطدم بإدارة فقيرة كسيحة، متخلفة، ترفض التجدد والتجديد وتقاومه بكل ما أوتيت من مكر ولولا قلة قليلة فيها من أصحاب الإيمان العميق والضمائر الحية والإرادات القوية، لوقف حمار الشيخ في العقبة.

5 ـ وسائل الإعلام العمومي منها خاصة، أين هي من هذه المسيرة؟ أين موقعها في موكب الجزائر الجديدة؟ لا نكاد نرى ترويجا حقيقيا مستداما لهذه المسيرة، ولا شرحا وافيا كافيا، ولا عروضا عميقة ولا برامج متخصصة إلا القليل الذي يقال له قليل؛ وتُرك المجال لوسائل التواصل الاجتماعي تفعل فعلتها وتنفث سمومها وتضلل العقول والقلوب، فتشكلها كما شاءت مريضة منقادة مسلوبة لا تملك من أمرها شيئا، حتى نشرات الأخبار كثيرا ما تكون خارج الضوء.

6 ـ الولايات الجديدة المستحدثة هي اليوم كالبارحة بقيت كدار لقمان على حالها، وما حدث من تغير جد محتشم لا يكاد يُرى أو يذكر أمام طموح أهالي هذه المناطق الذين يتطلعون إلى قفزة نوعية تلحقهم بالركب، من حيث المنشآت التعليمية في مختلف أطوارها، والصحية، والثقافية والصناعية وغيرها من مظاهر التحضر التي من أجلها استحدثت.

7 ـ وهو مسك الختام، نرجو من الدولة، ومن الجزائر الجديدة التي نتشرف بالانتماء إليها أن تولي عناية أكبر للبشر، بعد أن أولت عناية كبيرة للحجر والشجر، فالإنسان هو رأس المال الحقيقي للأمة والاستثمار فيه ضمان للأمة ومكوناتها، إذا صلح صلحت الأمة وإذا فسد فسدت الأمة.

فالله، الله في الإنسان، صغيرا وكبيرا، رجلا وامرأة، فالمحسن نزيد في إحسانه والمسيء نفكه عن الإساءة، فإن لم يرعو ضربنا على يده حتى لا يهدم البناء الذي نريد أن نبلغ به تمامه، فإن لم نفعل فإننا لا نصل أبدا وقديما قال الشاعر:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه * إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فلنكن جميعا سواعد بناء، لا معاول هدم وعوامل رفع لا عوامل خفض، وحائطا لا صدع فيه وصفا لا يرقع بالكسالى.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد محمد عمرون

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،
وسائل الإعلام،
زميلاتي، زملائي الأفاضل.
الحقيقة، قانون المالية في أي دولة يعكس توجهات الدولة في كيفية تسيير وتحديد نفقات وإيرادات الدولة.

قراءة موضوعية لنص قانون المالية لسنة 2023، نلخص فيه النقاط التالية:

1 ـ هناك التزام للحكومة بالمنهجية الجديدة، وفق القانون العضوي لقوانين المالية رقم 18 ـ 15، وهو موضوع نثمنه على اعتبار أنه يزيد من مصداقية الحكومة تجاه الشعب وتجاه المؤسسة التشريعية، كما أنه يضفي كثيرا مما نطالب به دائما ألا وهي الحوكمة الرشيدة والرقابة المسؤولة.

2 ـ النقطة الثانية في قانون المالية والتي أتماهى فيها مع زملائي وهو البعد الاجتماعي الطاغي في مشروع قانون المالية لسنة 2023 التزاما بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وأيضا وفاء لبيان أول نوفمبر الداعم للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية.

3 ـ النقطة الثالثة في نص قانون المالية والتي يجب أن تثمن، متعلقة بغلق باب الاستدانة الخارجية، وهذا قرار مسؤول، نثمنه، يجسد مفهوم الدولة السيدة في قرارها التي طالما رافع عنها ولأجلها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ميزانية بـ 98 مليار دولار أمريكي غير مسبوقة، تؤشر على الإرادة القوية

من أجل الخروج سريعا من آثار جائحة كورونا، لكن بالمقابل فإنها تحمل قطاعكم - سيدي الوزير - خاصة والحكومة عامة، على ضرورة أن نتلمس ويتلمس المواطن أثر هذا المبلغ غير المسبوق في حياته الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

سيدي الوزير،

في الحقيقة، المنهجية الجديدة، بقدر ما أفرحنا التزامكم بها، فإنها، أي منهجية جديدة، تحتاج إلى إطار تنظيمي وإطار قانوني ونمط تسيير جديد، فعلى سبيل المثال، نحن نحتاج إلى قانون جديد للمحاسبة العمومية وقانون جديد آخر للرقابة المالية، على اعتبار أن المراقب المالي والمحاسب العمومي ستتغير صلاحياتهم وأدوارهم، فهي ستكون، هذه القوانين، موضوعة في الحسبان على مستوى قطاعكم؟

كما أن الحديث عن منهجية جديدة، تتطلب نظام معلومات قوي، بحيث نتمنى أن كل البرامج، سواء كانت كلية أو فرعية للوزارات وللمؤسسات العمومية تنشر بكل شفافية، حتى يتسنى لنا متابعتها ومراقبتها وهذا دائما في إطار الحوكمة الرشيدة التي نأملها.

النقطة الثانية - السيد الوزير - فيما يتعلق بالمنهجية وهي مسألة تغطية عجز الميزانية، هذا مشكل يبدو أنه سيصبح يؤرقنا على اعتبار أن عجز الميزانية بدأ يتعاظم، وإن كنا نؤكد على القرار المهم في عدم الاستدانة الخارجية، لكن أيضا الإفراط في اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، والذي يعتبر حقا للأجيال يدعونا لضرورة التفكير في البديل الثاني وهو الاستدانة الداخلية والتمويل الداخلي عن طريق سندات الخزينة أو عن طريق البورصة أو... إلخ، فهل هناك رؤية على مستوى قطاعكم في كيفية تفعيل هذا المورد الثاني من موارد ضبط عجز الميزانية؟

النقطة الثالثة المتعلقة بإجراءات الحد من التضخم، حسب توقعات قانون المالية لسنة 2023، فإن التضخم سيكون في حدود 5.1% وهو مقارنة بما هو موجود في بيئتنا الإقليمية والدولية، يعني مستوى مقبول، ما هي الإجراءات للحد أكثر من هذا التضخم والذي في كثير من الأحيان يذهب بجهود الدولة، فيما يتعلق برفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية؟

النقطة الأخيرة - السيد الوزير - متعلقة بمسألة الإصلاح الضريبي، لا يمكن أن نتحدث عن إنعاش اقتصادي

أو عن تنمية اقتصادية إذا لم يرافقها إصلاح ضريبي جاد، أعطيك مثالا، السيد الوزير، لدينا مادة الحديد التي تعرف ارتفاعا في الأسعار نتيجة الضرائب على المادة الأولية بها، قد يشكل ذلك عرقلة غير مباشرة لتنفيذ البرامج المسطرة ويرفع من قيمتها، ما قد يؤثر على تنفيذ كامل لبرنامج السيد رئيس الجمهورية والتزاماته.

في الأخير، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد السالك سكوني

سيدي الرئيس، المجاهد صالح قوجيل،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن نثمن الميزانية التاريخية لسنة 2023 ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن ترى مرافقة ومراقبة حقيقية، وتكون ميزانية لفك العزلة عن جميع المحرومين في التراب الوطني، وأخص بالذكر المحرومين بولاية برج باجي مختار، هذه الولاية الفتية والمعزولة انعزالا كبيرا لسبب بعدها الجغرافي ومكانتها الحدودية وغير مرتبطة بأي ولاية من ولايات الوطن بالطرق المعبدة، هذا من بين الأسباب التي تركها معزولة انعزالا كبيرا.

في الآونة الأخيرة، تم فتح معبر حدودي في بلدية تيمياوين واستبشرنا به خيرا، لكونه منفذا ومتنفسا للولاية وتستفيد منه، لكن، في الأخير، لم تستفد الولاية منه بسبب عدم وجود نقطة جمركية في المنطقة، حيث يتم تعبئة الشاحنات في ولاية أدرار وتتجه مباشرة إلى الدولة الشقيقة مالي؛ وفي العودة يتم تعبئتها في مالي والعودة إلى أدرار، أي أن برج باجي مختار لا تستفيد من أي شيء بسبب انعدام النقطة الجمركية.

لهذا، نطالب، من هذا المنبر، المدير العام للجمارك، بإنشاء نقطة جمركية في ولاية برج باجي مختار والذي أصبح مطلبا يلح عليه الشعب، ومن أسبابه كذلك ندرة المواد الغذائية في الولاية، نحن نعلم أن ندرة المواد الغذائية عالميا، لكن ما يحدث في برج باجي مختار من ندرة مضاعفة، وكما قلت، ندرة المواد الغذائية هي عالمية بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية وأسباب عالمية.. لكن ما يحدث في ولاية برج باجي مختار استثنائيا!

ونحن نرى من أكبر الأسباب عدم وجود نقطة جمركية، لأن التجار يعانون في دائرة رقان، هناك من يحجزون لهم السلع وهناك من ومن... رغم أنهم تجار جملة، تجارنا مغبونون، تاجر جملة حمولته 23 طنا في الشهر ليس بتاجر جملة لا يستطيع أكثر! هذه هي النسبة المحددة لتجار برج باجي مختار.

فيما يخص وزير النقل، النسبة المحددة للتعويض هي (300 فرنك) أما الولايات الأخرى فتتراوح بين (600 و700) والطريق الوطني رقم 6 ببرج باجي مختار هي أصعب وأطول طريق، لماذا نحن (300 فرنك) والولايات الأخرى (900 و600)؟ نريد توضيحا في القضية.

في الحقيقة، من الحاجات التي تطرح إشكالا هي ندرة المواد الغذائية والتي نطالب بحل لها في أسرع وقت.

أما فيما يخص قطاع الصحة وقطاع التعليم، فهما شبه منعدمين، نطلب من السادة الوزراء أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار ومساعدة هذه الولاية المعزولة.

نتمنى هذا، ونحن شاكرون لك، سيدي الرئيس، مواقفك، استئناءك، لكن في الوقت الحالي مواطنو ولاية برج باجي مختار يعانون معاناة كبيرة!

فيما يخص قضية التوظيف، نسبة البطالة في الولاية كبيرة؛ في الآونة الأخرة تم فتح منصبين اثنين، استبشرنا بهما خيرا، أحدهما في الغرفة الفلاحية والآخر في الغرفة التجارية؛ استبشرنا خيرا كون الشروط متوفرة والخبرة كذلك في الولاية، تم التعيين لأناس خارج الولاية، لكن نحن نريد امتصاص البطالة من الولاية.

رغم أن قرار السيد رئيس الجمهورية صريح في هذه القضية، الأولوية لأبناء المنطقة، هنا احتج المجتمع المدني (الوالي والمنتخبون) وتم التكلم مع الوزراء، وزير التجارة، جزاه الله بالإحسان إحسانا، أخذ القضية بعين الاعتبار وجمد المنصب وكلف مدير التجارة بالولاية، أما وزير الفلاحة لم يرد، نتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يلبي هذا المطلب الشعبي.

فيما يخص العزلة، كما قلت، بالنسبة للسيد وزير النقل، نطلب أن تكون لنا طائرة خاصة من برج باجي مختار إلى الجزائر، وتكون رحلة بين برج باجي مختار وولاية الوادي لنقل المرضى، كون جميع مرضى الولاية يتوجهون إلى ولاية الوادي، لهذا فإن المطلب يتمثل في طائرة بين برج باجي مختار - الوادي، طائرة أخرى بين برج باجي مختار - الجزائر...

السيد رضوان بوغلابة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023 الذي يحمل في طياته جوانب جد إيجابية لبناء اقتصاد وطني متين وقوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع الحالي، وهذا ما يعزز المكاسب الاجتماعية بتحسين القدرة الشرائية للمواطن البسيط.

فقانون المالية الجديد الذي هو بين أيدينا سيدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث جسد نص هذا القانون التزام السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، برفع أجور الموظفين وزيادة معاشات المتقاعدين ورفع منحة البطالة، وكذلك تخفيض جمركة استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات واستيراد العتاد الفلاحي الأقل من خمس سنوات.

ولا يفوتني أن أثني على مبادرة السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص عقد اجتماعات وزارية في كل الولايات الداخلية، كخنشلة وتيسمسيلت، على أمل أن تبرمج اجتماعات وزارية أخرى في ولايات الجنوب وخاصة في ولاية غرداية، لأن هذه الولاية شهدت محنا كثيرة.

وفي مستهل مداخلتي، أود طرح انشغالات متعلقة بقطاعات مختلفة:

بالنسبة للضريبة المطبقة على المؤسسات المصنفة، فإننا نوصي سيادتكم بإعادة النظر في تسعيرة هذه الضريبة وذلك بإجراء تخفيضها من القيمة السنوية والتي تثقل كاهل المكلفين بها، خاصة في المناطق الجنوبية، لذا نطلب من سيادتكم مراجعتها بما يسمح للمكلفين بتسديدها.

كما نرجو من سيادتكم مراجعة قانون التقاعد النسبي، 32 سنة، ومعالجة ملف أصحاب العقود المنتهية.

ونأمل من سيادتكم مشاريع ذات حيوية بولاية غرداية:

- كانطلاق مشروع ازدواجية الطريق بين ولاية غرداية وولاية المنيعة.
- إستكمال ازدواجية الطريق في شطره المتبقي بين ولاية غرداية وولاية ورقلة.
- إنجاز طريق بلدية حاسي الرمل ببلدية الضاية بن ضحوة.
- الإسراع في إنجاز السد المائي بدائرة متليلي الشعانبة.
- إنجاز ثلاثة مصافي لمياه الصرف الصحي عبر تراب الولاية.
- حفر آبار المياه الصالحة للشرب وربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية وفتح المسالك الفلاحية.
- وضع قوانين وصيغة جديدة لدعم الفلاحين.
- إنجاز مستشفى 120 سريرا بدائرة متليلي الشعانبة و60 سريرا بدائرة زلفانة.
- إنجاز سكنات وظيفية بدائرة بريان لموظفي قطاع الصحة.
- تزويد الولاية بسيارات الإسعاف.
- رفع التجميد عن عدة مشاريع في قطاع الشباب والرياضة.
- كذلك أغتنم الفرصة بوجود وزيرة الثقافة وأقول لها قصر بلدية متليلي الشعانبة هو في حالة كارثية! نتمنى منك زيارة إلى ولاية غرداية، السيدة الوزيرة.

وفي الأخير، نتمنى أن تكون سنة 2023 انطلاقة جيدة وفعالة لبناء اقتصاد وطني، يتماشى مع تطلعات المواطن، لتحقيق التنمية المستدامة وبناء دولة قوية باقتصادها وشعبها.
تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد عزوز ناصري

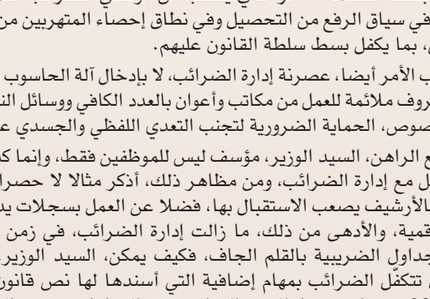

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير المالية المحترم،

تحتوي ميزانية الدولة في طياتها على إيرادات ونفقات، تسعى الحكومة على إيجاد نقطة التوازن بينهما، حتى لا يصبح العجز المحتمل في الميزانية يهدد التطور المالي والتنموي وما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

ولا يختلف اثنان في التأكيد على أن الدول التي تملك ثروات باطنية، على غرار البترول والغاز والمعادن، لا تعطي للجباية العادية حقها ولا تستبق الأحداث في احتضانها بجد، اعتبارا لزوال هذه الثروات غير المتجددة.

فالمستقبل، السيد الوزير، يبنى في الحاضر بتجنيد وتحصيل الضريبة والجباية المحلية، من خلال تطبيق الآليات القانونية ذات الصلة وتحسيس دافعي الضرائب على ضرورة أدائها فضلا عن تجنيد إدارة الضرائب على تحصيلها.

فنسبة التحصيل - حسب المعلومات المتداولة - ضعيفة ولا تشمل جميع الولايات بصفة منتظمة، الأمر الذي يتطلب من موظفي الضرائب العمل بأكثر صرامة، في سياق الرفع من التحصيل وفي نطاق إحصاء المتهربين من الالتزام الضريبي، بما يكفل بسط سلطة القانون عليهم.

كما يتطلب الأمر أيضا، عصرنة إدارة الضرائب، لا بإدخال آلة الحاسوب فقط، بل بتوفير ظروف ملائمة للعمل من مكاتب وأعوان بالعدد الكافي ووسائل النقل وعلى وجه الخصوص، الحماية الضرورية لتجنب التعدي اللفظي والجسدي عليهم.

إن الوضع الراهن، السيد الوزير، مؤسف ليس للموظفين فقط، وإنما كذلك لكل من يتعامل مع إدارة الضرائب، ومن مظاهر ذلك، أذكر مثالا لا حصرا، مكاتب مكدسة بالأرشيف يصعب الاستقبال بها، فضلا عن العمل بسجلات يدوية بدل ملفات رقمية، والأدهى من ذلك، ما زالت إدارة الضرائب، في زمن الرقمنة، تحرر الجداول الضريبية بالقلم الجاف، فكيف يمكن، السيد الوزير، والحال كذلك أن تتكفّل الضرائب بمهام إضافية التي أسندها لها نص قانون المالية لسنة 2023 بتحويل تحصيل الرسم العقاري ورفع القمامات من مصالح البلدية إلى الضرائب المحلية؟!

إن هذا الوضع، يفرض مواصلة تجسيد كافة العمليات الرامية إلى إصلاح المنظومة الوطنية المالية وجعلها مواكبة للعصرنة ومرافقة للإقلاع الاقتصادي المنشود، كما ينبغي النظر إلى رقمنتها، بأنه بعد تخطيطي لا تقني أو فني.

إن من غايات هذا الإصلاح، ما يسمح بتحقيق المرونة والفعالية على منظومتنا المالية والمصرفية وكذا الضريبية.

وبالحديث عن المسائل المرتبطة بالقطاع المالي، وجبت الإشارة إلى ضرورة تشجيع وتكثيف الصيرفة الإسلامية وتنويع منتوجاتها، لاهتمامها باستقطاب الكتلة النقدية الضخمة المتداولة في السوق، وتنظيم السوق الموازي المالي والتجاري، بغية إدماجهما في الإطار القانوني، إلى جانب حماية العملة الوطنية بالرفع من قيمتها، والتحكم الدوري في مؤشرات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فضلا عن تفعيل نشاط بورصة الجزائر، بالنظر إلى أن الاقتصاد التنافسي يتطلب هذا الجهاز المالي.

في موضوع آخر، تحرص السلطات العليا للبلاد، في الآونة الأخيرة، على سن قواعد قانونية جديدة لحماية أملاك الدولة من الإتلاف والتعدي والنهب، كونها مصدرا لا يستهان به من الثروة الثابتة.

فعملية مسح عقارات الدولة بشتى أنواعها لم تنته بعد وتستنطق وزارة المالية على ضرورة التعجيل بعمليات مسح الأراضي، بما فيها الأراضي الفلاحية للقضاء على الاختلالات القائمة.

وفي سياق متصل، أضحى من الأهمية بمكان، ضرورة مواصلة العمليات الهادفة... (إلى تهيئة الإقليم الوطني للقضاء التدريجي على الفوارق الحاصلة في توزيع وتمركز السكان بين الشمال والجنوب، وذلك بالعمل على تحويل النشاطات الاقتصادية نحو مناطق الجنوب والهضاب العليا، بما يحقق تنميتها ويسمح كذلك باستقرار الساكنة) .

تلكم، هي السيد الرئيس المحترم، بعض الملاحظات التي أردت تقديمها في مناقشة نص هذا القانون.

شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد رباح

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنّا لنرجو إذا ما الغيث أخلفنا *** من الخليفة ما نرجو من المطر

هو بيت شعري قاله جرير لعمر بن عبد العزيز، وإننا اليوم نتوسم خيرا في رئيس الجمهورية، إثر اعتماده أضخم ميزانية منذ الاستقلال، وهي ميزانية برامج لا ميزانية وسائل.

وإننا ونحن نعيش هذا الاستقرار السياسي الذي سوف يفضي، لا محالة، إلى نهضة اقتصادية ولسان حالنا يقول:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي *** بصبح وما الإصباح منك بأمثل

ندعو السادة الوزراء إلى مواكبة السرعة والديناميكية التي يود السيد الرئيس فرضها. إن انعدام روح المبادرة لدى بعض القطاعات، مثل الفلاحة، والانحصار في التسيير الإداري لا يخدم توجيهات السيد الرئيس.

سيدي وزير المالية،

هذه الميزانية والتي سوف تسمح برفع أجور العمال وكذا معاشات المتقاعدين ومنحة البطالة، قرار شجاع وجريء وفي وقت حساس، لذا وجب التنبيه إلى أنه يجب أن يكون آخر راتب للمتقاعدين يفوق منحة البطالة وذلك لما قدمته هذه الفئة للمجتمع.

سيدي الوزير،

كنا نأمل أن تأخذ التوصيات الموجهة للوزارة بمناسبة تسوية ميزانية 2019، وخاصة فيما يتعلق بتوحيد الضريبة وتأخير دفع (G50) لشهر ديسمبر نظرا لاقترانه بانقضاء السنة المالية.

سيدي الوزير،

إن هذه الميزانية يجب أن يرافقها قانون يحمي الآمر بالصرف، لأننا نعاني من مشكل رفع التجريم عن التسيير.

السيد الوزير،

نلتمس العدل كل العدل، الذي أوصى به السيد الرئيس، برفع التجميد عن المشاريع، ونأمل أن تكون المشاريع خالقة للثروة ومناصب العمل والتقليل من البطالة.

السيد الوزير،

فيما يخص الأنشطة الرياضية وفيما يتعلق بوزارة التجارة، فقد استثني استيراد العتاد ولوازم الرياضة من قائمة المواد المعنية بالاستيراد، وهذا في الحقيقة له تأثير سلبي، لأن الرياضة من شأنها أن تساهم في استقرار الشباب وابتعادهم عن المهلوسات وما إلى ذلك، لذا نرجو إدراج هذه المواد ضمن قائمة المواد المتعلقة بالاستيراد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة نجية وجدي دمرجي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد المجاهد، صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان،
السيد وزير المالية،
أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، كلّ باسمه،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إننا اليوم مجتمعون تحت قبة مجلس الأمة لمناقشة نص قانون المالية لسنة 2023، والذي تضمن نقاطا أساسية وضرورية، كان لابد منها، كالزيادة في الأجور ومنح التقاعد ومنحة البطالة، والتي ستؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية والعيش الكريم للمواطن البسيط.
نثمن الزيادة المستحقة في ميزانية الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، في غضون التهديدات والتوترات الإقليمية والقارية والعالمية، وهذا يعكس إلمام السيد رئيس الجمهورية بما تعيشها الجزائر من تحديات وطنية وعالمية.
لذلك ليس علينا إلا أن نثمن ونبارك نص قانون المالية لسنة 2023.
وأنا بصفتي عضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، أريد أن أثري هذه المناقشة، بإضافة لصالح فئة منسية.
هناك بعض الجزائريات والجزائريين محرومون من منحة التقاعد لأسباب متعددة مثلا:
الفئة الأولى: وهم العمال الذين يعملون عند الخواص وغير مصرح بهم لسبب أو لآخر.
والفئة الثانية: وهن النساء الماكثات في المنازل، أو المرأة الماكثة في البيت.

والفئة الأخرى: وهن عاملات النظافة في منازل الخواص.
ولهذا، أريد أن أتقدم باقتراح للسيد وزير المالية والسيد وزير البريد والمواصلات، لإصدار طابع بريدي بقيمة دينار واحد على كل المواد الغذائية والسجائر ونسميه على سبيل المثال «الجزائر الجديدة» وهذا سيمكننا من خلق صندوق مخصص لهذه الشريحة.
يمكن، من خلال هذا الصندوق، تقديم منحة التقاعد لهذه الفئة المذكورة، كغيرهم من المتقاعدين الجزائريين.
سيدي رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، سيكتب اسمك بأحرف من ذهب في تاريخ الجزائر.
نتمنى أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار في القانون التكميلي أو في قانون المالية لسنة 2024، شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة.

السيد محمد العيد بلاع:

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الإطارات المرافقة،
حضورنا الكريم،
سلام الله عليكم.

مما لا شك فيه أن نص قانون المالية لسنة 2023 جاء مترجما لالتزام الحكومة بتنفيذ مخطط عملها، الذي تمت المصادقة عليه منذ أسابيع قليلة، والذي بدوره مستوحى من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

إن المتمعن في مواد نص هذا القانون يخلص، لا محالة، إلى أن كل العناية قد أوليت للقطاعات الهامة في حياة المواطن، وأهمها قطاعا الصحة والتربية والتعليم وهذا ما يكرس الطابع الاجتماعي للدولة وفاء للمبادئ النوفمبرية وهذا مصدر فخر واعتزاز لنا!

بالإضافة أيضا إلى تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، لمواجهة المخاطر التي تحدق ببلادنا من كل جهة، كما يعلم الجميع، وهذه حتمية قصوى لا نقاش فيها.

فيمكن اعتبار هذه الميزانية مميزة، لأنها تعتبر انطلاقة جديدة بعد الصعوبات التي عشناها السنوات الأخيرة، جراء الأزمة الاقتصادية العالمية والوطنية وكذا جائحة كوفيد.

إن جملة الإجراءات الجديدة كإدماج عمال (DAIS,DAIP) ورفع الأجور عن طريق تعديل الشبكة الاستدلالية وتخفيض الضريبة على الدخل ورفع منحة البطالة والتأمين على البطالة وتسوية مستحقات الضمان الاجتماعي ومساهمة الدولة بنسبة كبيرة لضمان الجماعات المحلية (FCCL) سابقا، وعدم فرض ضرائب جديدة وزيادة دعم المواد الغذائية الأساسية.

ويرافقها إجراءات أخرى لتشجيع ودعم الاستثمار، خدمة للاقتصاد الوطني الذي نتوقع أن يعرف ديناميكية جديدة، إن شاء الله، ومع ذلك، وددت، السيد الرئيس، تسجيل بعض الملاحظات:

- إعطاء الأولوية في تسجيل العمليات إلى تطهير المدونات من بين العمليات القديمة والتي تعود أحيانا لسنوات بعيدة والتي تعاني من صعوبات مالية، ونجدها سواء متوقفة أو بطيئة الوتيرة، مما يستوجب مراجعتها مما يشكل عبئا آخر على ميزانية الدولة، حتى وإن كانت هذه الأولوية على حساب عمليات جديدة.

وأمثلة هذه المشاريع عديدة بولاية خنشلة وأظن بأنها في العديد من ولايات الوطن وفي جميع القطاعات، هذا رغم البرنامج التكميلي الذي أقره السيد رئيس الجمهورية لولايتنا.

النقطة الثانية التي وددت التطرق إليها في هذه المناسبة وهي خاصة بإعادة تقييم وتثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية، ففي حين كنا نسعى لتثمينها وإذا بنا نقلصها ونفقدها لعزوف المواطنين عن كرائها واستغلالها، كون تقييمها لم يكن موفقا بالمبالغة في التقييم فيها، مما أدى إلى عزوف المواطنين عنها وفقدان البلديات لمورد هام، وكمثال عن ذلك، المذابح ومحطات المسافرين والأسواق الأسبوعية والمحلات، كما هو الشأن في بلدية قايس، كمثال فقط، وليس على سبيل الحصر، مما يجعلها في كل مرة تنتظر إعانات الموازنة حتى تتكفل بالمصاريف الإجبارية.

ثالثا، سأستغل هذه السانحة، في الأخير، سيدي الرئيس – السيد الوزير، لأدعوكم، مرة أخرى، إلى الوفاء بالتزام الدولة مع فئة ضحايا الإرهاب، هذه الفئة التي جمد حقها في زيادة تعويضاتهم، رغم صدور القرار الوزاري المشترك، كانت وزارة المالية طرفا فيه، بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية، نتيجة الأزمة المالية آنذاك، أي منذ سنة 2018.

أظن بأن الوقت قد حان، بتحسن الظروف المالية للبلاد، لتكريس حق هذه الفئة والوفاء بالتزام الدولة مع فئة ضحت من أجل وطنها وقدمت الكثير في أصعب الأوقات وأحلك الظروف؛ كان السيد الوزير الأول قد أعلن، حين كان وزيرا للمالية وأكد ذلك حين قدم برنامج حكومته، عن فتح العديد من الورشات لإصلاح كل المنظومة المالية لتتماشى مع التوجهات الجديدة للبلاد، فإذا أمكن إفادتنا - السيد الوزير - بالمرحلة التي وصلت إليها هذه الورشات.

شكرا للجميع، والسلام عليكم.

السيد نبيل أورادي

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام، الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أزول فلاون.
تعتبر ميزانية 2023 التي اقترحتها الحكومة، ميزانية سياسية بامتياز؛ وتقديمها في هذه المرحلة التي تعيشها الجزائر يحمل رسالة سياسية واضحة، على اعتبار أن هناك إجماعا على أن الميزانية هي الأضخم في الجزائر منذ الاستقلال.

إنها رسالة تؤكد أن الحكومة الجزائرية تريد الخروج من سنوات التقشف السابقة والتداعيات المرتبطة بأزمة كورونا والتي أدت إلى انكماش اقتصادي غير مسبوق للاقتصاد الجزائري؛ ويظهر هذا بصورة واضحة في الإعلان عن رفع الأجور والمعاشات ورصد مبالغ كبيرة للاستمرار في سياسة الدعم التي تعد سمة في مسار السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

على صعيد آخر، فإن الميزانية الجديدة تحمل مغزى سياسيا آخر، ويتعلق

الأمر بالإشارة إلى العودة القوية للجزائر إلى الساحة الاقتصادية، إذ إن لسان حال الحكومة الجزائرية يقول إن الجزائر مستعدة لاستقبال الراغبين في الاستثمار، مهما كانت وجهتهم، من خلال تحضير ميزانية تفرض عودة النمو بقوة، وكل الإجراءات المتخذة إنما المراد منها هو تحسين مناخ الأعمال.

ميزانية سنة 2023 تحمل في واقع الأمر عدة رسائل لكل المتعاملين الاقتصاديين داخليا وخارجيا، وتتعلق هذه الرسائل بالأساس برغبة السلطات في توفير أرضية ماكرو ـ اقتصادية، صلبة للمستثمرين، على أساس أن ارتفاع الإنفاق العمومي لا يتم بالتضحية بالتوازنات الكبرى للاقتصاد واللجوء إلى التمويل غير التقليدي، أي طباعة النقود، كما حدث فيما سبق، والذي دفعت الجزائر ثمنه غاليا وترفض السلطات الجزائرية إعادة التجربة القاسية مرة أخرى.

وقد ثمن صندوق النقد الدولي هذا التوجه المعلن من قبل السلطات الجزائرية، معتبرا المسعى ذا دلالة هامة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

السيد الرئيس،

وبالعودة إلى نص قانون المالية لسنة 2023 أود إبداء بعض الملاحظات والانشغالات ذات الطابع الاقتصادي والمحلي في نفس الوقت.

تعتبر ولاية بومرداس ولاية ذات طابع ريفي ونظرا لموقعها الاستراتيجي الهام، كولاية ساحلية وقربها من العاصمة، لم تستفد من برامج تنموية تؤهلها لمواكبة الولايات الكبرى وذلك منذ تأسيسها سنة 1984، رغم توفرها على مؤهلات اقتصادية وفلاحية وسياحية هامة.

ولرد الاعتبار لهذه الولاية التاريخية الثورية، نتطلع إلى نهضة حقيقية قوامها الدعم المالي؛ ولهذا نبارك المبادرة الحميدة التي سنها السيد رئيس الجمهورية، بعقد اجتماع لمجلس الحكومة على مستوى الولايات، والتي نتمنى أن تشمل ولايتنا، نظرا لما عانته من الزلزال الذي ضرب الولاية سنة 2003 ودمر البنية التحتية وجعلها ولاية منكوبة بأتم معنى الكلمة.

والسبب الثاني الذي أدى إلى عرقلة التنمية في ولاية بومرداس، هو الوضعية الأمنية التي عاشتها الولاية لأكثر من 20 سنة، خاصة في الجهة الشرقية، ولخلق التنمية، نقترح بعض المشاريع:

قطاع الأشغال العمومية:

ـ صيانة الطريق الوطني رقم 12 وتوسيعه.

ـ ربط المناطق الساحلية بالطريق الوطني لإنعاش السياحة.

ـ إكمال الطريق الساحلي رقم 24 المتوقفة به الأشغال على حدود بلدية زموري ولقاطة.

ـ صيانة الطريق الرابط بين يسر وشعبة العامر إلى حدود ولاية تيزي وزو.

ولفك العزلة عن مناطق الظل، نقترح إنجاز جسرين:

ـ الأول يربط بن شود بسيدي داود.

ـ الثاني جسر يربط لقاطة بيسر.

ـ رفع التجميد عن مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي لبلديات رأس جنات، برج منايل، لقاطة، يسر، سي مصطفى على مستوى واد يسر.

قطاع الفلاحة:

ـ إنشاء سوق جملة للخضر والفواكه في الجهة الشرقية على مستوى بلدية يسر.

ـ تسوية وضعية الفلاحين المستفيدين من استصلاح الأراضي.

ـ تسوية وضعية الفلاحين المستغلين للمزرعة النموذجية غانم سعيد، ببرج منايل، وتطبيق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

ـ ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء.

ـ إنجاز مجمعات مائية وتسهيل منح رخص حفر الآبار.

قطاع السياحة:

رغم تصدر الولاية المراتب الأولى وطنيا، بالنسبة لعدد المصطافين، إلا أنها تعاني من نقص كبير في المرافق، لذلك نقترح:

الإسراع في المصادقة على مخطط التهيئة السياحية وفتح المجال أمام المستثمرين وتسهيل الإجراءات للاستثمار في هذا القطاع الذي يعتبر البديل الثاني للخروج من التبعية للمحروقات.

قطاع الصناعة:

نقترح إنشاء منطقة نشاطات على مستوى زعاترة ببلدية زموري، يكون اختصاصها في الصناعات التحويلية، نظرا للطابع الفلاحي للمنطقة التي تعاني من البطالة وآفة الحرقة.

قطاع الصحة:

التسريع في إنجاز مستشفى 120 سريرا بخميس الخشنة و60 سريرا ببغلية.

قطاع التربية:

نقص في المؤسسات التربوية، خاصة ببلدية أولاد موسى التي تعاني من الاكتظاظ.

قطاع السكن:

رغم استفادة الولاية من برامج سكنية هامة، إلا أنها ما زالت تعاني من نقص كبير، وهذا راجع إلى مخلفات الزلزال، ولذلك نطالب بتخصيص حصة خاصة بمختلف الصيغ، مع تسهيل إجراءات تصنيف الأراضي بالنسبة للمناطق التي تعاني من انعدام الأوعية العقارية.

قطاع النقل:

نقترح دراسة لإنجاز خط ترامواي، يربط عاصمة الولاية بالبلديات الساحلية المجاورة، مع دعم حظيرة النقل بشركة «إيتوزا».

هذه رسالتي إليكم ونحن في كنف الجزائر الجديدة، نتمنى... (أن نجد عندكم الآذان الصاغية ومنا إليكم العهد بالعمل من أجل بلدنا الجزائر، رحم الله شهداء الوطن وعاشت بلادنا في ظل القيادة الرشيدة الآمنة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم).

السيد محمد الهاشمي دبابش

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

إن الأوضاع الدولية الحالية وانعكاساتها الاقتصادية تملي على مختلف الفاعلين في البلاد مواجهتها عبر إصلاح المالية العمومية وحوكمة الميزانية، مما أدى إلى انبثاق قانون المالية تحت شعار ميزانية واعدة للتكفل بالإطار الاجتماعي والمعيشي للمواطن الذي يحترم متطلبات التنمية والبرنامج الذي طرحه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي زكاه الشعب، الهادف لاستجماع كل القوى واستغلال جميع الثروات لتحقيق نهضة وبناء دولة القانون.

إستكمالا لمسار بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، مع مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية، وبالأخص ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل وحوكمة المالية العمومية.

جاء نص قانون المالية لسنة 2023 ليعزز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، دون أن يتضمن إدراج أية ضرائب جديدة.

إنعاش التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والأنشطة الإنتاجية وتحسين الوضع المعيشي للمواطن، ومن خلال إقناع المستثمرين وإبراز خصوصيات كل المناطق وإمكانية استغلالها أو عن طريق التواصل مع أفراد الجالية في الخارج، مبينا أن هذه الإسهامات تقتضي فتح جسور الحوار والتواصل وشرح القوانين وإعطاء القدوة في مجال العمل والاستثمار.

كما نثمن الرؤية الجديدة لرسم معالم ميزانية الدولة، وفق البرامج والأهداف المسطرة لإنعاش الاستثمار والتقليص من البطالة، بفضل، لاسيما، مشاريع البنى التحتية والهيكلية التي سيتم إطلاقها أو رفع التجميد عنها.

تعتبر ولايتي الحبيبة، بسكرة، قطبا فلاحيا سياحيا وصناعيا بامتياز، حيث إن الفلاحة البسكرية تمول 40% من القفة الجزائرية من خضر وفواكه، فضلا عن التمور الجوداء على مستوى العالم، وهي من الموارد التي يعول عليها الاقتصاد الوطني وتساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية.

أما الجانب السياحي، فولاية عروس الزيبان، بسكرة، بوابة الصحراء، تتوفر على كل مقومات وأنواع السياحة، سواء التاريخية أو الحموية أو الدينية.

ومن ناحية أنها قطب صناعي بامتياز، فهي تتوفر على مصنعين للإسمنت وعدة مصانع للآجر والمياه المعدنية وعدة مطاحن للفرينة والسميد، إضافة إلى مصنع الكوابل ومصنع النسيج (للأمانة، السيد الوزير، عمال مصنع النسيج يطلبون منكم التدخل العاجل لتسوية وضعيتهم المهنية) إضافة إلى مصانع التمور ومشتقاته ومختلف المصانع الإنتاجية الغذائية والمصبراتية.

كما تتوفر ولاية بسكرة على خط سكة حديدية لنقل البضائع من شمال البلاد إلى جنوبه وعلى مطار دولي وهناك منطقة صناعية من أكبر المناطق الصناعية على مستوى الوطن، تحتوي على مولد للطاقة من بين أكبر المولدات في العالم بمنطقة الشقة، وبالمناسبة، أشيد بدور الدولة وما تبذله في مجال الطاقة والطاقات المتجددة وعلى رأسها السيد الوزير المتفاني في عمله ذو الكفاءة، وهو ما يؤهل ولاية بسكرة لتكون بوابة الجزائر لإفريقيا واقتحام السوق الإفريقية بقوة، وهكذا يكون الاقتصاد الوطني ناجحا، بعيدا عن الريع البترولي.

وختاما، ألتمس من السيد رئيس الجمهورية، أن تحظى ولايتي العزيزة، بسكرة، ببرنامج تنموي خاص بعد ولايتي خنشلة وتيسمسيلت، خاصة في ظل وجود، على رأس جهازها التنفيذي، رجل مخلص لوطنه، يشهد له بالكفاءة وحرصه الشديد على إنجاز البرامج التنموية في آجالها المحددة، وهذا برفع التجميد عن المشاريع المجمدة وكذا:

ـ طلب كلية الطب.

ـ طلب مستشفى جامعي، بحجم ولاية بسكرة.

ـ طلب مركز للسرطان، مع توفير جهاز (Radiothérapie) في المصلحة الموجودة.

ـ طلب مستشفى أمراض القلب.

ـ طلب مستشفى الطفولة والأمومة ببرج بن عزوز وزريبة الواد ولوطاية.

ـ ترقية مصلحة الكلى إلى مستشفى مستقل بميزانيته.

ـ طلب ترامواي.

ونطالب أيضا برفع منحة ذوي الهمم وكذا نسبة توظيفهم من 1% إلى 5% في مختلف المؤسسات والشركات، مع احترام هذه النسبة لتوظيفهم، كما أهنئهم بمناسبة يومهم العالمي.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة، عزيزة، مستقلة.

السيد عبد المجيد بن قداش

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،
إطارات الوزارة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد؛

أقف اليوم مناقشا نص قانون المالية لسنة 2023، وفق القانون العضوي رقم 18 ـ 15، الذي يقصد به نمط جديد أكثر تطورا في إعداد قوانين المالية، يضمن صرامة أكبر في مرافقة وضبط الموارد، إذ ستتحول من خلاله الحكومة إلى نهج اعتماد آلية الأهداف والنتائج في دراسة الميزانية، بدل آلية الوسائل، مثلما كان عليه الحال منذ الاستقلال، وهذا ما أثمنه كعضو بالنسبة للمجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

سيدي الرئيس،

إن نص القانون الجديد، وفق شكله المستحدث، سيتيح للحكومة تحديث أغلفة مالية لمشاريع معيّنة، بناء على حاجة المشروع وليس تحديد ميزانية مفتوحة لقطاع معيّن، دون الفصل في المشاريع التي سيحتويها، وهذا من إيجابيات هذا القانون ومن التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تحسين الجانب الاجتماعي، حيث يتوافق هذا النص مع تطلعات الشعب ونهج الدولة القائم على سياسة الدعم الاجتماعي، برغم السياق الدولي الصعب؛ أيضا عمليات الإنعاش الاقتصادي بتعزيز النمو وتكريس الاقتصاد المستدام، مما سيخلق الثروة ومناصب الشغل.

إن نص قانون المالية لسنة 2023 يحمل كثيرا من الإيجابيات، نذكر منها:

ـ رفع ميزانية الدولة أكثر من 98 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يترجم الرغبة الحقيقية في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات.

ـ دعم وتعزيز برنامج الاستثمار العمومي والخاص لضمان نمو شامل.

ـ الإفراج عن بعض المشاريع المجمدة والمتوقفة.

في خضم كافة هذه المعطيات، لم يتضمن نص قانون المالية لسنة 2023 أية ضرائب جديدة، من شأنها أن ترهق القدرة الشرائية للمواطن، بل أسدى

السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، توجيهات للحكومة تهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعمها، من خلال مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور.

أما فيما يخص مدى استفادة مواطني ولاية غليزان، فنرجوا ـ السيد الوزير ـ النظر بعين الاعتبار إلى هذه الولاية والتي يمكن تصنيفها ـ من مقر ولايتها إلى 38 بلدية ـ كمنطقة ظل بامتياز، وأعني ما أقول، منطقة ظل بامتياز وأذكر بعض الأسباب، ليس كلها بل البعض منها فقط:

ـ طرقات وأحياء مظلمة.
ـ أوساخ متراكمة.
ـ إنعدام مرافق الترفيه.
ـ شركات متوقفة مثل شركة سوفاك للسيارات، أكثر من ألف عامل دون عمل موجهين إلى البطالة، ما هو الحل؟
ـ عراقيل إدارية للعديد من المستثمرين بالولاية، خاصة من مصلحة الضرائب.
ـ يرجى إعادة النظر في تسيير مصلحة الضرائب بولاية غليزان (عدة شكاوى لدى مصلحة الضرائب، ولدينا النسخ).
ـ عدة مشاريع مجمدة ومتوقفة.
ـ المنطقة الصناعية بسيدي خطاب تتطلب المرافقة والتهيئة، بالرغم من أننا نشكر السيد وزير الصناعة على الزيارة الأخيرة، لكن العمل بالنسبة لهذه المنطقة متوقف.
ـ نقص مياه الشرب في العديد من البلديات، أذكر فقط بعض الأمثلة: بلدية سيدي سعادة، بلدية منداس، وغيرها.

في مجال الصحة:

بما أن ميزانية سنة 2023 فيها ارتفاع بما يقارب 16 ٪ بالنسبة لميزانية قطاع الصحة، فنرجو من السيد الوزير الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط التي سأسردها فيما يخص قطاع الصحة لولاية غليزان:

ـ مستشفى الأمومة والطفولة متوقف منذ سنة 2018، نسبة الإنجاز 10 ٪، الأطفال يعانون، الاكتظاظ في مصلحة الأطفال في المستشفى الرئيسي بالولاية ـ محمد بوضياف، بمقر الولاية ـ بالمناسبة مستشفى محمد بوضياف بمقر ولاية غليزان لا يوجد به (SCANNER)، لا توجد به آلات تعقيم الأدوات الجراحية (AUTOCLAVE)، حيث يتم نقل الأدوات الجراحية إلى البلديات المجاورة، مثل بلدية عمي موسى أو بلدية مازونة التي تبعد أكثر من 150 كلم لإجراء عملية التعقيم من أجل إجراء عملية واحدة أو اثنتين في مقر الولاية، هل يعقل هذا؟

ـ لا أشعة (RADIOLOGIE) بالنسبة للمستشفى الرئيسي لولاية غليزان، تُجرى الأشعة للمرضى داخل المستشفى، ولكن (cliché) أو (fichier) لا يوجد، يأخذ صورة الأشعة بهاتفه ويقدمها إلى الطبيب!!
ـ مستشفى منداس دون تجهيزات....
ـ مستشفى واد ارهيو دون استعجلات.
ـ مستشفى مازونة.
ـ مستشفى يلل.

قطاع السكن:

طلب تدخل السيد وزير السكن لفئة من برنامج 100 + 23 سكنا تساهميا (LSP)، شركة (SARL SOPRILAND) بلدية بن داود، غليزان، حيث لم يستفد 23 مواطنا من سكناتهم، رغم دفع المستحقات منذ 2010!! ورغم الشكوى على المستوى المحلي وعلى مستوى المنصة الرقمية للوزارة.

قطاع النقل:

ـ مشروع السكة الحديدية: غليزان ـ تيارت "حداد" متوقف.

ـ مشروع ازدواجية السكة: يلل ـ وادي سلي، 90 كلم، منذ 2009 لم يستلم بعد؟!

قطاع التربية:

ـ نقص فادح في الثانويات، خاصة البلديات التالية: بلعسل، أولاد سيدي الميهوب، دار بن عبد الله، الولجة، عين الرحمة.

شاكرا لكم سعة صدوركم وإنصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد عمار بن معمر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نثمن ولأول مرة انتقال تسيير الميزانية، عملا بالقانون العضوي رقم 15 ـ 18، من التسيير بالوسائل إلى التسيير بالأهداف والبرامج، وهذا ما يمنح السلطة التشريعية الحق في ممارسة دورها الرقابي بجدية وفي ظروف جيدة.

الحمد لله، جاء نص قانون المالية لسنة 2023، والجزائر في راحة مالية والاقتصاد الوطني في عافية، والوضع الصحي في تحسن وسعر النفط منتعش، لكن رغم ذلك لازال العجز قائما ولازال النمو الاقتصادي بـ 4.6 وهو معدل، ثابت، مستقر ودون مستوى، مما يستدعي العمل بجدية على زيادته.

كما استوقفتني ملاحظة أن ميزانية التجهيز ضعيفة جدا أمام ميزانية التسيير، مما يتطلب التركيز على الأولويات وجدية دراسة المشاريع، والتركيز بسرعة على الخيار الاستثماري وضرورة التوزيع العادل للميزانية: هذا التوزيع للمشاريع الممركزة لابد أن يراعي موقع الولايات والوضعية المالية لها.

سيدي الوزير،

في ظل هذه البحبوحة المالية وفي ظل سياسة رئيس الجمهورية الرشيدة، نتوق إلى اعتمادات مالية معتبرة في كل القطاعات لولاية ميلة المجاهدة، نستهلها بـ:

1. قطاع الأشغال العمومية:

نطالب بازدواجية الطريق رقم79، لما له من أهمية استراتيجية بين البلديات الكبرى: شلغوم العيد، ميلة، واد النجاء، فرجيوة.

وازدواجية الطريق بين عاصمة الولاية وجيجل عبر بلدية سيدي معروف، لأنه نقطة عبور مهمة لميناء جن جن.

2 ـ قطاع الصحة:

نطالب بالإسراع في تجسيد مستشفى الأمراض العقلية بالرواشد، خاصة أن الدراسة والأرضية موجودتان.

كما نطالب بإنجاز عيادة متعددة الخدمات ببلدية أعميرة أراس، علما أن الأرضية موجودة، لأن العيادة الحالية ليست نمطية.

3 ـ قطاع التربية:

بلدية أعميرة أراس تأتي بعد أريس في عدد الشهداء، لكن من المحزن أن بها مدرسة علالي علي، التي تعرف اكتظاظا رهيبا للأسف، حيث تضم ما يقارب 900 تلميذ، وجه 260 تلميذا منهم في ملحق روضة، ليس نموذجيا ولا نمطيا، هذه المدرسة المتواجدة منذ سنة 1964 بأول وأكبر مجمع سكني بالبلدية وهو تصافت، لذا نطالب بضرورة إنجاز مجمع مدرسي.

4 ـ قطاع الموارد المائية:

أين وصل مشروع ربط 16 بلدية من سد بن هارون وسد تابلوط، خاصة الشريط الشمالي للولاية، حمالة، الشيقارة، باينان، أراس، تسالة، زارزة، الرواشد..؟ علما أننا منذ سنوات طويلة ونحن نسمع عن هذا المشروع لكن لم نستفد منه!

5 ـ قطاع الفلاحة:

لا يختلف اثنان أن ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز، وترجمت هذه الخاصية في المراتب الريادية في عدة منتوجات فلاحية، وهذا بفضل جهود الفلاحين والإدارة، لكن هذا لا يكفي، لذا نطالب بإنشاء محيط السقي بالجهة الشمالية للولاية وتوسيع محيط السقي بالجهة الجنوبية.

6 ـ قطاع السكن:

لاحظنا أن ولاية ميلة لم تأخذ حظها كباقي الولايات من المدينة الجديدة التي تفك الخناق العقاري، لذا نلح على أخذ هذا المطلب بعين الاعتبار، ونقترح على سيادتكم بلدية التلاغمة، لموقعها الاستراتيجي الهام وتوفرها على الأرضية المناسبة لاحتضان هذه المدينة الجديدة.

7 ـ قطاع الصناعة:

نطالب بتفعيل نشاط المناطق الصناعية المسجلة والموجودة في كل من تاجنانت، شلغوم العيد، عين التين، ميلة وفرجيوة.

8 ـ قطاع البريد والاتصالات:

نطالب بالتغطية الشاملة للمتعاملين الاقتصاديين للاتصالات، علما أن المشروع موجود وغير مفعل.

9 ـ قطاع الشباب والرياضة:

نطالب بتسجيل مشروع منتجع رياضي سياحي في بلدية أعميرة أراس لطبيعة المنطقة الجبلية.

10 ـ قطاع التجارة:

تعاني ميلة من ندرة حادة في الحليب المدعم والإشكال في عدم حصول عدة ملبنات على البودرة المدعمة، حيث توجه 50 ٪ بقروز و 50٪ الأخرى خارج الولاية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد لخضر مولاي سعدون

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء وبمناسبة اليوم العالمي لذوي الهمم الموافق 3 ديسمبر من كل سنة، أتقدم بكل عبارات التهاني والتمامي لهذه الفئة والشريحة التي هي جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع.

وفي إطار مناقشة نص قانون المالية لسنة 2023، الذي قارب 100 مليار دولار التي لم تشهدها البلاد منذ استرجاع السيادة الوطنية، فالشكر موصول لكل من ساهم وشارك وهندس، من قريب أو من بعيد، في إعداد هذا المشروع الهادف، والمرجو منه الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2023، اقتصاد منتج وخالق للثروة، وتقوية الجبهة الداخلية.

نعلم أن هذا النص الذي هو بين أيدينا يعتمد وبشكل كبير على الجباية البترولية التي هي هاجس يرهق الدولة الجزائرية لسنوات طويلة للبحث عن كيفية التخلص من ربع المحروقات، أو ما يسمى بالمصطلح الاقتصادي (Syn-drome Hollandais)

فإن كان نص قانون المالية 2023 مميزا واستثنائيا بـ 100 مليار دولار، فوجب التفكير بجدية ونظرة استشرافية لمشروع قانون المالية لسنة 2030، الذي يكون فيه الإنتاج الطاقوي يعادل الاستهلاك المحلي وذلك بنمو يقدر بـ 8 ٪.

نص قانون المالية 2023 خصصت له ميزانية بقيمة 395 مليون دج للانتقال الطاقوي وهي ضئيلة جدا!

وكذلك نلاحظ تخفيض نسبة 80 ٪ من الضرائب على السيارات الكهربائية والهجينة وذلك لتشجيع استيراد واستعمال هذا النوع من السيارات البديلة، لا محالة منها، لكن هناك عدم توفر محطات ومراكز التشحين بالكهرباء والتي يجب أن تكون مرتبطة بالطاقات المتجددة وتكوين المهندسين في هذا المجال.

أما عن ضخ الرواتب الهائلة والمنح (كمنحة البطالة والزيادة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية) مع الزيادات المرتقبة في مطلع شهر جانفي 2023.

ما هي الإجراءات الاستباقية التي اتخذت لتفادي الطوابير التي لاتشرف لا المواطن ولا الجزائر الجديدة أمام مراكز البريد والموزعات الآلية الكثيرة العطب؟

دون أن ننسى اهتراء الأوراق النقدية التي تعتبر من رموز الدولة؛ ومنه أقترح، السيد الوزير، إبرام اتفاقية مع متعاملي الهاتف النقال، لصب الرواتب بتطبيق بسيط في الهواتف النقالة التي تم رقمنتها باحترافية كبيرة، وهو في حماية تامة من القرصنة وبإمكان أجهزة الدولة مراقبة كل دينار منذ بداية استعماله إلى آخر عملية استهلاكية (Une traçabilité) وكل ذلك يهدف إلى:

ـ مكافحة الغش والعملة المزورة والتهرب الضريبي على كل المستويات.

ـ عدم التعامل بالأوراق النقدية لتفادي اهترائها... إلى غير ذلك.

ـ التقليل من طبع النقود لتغطية العجز والسيولة (لتفادي تجارب السنوات السابقة.

ـ توقيف استيراد الموزعات الآلية وكل ملحقاتها لترشيد نفقات الدولة.

ـ تسهيل التعاملات النقدية والتجارية وربح الوقت وتفادي التعاملات المشبوهة.

تعتبر بنك معلومات للدولة وأجهزتها ونظرة استشرافية لاحتياجات المواطن والوطن في كل المجالات وبدقة متناهية.

ـ تقنين هذه العملية كمرحلة أولى، لتليها المرحلة الثانية وهي الضريبة على الثروة، بعد استكمال عملية الرقمنة بهذا الشكل تدريجيا.

السؤال الثاني:

بعد إنشاء الولايات الجديدة بالجنوب الجزائري التي لقيت استحسانا كبيرا لدى الشعب وساكنة هذه الولايات، وبعد تسجيل بعض النقائص على مستوى المديريات والهياكل من تجهيزات ومرافق.

ما هي الخطوات الاستباقية والأغلفة المالية التي برمجت ورصدت للتحضير للإعلان عن الولايات المنتدبة الجديدة بالهضاب العليا، لتفادي النقائص السالفة الذكر، على غرار مدينتي عين البيضاء وعين مليلة، اللتين تنتظران الإعلان عنهما، كولايتين منتدبتين منذ زمن بعيد.

ولاية الشهيد البطل العربي بن مهيدي، الولاية المجاهدة تطلب منكم، السيد معالي وزير المالية المحترم:

رفع التجميد عن كل من:

- مستشفى أم البواقي 240 سريرا.
- مستشفى الضلعة 60 سريرا.
- مستشفى سيقوس 60 سريرا.
- مستشفى سوق نعمان 60 سريرا.
- سد الشبايطة بمسكيانة، لأن الوديان والمنابع تضيع وتصب في الجارة تونس.

ونطلب تسجيل استعجالات طبية بمعايير ومواصفات عالية بمدينة عين البيضاء التي تعتبر أكبر بلدية، تعدادا وكثافة سكانية، التي تتوسط عديد منشآت الدولة، على غرار القاعدة الجوية ومركز تعبئة غاز البوتان والبروبان لفرع نافطال، الذي يصدر جزء منه إلى الجارة تونس.

وبحكم أن الولاية فلاحية وتنتمي إلى الهضاب العليا وجل بلدياتها مناطق ظل بامتياز، نطلب منكم، السيد الوزير:

- شبكة توزيع المياه لمحيطات السقي.
- تجديد قنوات توزيع المياه الصالحة للشرب (AOP) لكبرى البلديات.
- فتح المسالك الريفية والفلاحية التي تفوق 200 كلم عبر تراب الولاية.
- حصة لتوسيع شبكة الإنارة الريفية والغاز الريفي والحضري.
- حفر الآبار للسقي والشرب بما يقارب 20 بئرا ارتوازيا، لأن المنطقة تعاني من حالة جفاف لأكثر من 3 سنوات.
- 8 ثانويات + 10 متوسطات + 15 مجمعا مدرسيا بالأحياء الجديدة التي تعاني من الاكتظاظ الذي يصل إلى 50 تلميذا في القسم.
- (La taxe d'habitation) لأن الكثير من المباني تشهد اهتراء كبيرا لعدة سنوات.
- حصة للبناء الريفي والسكن الاجتماعي.

ولاية الشهيد البطل العربي بن مهيدي صاحب مقولة: "إرمو بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب" تدعوكم إلى برمجة اجتماع للحكومة في هذه الولاية المجاهدة التي تعتبر جل بلدياتها مناطق ظل...

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد العربي موّاز

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد؛

السيد الرئيس المحترم صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني الأعضاء الأكارم،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مما لا شك فيه أن مناقشة نص قانون بحجم قانون المالية تكتسي أهمية بالغة، بالنظر إلى ما يحمله من رؤى وتصورات ومشاريع ومخططات وإنجازات ذات علاقة مباشرة بحياة المواطن، فنص هذا القانون هو الذي سيحدد ما ستكون عليه الأوضاع، وهو الذي سيكشف لنا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وكل ما يتصل بها من ظروف معيشية ومن تنمية مستدامة وتطور وازدهار في مختلف المجالات.

إن قراءة سريعة لما جاء في نص هذا القانون تكشف عن الكثير من الأرقام الإيجابية التي تصب كلها في مصلحة المواطنين، خاصة تعزيز المكاسب الاجتماعية، من خلال الإجراءات الرامية إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمحافظة على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وأيضا رفع الأجور، مع خلو نص هذا القانون من أي ضرائب جديدة يمكن أن ترهق كواهل المواطنين، خاصة أن الأزمة الاقتصادية العالمية ما تزال تلقي بظلالها على كل الاقتصاديات الناشئة، من بينها اقتصادنا الذي يسعى للتخلص من التبعية للبترول، فالتدابير الذي حملها نص قانون المالية الجديد تفتح آفاقا واسعة للاستثمار الخاص وترمي إلى تسريع وتيرة مسار الإصلاحات، بغية تحسين مناخ الأعمال، وفي ذلك، لايسعنا إلا أن نثمن كل ما جاء في نص هذا القانون من مزايا وامتيازات في مصلحة المواطن.

السيد الرئيس،

الحضور الكريم،

إن الحديث عن نص قانون المالية لايمكن أن ينفصل عن انشغالات المواطنين وعن تطلعاتهم وطموحاتهم، وفي هذا الشأن، أريد أن أستغل هذه السانحة لأتقدم باسم سكان ولاية تيسمسيلت إلى السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان، وببالغ مشاعر الاحترام والامتنان، بعد أن وفى بما وعد ومنح ولايتنا برنامجا تكميليا، بإمكانه أن يعيد إليها توازناتها التنموية، بعد أن ظلت منذ نشأتها العام 1984 وعلى امتداد 38 سنة دون المواصفات التي تؤهلها لتكون في مستوى مصاف الولايات.

إن مبادرة السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى إلحاق ولايتنا بركب الولايات العريقة لهي مبادرة تستحق منا التنويه، بالنسبة إلينا هي بمثابة الحدث التاريخي الذي سيعيد إلى الونشريس اعتباره.

وإذا كانت الكلمات عاجزة على أن توفي السيد الرئيس حقه من الشكر والامتنان، فإن الأجيال ستحفظ له في سجل الخالدين مبادرته هذه والتي أعادت إلى ولاية الشهداء والمجاهدين اعتبارها، كيف لا وقد شهدت لأول مرة في تاريخها، الأسبوع الفارط، إنزالا حكوميا منقطع النظير، جسده انعقاد مجلس الحكومة في سابقة هي الأولى من نوعها على تراب هذه الولاية، وذلك بأمر من السيد رئيس الجمهورية لمباشرة تنفيذ البرنامج التكميلي في أقرب وقت، وهنا يجب أن ننوه بمجهودات السيد الوزير الأول، وطاقمه الحكومي الرامية إلى ترجمة توجيهات السيد الرئيس ميدانيا، كما أخص بالذكر معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد ابراهيم مراد، الذي سبق الوفد الحكومي بزيارة تمهيدية، التقى من خلالها إطارات الولاية واستمع إلى انشغالات منتخبيها وفعاليات المجتمع المدني بروح مسؤولية، تنم عن ثقافة رجل الدولة في التعاطي مع القضايا الكبرى.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكريم،

لقد رصدت الحكومة حوالي 100 مليار دينار جزائري لإنجاز مشاريع البرنامج التكميلي لولاية تيسمسيلت وهو غلاف مالي معتبر، سيساعد على حل الكثير من مشاكل الولاية، ولكن بالنظر إلى ما عانته الولاية من تهميش وحرمان طيلة سنوات طويلة، فإن مواطني الولاية يتطلعون إلى مزيد من الاهتمام، خاصة مواطنو البلديات الواقعة على الطريق الوطني رقم 19، الرابط بين ولايتي تيسمسيلت والشلف، والذين كانوا يمنون النفس بتحويل هذه الطريق إلى الطريق مزدوج، نظرا لأهميته الاستراتيجية، ليس لتيسمسيلت فحسب ولكن لعدد كبير من الولايات، فهذا طريق يمكنه أن يكون بوابة الشمال على ولايات الجنوب، ولذلك فإننا نضم أصواتنا إلى أصوات سكان هذه البلديات ونرفع سقف طموحنا إلى الاستفادة من ازدواجية هذا الطريق في القريب العاجل.

مطلب آخر، لطالما راود سكان بلدية برج بونعامة، وهو الاستفادة من مستشفى جديد يكون في مستوى طموحات أحفاد الجيلالي بونعامة، وهو انشغال نتمنى أن يعرف طريقه للتجسيد عند تسجيل البرامج العادية، شأنه في ذلك شأن الكثير من المشاريع التي بإمكانها أن ترفع الغبن عن ساكنة هذه المناطق.

في الأخير، شكرا للجميع على كرم الإصغاء وحسن المتابعة، عاشت الجزائر حرة مزدهرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد أحمد بدة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رغم الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد وكلفت خزينة الدولة أموالا كبيرة، وفي ظل الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثّرت على أسعار الكثير من المواد الأساسية، والأزمة التي عرفها العالم جراء ذلك، ورغم المخاطر التي قد تنجر عن عدم تحقيق التقديرات المعتمدة في نص قانون المالية 2023، إلا أن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كانت له الشجاعة في الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية. وقد ترجم ذلك، من خلال إقراره لجملة من القرارات، كالزيادة في الأجور والزيادة في المنح والحفاظ على الدعم للسلع الأساسية واسعة الاستهلاك.

كما ركز نص قانون المالية بشكل كبير على إنعاش الاقتصاد الوطني، بإدراج مشاريع هيكلية وتنموية، على المستوى المحلي والجهوي والوطني، لتحسين المرفق العام والتكفل بالانشغالات الأساسية للمواطن.

هناك بعض الانشغالات تخص ولاية المدية، سأعرضها على ممثل الحكومة وهي كالتالي:

- رفع التجميد عن مشروع خط السكة الحديدية، الرابط بين قصر البخاري ومدينة بوغزول، وإطلاق أشغال الخط الرابط بين مدينتي البليدة وقصر البخاري، وبهكذا مشروع سنربط كلا من ولايات المدية وتيسمسيلت بالبليدة.
- رفع التجميد عن الحظيرة الصناعية بمدينة قصر البخاري.
- بهدف تخفيف الضغط المروري عن الطريق الرابط بين البليدة والبويرة، مرورا بالعاصمة، فإنه من الضروري إنجاز المقطع الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج، وذلك في المقطع الرابط بين البرواقية والبرج، لأن المقطع الرابط بين خميس مليانة والبرواقية في طور أشغاله الأخيرة.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد بوزيان زكراوي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
المواطنات والمواطنون، المشاهدون، مباشرة معنا عبر القناة البرلمانية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستهل مداخلتي هذه بعنوان أو بسؤال: ما مصير المشاريع المتوقفة في طور الإنجاز، في انتظار تسويتها من معاناتها المالية؟ وهل تسويتها مدرجة في هذه الميزانية؟ أم كعادتها بالميزانيات التكميلية ككل سنة؟! وبما أن النموذج الجديد للميزانية المطروح أمامنا، أهدافه مرسومة ومسطرة ومدروسة، حسب هذه المنهجية، فكيف نصيب أهدافنا بإرث من ترسانة قانونية قديمة لا تتوافق مع الوضع الحالي، والتي يعاني منها إنجاز المشاريع المشار إليها أعلاه ولم تسلم أكثرها من البروقراطية الإدارية؟

وبما أن ميزانية التسيير لها تقاليدها إلا أن ميزانية التجهيز لابد من مراجعة ميكانيزمات تسييرها.

وأشير هنا صراحة إلى مراجعة قانون الصفقات العمومية المعمول به، والذي بات عائقا حقيقيا، رغم مراجعته في 2002، 2010، 2015، لقد عالج نقائص كثيرة بحكمة إلا أنه لا يزال مجحفا في حق الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، المتمثلين في مؤسسات الإنجاز والخدمات من المقاولين وتتمثل هذه النقائص منها يلي:

1 ـ تسوية المستحقات العالقة.

2 ـ تسليم المشاريع المنتهية الإنجاز والتي تتحمل مؤسسة الإنجاز حراستها دون حق ومصاريف باهظة تابعة لهذه الوضعيات، علما بأن هذه المشاريع من مخلفات العشرية الأخيرة.

وأسرد هنا بعض المشاريع العالقة في ولاية خنشلة، في انتظار تسويتها وخاصة المالية منها:

- ملعب المجمع الرياضي بخنشلة.
- 500 مسكن اجتماعي عمومي، مسير من طرف وزارة الداخلية عبر الولاية.
- مستشفيات بابار ـ عين الطويلة ـ قايس وخنشلة.
- مشروع المجمع الرياضي لتكوين الرياضيين بحمام الصالحين.
- دار البيئة بخنشلة.
- معهد تكوين المكونين بخنشلة وقايس.
- مسرح الهواء الطلق بخنشلة.
- مركز أرشيف المالية بخنشلة.
- مركز تكوين المكونين بخنشلة وقايس.
- مسرح قايس.

ناهيك عن مشاريع أخرى منتهية ولم تجهز إلى حد الآن عبر عدة مديريات، وكذلك مؤسسات صحية وتربوية منتهية الصلاحية ولم تبرمج لإعادة تجديدها

كليا، مثل مستشفى قايس وثانوية شيحاني بشير العريقة بخنشلة.

وفي هذا الخضم، نقترح مراجعة قانون الصفقات العمومية، بإدراج بعض الاقتراحات:

1 ـ رسم قواعد قانونية لإنشاء دفتر شروط نزيه.

2 ـ إعطاء القيمة الحقيقية لشهادة التصنيف والتأهيل المهنيين، بما أن ملفها شامل وكامل على كل معطيات المؤسسة.

3 ـ إدراج مادة تنص على تعويض مؤسسة الإنجاز، حال تأخر تسوية ملاحق الغلق وتحديد آجالها.

4 ـ إدراج مادة تعوض حقوق المقاول، حال تأخر صاحب المشروع في استلام المفاتيح، في حال انتهاء المشروع.

5 ـ إدراج مادة تضمن حقوق المقاول، حال توقف الأشغال خارج مسؤوليته.

6 ـ إعطاء صبغة قانونية لمحاضر الورشة.

7 ـ إعادة بعث الروح في اللجان التقديرية الولائية لتسوية النزاعات بودية، ربحا للوقت وتقارب الرؤى بإشراك المنظمات النقابية والمجتمع المدني ذوي الصلة (Comité consultatif).

8 ـ إدراج مادة تعطي الصلاحية للتعامل بالوسائل الرقمية، وخاصة ونحن في سنة 2023، مثلا، اعتماد الإيمايل.

وبهذه المناسبة، نشكر السيد رئيس الجمهورية، الذي وفى وكفى لالتزاماته، وبالخصوص النظر بعين الاعتبار للقدرة الشرائية للمواطن المسجلة في زيادة الأجور، ونشكره على الالتفاتة الخاصة لولاية خنشلة ومن خلاله الوزير الأول والطاقم الحكومي بصفة عامة، وشكرا.

عاشت الجزائر حرة ونزيهة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد محمد العربي سليماني

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة الوزراء الأفاضل المحترمون،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعتبر ميزانية سنة 2023، الأضخم منذ الاستقلال والتي رصد لها مبلغ 98.5 مليار دولار، وهي رسالة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية للجزائر الجديدة، مفادها أن الجزائر قد تعافت واستعادت المكانة التي تناسب حجمها وتاريخها وموقعها، كما تؤكد على تنافسية الاقتصاد الوطني وخروجه من حالة الركود إلى حالة النمو.

وأخيرا، هي تأكيد على ثبات الطابع الاجتماعي للدولة، مثلما جاء في بيان أول نوفمبر1954.

السيد الرئيس الموقر،

من الملاحظ أن الحكومة قد رفعت من الاعتمادات المالية المخصصة لمعظم القطاعات الوزارية، دون استثناء، هذا يعكس التزام السيد رئيس الجمهورية بأن تكون سنة 2023، سنة استثنائية، مثلما كانت سنة 2022، سنة اقتصادية، وبالحديث عن القطاعات الوزارية، أبدأ:

أولا: قطاع الصحة: والذي استفاد من ميزانية أعلى من السنة الماضية بنسبة14 ٪ تقريبا وإن دل هذا فإنما يدل على الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع وهياكله، والذي يشهد تدهورا كبيرا، وهنا يجب التركيز على ولايات الجنوب، لما تعانيه الصحة في تلك المناطق الشاسعة والمعزولة، خاصة في الهياكل.

أول شيء، ولاية المنيعة، يجب تخصيص ميزانية ـ معالي الوزير ـ لمصلحة تصفية الدم (الكلى)، من أجل إنجاز مصلحة جديدة، لأن المصلحة القديمة مهترئة والمرضى يعانون كل يوم، وهم يناشدونكم ويراسلونكم، لذا وجب تخصيص غلاف مالي معتبر، إن شاء الله .

كذلك مستشفى المنيعة انتهت صلاحيته منذ عشر سنوات تقريبا وهو يباشر عمله إلى حد الآن، لذا يجب ومن المستعجل إنجاز مستشفى جديد، فلا جهاز سكانير ولا جهاز (IRM) ولا أي شيء هو موجود!! أقرب سكانير إلينا على بعد 300 كلم، بمعنى أنه لو تعرض أحدهم إلى حادث، فإنه من الممكن أن يموت في الطريق.

مستشفى حاسي الفحل 60 سريرا، الحال نفسه، حوادث المرور كل يوم بهذا المكان، لذلك يلزمهم مستشفى، على الأقل.

ثانيا: قطاع الأشغال العمومية:

لا حديث عن التنمية، في ظل التأخر الذي يشهده هذا القطاع بالولايات الجنوبية عامة وبولاية المنيعة خاصة، وهنا أشير إلى الطريق الازدواجي شطر غرداية ـ المنيعة، الدراسة منذ 2014 إلى غاية اليوم والدراسة لم تنته! هذا الطريق الذي يشهد حركة مرورية كثيفة وضيق في الطريق، مما يؤدي إلى كثرة حوادث المرور. منذ 2014 إلى يومنا لم تكتمل الدراسة به، معالي الوزير، نعلم أنك جديد على رأس هذا القطاع، لكن عليك أن ترصد ميزانية معتبرة من أجل إنجاز هذا الطريق الازدواجي.

ثالثا: قطاع الفلاحة:

والذي يعتبر رهان الجزائر للسنوات القادمة، من خلال التوجه إلى الاقتصاد الأخضر، فولاية المنيعة تعتبر الرقم الفاعل في هذه الاستراتيجية وهذا باتفاق الجميع، إلا أن نقائص وعوائق كبيرة تشهدها الولاية ويعانيها منتسبو هذا القطاع، فيجب تخصيص مبالغ من ميزانية 2023 للمشاريع التالية: خاصة المخازن، معالي الوزير، فقد حرثنا كميات معتبرة من القمح وقد اقترب موعد الحصاد، أواخر شهر أفريل أو شهر ماي، لذا يجب أن تكون هذه المخازن والكهرباء والمسالك كذلك.

قطاع الشغل:

تبقى ولاية المنيعة، على غرار الكثير من الولايات في جنوبنا الكبير، تعاني من نقائص مزمنة، رغم مجهودات الدولة، وخاصة قرارات السيد رئيس الجمهورية، لفائدة العمال والمتقاعدين والبطالين، فولاية المنيعة تعاني، تحديدا، من عجز وكالة التشغيل عن إيجاد حلول مبتكرة لفائدة شباب المنطقة، حيث إن الطلب أكبر بكثير من العرض، وهذا الملف الحساس يتطلب تدخلا من الحكومة لتحريكه، من خلال اعتماد مقاربة سوسيواقتصادية.

ختاما، أذهب لقطاع السكن، ومن خلاله أشكر السيد وزير السكن على الزيارة الأخيرة التي قام بها لولاية المنيعة، والقرارات الفعالة والاستعجالية التي اتخذها لحل كل المشاكل العالقة.

وبهذا، أدعو جميع الوزراء إلى زيارة ولاية المنيعة، للوقوف على انشغالات قطاعاتهم واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة، وذلك من أجل تجسيد بوادر الجزائر الجديدة والتي نص عليها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد فؤاد سبوتة

شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون على عهد الشهداء ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيدة والسادة الوزراء،
الزميلات والزملاء،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

لقد أحسنت الحكومة عندما حافظت على سياسة الدعم الاجتماعي وعدم إقرارها لزيادات في المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، رغم التحديات الدولية التي يعيشها العالم، وبالتالي هي نقطة تحسب لها.

ودون الرجوع إلى التفاصيل التي جاء بها نص قانون المالية في جوانبه المختلفة، أود التركيز على بعض النقاط التي ألتمس من وزير المالية، وأمام مسمع السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم، إدراجها ضمن الخطط القطاعية.

المسألة الأولى: لقد عبّر السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون عن إرادته في القضاء على مناطق الظل، عبر مختلف ولايات الجمهورية، وهي الإرادة التي مكنت من رفع الغبن عن آلاف العائلات التي لامست تغييرات في حياتها اليومية، من خلال تجسيد مشاريع أو إتمام أخرى، سواء تعلق الأمر بإنجاز الطرقات أو توصيل الكهرباء والغاز إلى المناطق النائية، إلى جانب تزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب وتشييد مدارس ابتدائية جديدة ومطاعم مدرسية. لذا، نلتمس من الحكومة، ممثلة في وزير الداخلية، مواصلة هذا الجهد عبر تعيين مسؤول يقوم بالمراقبة والتفتيش الميداني، ليرفع بعدها التقارير الصحيحة للمسؤول المعني باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل المطروحة. وهنا، أود أن أجري إسقاطا على وضعية مناطق الظل في ولاية جيجل التي تحتاج فيها الكثير من المدارس إلى إعادة التأهيل والترميم وأخرى تفتقد مطاعم مدرسية، وهنا وجب التذكير بتشديد السيد الرئيس على مسألة توفير الظروف الملائمة لتمدرس أبنائنا.

المسألة الثانية: لقد تضمن نص قانون المالية للسنة المقبلة تسجيل العديد من المشاريع في قطاعات مختلفة، في سبيل تحسين ظروف معيشة الساكنة، بعد التحسن الذي سجلته البلاد في مداخيلها، لكن أود أن ألفت الانتباه إلى أن الضرورة تقتضي الإسراع في الانتهاء من المشاريع الجاري إنجازها والتي توقفت بها الأشغال تحت طائلة نقص الاعتمادات المالية، أولا، والتي تحتاج ـ أي هذه المشاريع أيضا ـ إلى إعادة التقييم من جديد، فالأولى والأجدر والأمثل هو تسوية المشاكل التي تحول دون استكمال هذه المشاريع الموزعة عبر مختلف ولايات الجمهورية، وبعدها يمكننا تسجيل مشاريع قاعدية وتنموية أخرى. وهنا أفتح قوسا لأحيي إرادة السلطات العليا في البلاد وعلى رأسها السيد عبد المجيد تبون، في إعادة بعث مشروع منفذ الطريق السيار جن جن ـ العلمة، ورفع كل العراقيل التي كانت تقف أمام تجسيد واحد من المشاريع الاستراتيجية للدولة، وقد لمسنا هذه الإرادة بالأمس، خلال زيارة وزيري الأشغال العمومية والنقل لولاية جيجل، أين حددت فيها المسؤوليات والأولويات والآجال، في سبيل الانتهاء من واحد من المشاريع التي طال انتظارها، مع الحرص والتنويه بما يقوم به المسؤول الأول عن الولاية، من متابعة دورية ودقيقة لتفاصيل المشروع، بالإضافة إلى بصيص الأمل الذي لاح في الأفق بخصوص توسعة ميناء جن جن مستقبلا، وهو الميناء الذي سيكون له الشأن الكبير في تطوير البلاد.

المسألة الثالثة: لقد أقرت الحكومة أيضا رفع التجميد عن العديد من المشاريع، وأعتقد أن أولوية الأولويات بالنسبة للحكومة اليوم هو رفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة، وهو القطاع الذي يحتاج إلى وقفة حقيقية ولنا في مخرجات الجلسات الوطنية حول إصلاح قطاع الصحة، التي أشرف عليها رئيس الجمهورية شخصيا، ما يمكّن من تحسين الأداء وتغيير ذهنيات التسيير إلى ذلك المعالجة السريعة لمشكل نقص الأدوية، خاصة تلك المتعلقة بالأمراض المزمنة، كمرضى السرطان. وفي هذا السياق، تحتاج ولاية جيجل إلى إعادة النظر في الخارطة الصحية وهي المسألة التي ندافع عنها منذ سنوات طويلة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير،

قبل أن أختم مداخلتي هذه، أعيد التأكيد وللتاريخ، أن مواصلة الاهتمام بقطاع المناجم، من شأنه أن يخلق لنا الثروة ومناصب الشغل ويغنينا بذلك عن البترول والغاز، بالنظر لما تزخر به بلادنا من معادن ومواد أولية أضحت مطلوبة بشكل واسع محليا ودوليا، دون إغفال الجهد المبذول في قطاع الفلاحة.
شكرا لكم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
والسلام عليكم.

السيد سالم بن مبارك

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،
معالي وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السادة الحضور،
أسرة الإعلام،
الجمع الكريم،
السلام عليكم.

ها هو اليوم بين أيدينا نص قانون المالية لسنة 2023، والذي يعتمد أساسا على وضع الأهداف والبرامج وهي خطوة إيجابية ميزت وضع التصورات والتبوّات التي رافقت نص قانون المالية لسنة 2023.

وقبل البداية، أود أن أعبر عن كامل سعادتنا وتشكراتنا لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي أعطى أوامر ومتابعة حثيثة عن وضع نص هذا القانون لكي يكون متكاملا، ولا يمس المواطن بضرائب جديدة تثقل كاهله، وإنما أبقى على التكافل الاجتماعي، بإرساء قواعد الدولة الاجتماعية بالجزائر الجديدة، وذلك من خلال استحداث منحة البطالة والزيادة في معاشات التقاعد والاعتناء بتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لمجابهة زيادة وغلاء الأسعار ومحاربة الاحتكار والمضاربة وغيرها من التدابير التي ترمي إلى تحسين الوضع المعيشي للأفراد، وهو ما أكد عليه في عدة لقاءات في مجالس الوزراء.

لقد أسهم بناء الجزائر الجديدة بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، في إنجاح العديد من التظاهرات الدولية، كان أهمها إنجاح القمة العربية، يومي الفاتح والثاني نوفمبر 2022، والتي أقيمت بالجزائر وكذا إنجاح المصالحة بين شتى الفصائل الفلسطينية (لمّ الشمل)، لهو دليل كافي على بروز الجزائر الجديدة في المحافل الدولية.

إن من واجبنا تقييم الإنجازات ومقارنتها بالأهداف المسطرة، وعليه، نثمن ما جاء به نص قانون المالية بسنة 2023.

لكن نرى أنه لم يأت بالجديد، على صعيد توجيه الأنشطة التجارية والصناعية بجنوبنا الكبير، خاصة، حيث إن الجزائر الجديدة والتي ترسي قواعدها تتطلب تنمية شاملة ودعما تفضيليا لمناطق الجنوب، حتى تكون هناك أنشطة، مقارنة بمناطق الشمال، ولفك الخناق عن المدن الشمالية. إن هاته المناطق بالجنوب تحتاج إلى تنمية شاملة كاملة بكل متطلباتها، ولن يتأتى ذلك إلا بتحفيزات جبائية وضريبية لكل الأنشطة المقامة هناك، مثال: لا يمكن لتاجر في العاصمة، بمحاذاة المستورد وبائع الجملة والميناء والموزع ومن دون نقل ولامصاريف نقل، أن يتساوى مع آخر بالجنوب، مثل ولاية أدرار وكذلك ولاية برج باجي مختار أو تميمون، التي تبعد عن العاصمة بحوالي 2500 أو 2600 كلم، كيف يستطيع شخص، أن يشحن بضاعة من الميناء، قيمتها حوالي 40 أو 50 مليونا، ويتنقل بها إلى غاية برج باجي مختار؟! كيف يكون بمقدوره ذلك، سيدي الرئيس؟! كيف يكون بمقدوره البيع، سيدي الوزير، مثله مثل التاجر الموجود في وهران أو عنابة أو الجزائر؟! لا يمكنه! لابد بل يتحتم عليه أن يسرق ويضر بالمواطن البسيط الذي لم يجد حتى حق أكله في هاته الولايات!!

وإضافة إلى مصاريف النقل لوصول البضاعة، وعليه، سيكون هناك عناء وجهد كبيرين على هذا الأخير والذي يبقى عرضة للضغط الضريبي المرتفع، وهو ما يدعوه إلى: إما العزوف عن النشاط أو التهرب والغش الضريبي، لابد لنا من إجراء يشجع المستثمرين من الشمال للقدوم إلى الجنوب، ألا وهو إلغاء الضريبة، إذا أردنا للجنوب أن يتقدم فعليا لابد من وضع إجراء تهيئة، من شأنه أن يرغبهم في ذلك.

ولذلك ما نوصي به أن يجسد في الجزائر بحلتها الجديدة بالجنوب، هو تشجيع الأنشطة بجنوبنا الكبير وإعفاؤها من الضرائب.

ومن هذا المنبر، ندعو رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والسيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم، والسيد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، والطاقم الحكومي، أن يعطوا عناية للجنوب الكبير فيما يخص الضريبة.

كما نطلب عقد اجتماع للحكومة بولاية أدرار، لأنها أصبحت أما لتميمون والبرج، ما هو موجود بأدرار، يمكن أن يكون في باقي الولايات العشر وضمنها ولابد أن تؤخذ انشغالاتها بعين الاعتبار، مثل خنشلة وتيسمسيلت.

أخيرا، سيدي الرئيس، نناشد السيد وزير الصحة، لإنقاذ الصحة في ولاية أدرار، وأن يولي عناية للمواطن من تفشي الأمراض، وكل ما يهم أن يولي عناية للصحة لولاية أدرار، هذا انشغال خاص بوزير الصحة. وشكرا سيدي رئيس المجلس، المجاهد الكبير.

السيد عمر دويم

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
الزملاء أعضاء مجلس الأمة.
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن اليوم نناقش نص قانون المالية لسنة 2023، حيث لاحظنا أكبر ميزانية مالية منذ الاستقلال، ما يعادل أكثر من 98 مليار دولار ونحن نثمن ما جاء به نص قانون المالية 2023.

أهم شيء جاءت به الميزانية، لا ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطن، ونثمن دعم القدرة الشرائية للمواطن وهو الأساس لضمان الأمن والاستقرار للبلاد، ونثمن كذلك رفع الأجور عن طريق مراجعة النقاط الاستدلالية، نثمن أيضا رفع منحة البطالة وتوسيع شبكة المستفيدين، ونثمن الزيادة في منح المتقاعدين.

نعم، من أجل إكمال إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى، نعم لتخفيف العبء الضريبي عن المواطنين.

نثمن استيراد العتاد الفلاحي، أقل من سبع سنوات، لتشجيع الفلاحين وضمان الأمن الغذائي للمواطنين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

عندنا مشكل كبير جدا في ولاية الوادي، ألا وهو شبكة الصرف الصحي، لاحظنا مؤخرا انفلات المياه القذرة وأصبحت شوارع الولاية مملوءة عن آخرها، إذ لابد من حل استعجالي لحل المشكل.

كذلك، السيد وزير المالية، كنا ننتظر اعتمادا ماليا لإنجاز الطريق الوطني رقم 48، الرابط بين الطريق الوطني رقم 3 وولاية الوادي، إذ تفاجأنا بالشطر المتبقي من هذه الطريق لم يدرج في قانون المالية! لما يعرفه هذا الطريق من حركة مرورية كبيرة وحوادث مرور مميتة، مع العلم أنه أنجز شطر 35 كلم وبقي جزء كبير، إذ لابد من اعتماد مالي آخر.

وشكرا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الغالي مومن

بسم الله الرحمن الرحيم، على الله نتوكل وبه نستعين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
السيدة الفاضلة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
تحية طيبة وبعد؛

من خلال مراجعتي لنص قانون المالية لسنة 2023، توقفت عند الكثير من النقاط التي وجب ذكرها، أهمها:

- الانتقال إلى ميزانية مبنية على الأهداف وهذا من الأهمية بمكان ومطابق للقانون رقم18 – 15.
- إرتفاع قيمة هذه الميزانية بحوالي 98 مليارا، وهي الأكبر منذ الاستقلال.
- إرتفاع نسبة ميزانية التسيير بشكل كبير وملحوظ، تمثل في:
- زيادة الأجور.
- زيادة العلاوة للمتقاعدين.
- منحة البطالة، وهذا بقرار من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وكذا ميزانية التجهيز التي شملت رفع التجميد عن الكثير من المشاريع وتسجيل مشاريع جديدة.

النقطة الموالية:

- توقع نسبة نمو تقدر بـ 4.1 ٪ حسب ما جاء به السيد وزير المالية.
- الاعتماد على سعر مرجعي للبترول ب 60 دولارا، بدل من 45 دولارا للعام الفارط.
- الحفاظ على القدرة الشرائية ودعمها، من خلال مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور.
- رفع منحة البطالة.

علاوة على تعزيز برنامج الاستثمار العام والخاص، وتعزيزه لضمان النمو الشامل.

بالمختصر المفيد، إن ما جاءت به الميزانية يحمل العمق الاجتماعي بامتياز، هذا لا يختلف عليه اثنان.

الرفع من الميزانية يعطي حركية في التداول بالسوق، كذلك المواطن الجزائري يكون مطمئن البال، من خلال عدم الزيادات في الرسوم والضرائب التي تنعكس على الحياة اليومية، فمنذ 3 سنوات تقريبا البلد لم يشهد أي زيادات - أعني الضرائب - مقارنة بكثير من الدول وخاصة المتقدمة منها، التي أصبح العيش فيها بصعوبة كبيرة، نتيجة لتقلب أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

سيدي الوزير،

هنا لدي بعض الملاحظات:

- المطالبة بتقديم الحصيلة للسنة الفارطة، أصبح ضرورة قصوى، على ألا يكون هناك تأخير، مما يؤثر على ضبط الميزانية الجديدة، هنا لدي سؤال، لعلّ المواطن الجزائري يجد فيه ضالته:
- ما هو الراتب الذي ترونه مناسبا لضمان حياة كريمة للعائلة الجزائرية؟

سيدي الوزير،

فيما يخص ميزانية التجهيز، أقترح النظر مستقبلا في تعديل هذه الكلمة، تعديل الميزانية على ما كانت عليه، ميزانية التسيير تبقى كما هي، يعني ميزانية التسيير تصرف سنويا، نسبة الاستهلاك في ميزانية التسيير تكون تقريبا 100 ٪، لكن نسبة الاستهلاك فيما يخص ميزانية التجهيز، هناك مشكلة كبيرة، سيدي الوزير، في بعض البلديات أو على مستوى الولايات هناك مشاريع مركزية، المشروع الواحد وخاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى، دراسته تقتضي من 6 أشهر إلى سنة والمناقصة الخاصة به تبقى من 4 إلى 5 أشهر، كيف لنا أن نعالج ميزانية التجهيز في سنة ؟!

نحن الآن في بعض الولايات نتكلم عن مشاريع مسجلة في سنوات 2014، 2016 و2018، لذلك، أنا، سيدي الوزير، لا أنتقد هكذا وفقط، إنما سأقوم بدراسة عميقة جدا بالاستشارة مع أساتذة من الجامعات الجزائرية وسأعطيك نموذج ما أراه مناسبا، لأنه لا يعقل أن ميزانية التجهيز تضبط كل سنة، في رأيي الخاص والمتواضع، في المشاريع الصغرى، نعم لا أرى مانعا بالنسبة للمشاريع التي لا تفوق سنة، أما المشاريع الكبرى هذه فتقدر بنسبة الإنجاز.

فيما يخص ميزانية التجهيز:

سيدي الوزير،

تبسة تشهد نقائص كثيرة، مثل باقي ولايات الوطن، تعاني نقصا حادا في شبكة الطرقات وخاصة المزدوجة منها، على غرار الطريق الرابط بين بئر العاتر، تبسة ولعوينات، الونزة، مما أدى إلى ارتفاع حوادث المرور المميتة.

تبسة بها نقص حاد في الماء الشروب، خاصة دائرة الشريعة القديمة وكذلك بئر العاتر وتبسة.

هنا لدي نقطة جد مهمة: تبسة ولاية منجمية بامتياز، لكن لا تجني إلا الغبار القاتل والمضر بالصحة، مما استوجب التفكير في اقتطاع نسبة رسوم أو نسبة من الفائدة تكون لصالح البلدية التي يقع بها المنجم، بدل من المديريات الموجودة خارج تراب الولاية....

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد محمد بلعياشي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية الفاضل، ومن خلالكم جميع أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
إطارات الدولة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، من أجل تحقيق السياسة العامة للحكومة وترسيمها على أرض الواقع، استجابة للاحتياجات الضرورية للشعب ومعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، على المنظور القريب للسنة المقبلة، إن شاء الله، وكلها خير وأمل وطموح، على أن تحدث تطورا حقيقيا وملموسا على جميع المستويات.

بعد اطلاعي وتعمقي في مضمون هذا نص، لاحظنا، كما لاحظ الجميع، أنه نص قانون مختلف عن قوانين المالية السابقة، لاعتباره قانون ميزانية أهداف، بالإضافة إلى كونه حافظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وهو ما جاء عاكسا لالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمام المواطنين، حيث نثمن هذه المكاسب، لاسيما الزيادة في منحة البطالة، وأجور العمال والموظفين، الضعيفة، ومعاشات التقاعد ودعم الفلاحة والفلاحين وفتح الاستثمار، من أجل النهوض باقتصادنا نحو التقدم والازدهار، ووضع سياسة اقتصادية حكيمة وراشدة، قوية ومتماسكة.

وعليه ولما سبق، وجب علينا استغلال هذه الإمكانيات والموارد وتوجيهها نحو الأهداف الأساسية والأولويات الهامة والمهمة، التي تعود على الساكنة ومواطنينا بالازدهار والتطور، مع تفعيل جميع آليات الرقابة والمتابعة.

ولاية تلمسان بـ 53 بلدية، جد فقيرة، في معظمها، و20 دائرة، تنتظر بفارغ الصبر الاستفادة من مختلف البرامج والأهداف المسطرة، لاسيما ذات الأولوية، نذكر منها على سبيل المثال، لقلة الوقت، بالنسبة لوزارة المالية:

1 ـ رفع التجميد عن حوالي 80 مشروعا مجمدا منذ 2014 في مختلف القطاعات الاستراتيجية، حيث نطلب من سيادتكم المحترمة، رفع التجميد الكلي عن هذه المشاريع وإغلاقها، لاسيما المتعلقة بالصحة والتربية والموارد المائية.

2 ـ بخصوص إعداد ومنح الدفاتر العقارية، كل الشكر موجه إلى مصالحكم، معالي الوزير، على الجهود المبذولة والذهاب بالسرعة القصوى إلى الرقمنة في منح الدفاتر العقارية، وتطبيق تعليمة السيد الوزير الأول المحترم، في منح الدفاتر العقارية في مدة لا تتجاوز الشهر، والمتابعة الشخصية من طرفكم لولاية تلمسان لرفع المشقة والغبن عن المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والموثقين.

3 ـ مصالح الجيش الوطني الشعبي، مصالح الجمارك الجزائرية ومصالح الأمن المختصة، قد وفقت إلى حد بعيد في القضاء نهائيا على ظاهرة التهريب في ولاية تلمسان، وهي مشكورة على الجهود، إلا أن النقطة الكيلومترية المعروفة بـ (35) تدعونا إلى إعادة النظر فيها وإيجاد حل النهائي لها أو تجميدها، حيث أصبحت تؤرق التجار والمواطنين على حد سواء.

4 ـ الإفراج عن القانون الأساسي للجمارك، والإسراع في برامج إصلاح البنوك، حتى تتواكب والتطورات الراهنة.

بالنسبة لوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، في هذا الباب أدعو السيد الوزير المحترم، إلى إيجاد الصيغة التنظيمية والقانونية التي تمكن من إعادة النظر في قانوني مستخدمي سيارات الإسعاف والنقل، للأمانة، أيضا أنقل إليكم انشغال أصحاب العقود المنتهية المعروفة باسم (pip) و (ADS)، وإيجاد حل نهائي لهم، بجعلهم أولوية في مختلف برامج التشغيل المباشر، من أجل الغلق النهائي لهذا الملف، تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

في مجال الاستثمار والصناعة:

إحياء مناجم العابد للزنك والرصاص، إحياء مناجم الرخام بن سكران وسيدي العبدلي، تفعيل مناجم الحديد بصبابنا ببلدية مرسى بن مهيدي.

سيدي الوزير المحترم،

في مجال الصحة:

الشكر موصول إلى السيد وزير القطاع على الإصلاحات المهمة وتجاوبه معنا في اهتمامات ساكنة ولاية تلمسان، لاسيما مرضى مركز مكافحة أمراض السرطان ببلدية شتوان، و 16مركزا آخر عبر الوطن، على أمل ضرورة تسجيل إنجاز هياكل أخرى، أضحت مطلب الساكنة، وتدعيمها بالعنصر البشري المكون والأجهزة والوسائل اللازمة، كسيارات الإسعاف، على سبيل المثال لا الحصر.

التسريع بفتح مصلحة الاستعجالات الطبية الجديدة التابعة للمستشفى الجامعي بتلمسان مقر، ومصلحة الاستعجالات بمغنية، تسجيل إنجاز مستشفى 120 سريرا ببلدية أولاد ميمون، تسجيل إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية بن سكران.

مشاكل الصحة على مستوى العيادة متعددة الخدمات لبلدية الحناية، ملف العيادة بـ 800 سكن المتوقف، توفير جهاز سكانير وسيارات الإسعاف بمستشفى الغزوات، دعم مستشفى الرمشي بمصلحة لطب الأطفال، التسريع في وتيرة مستشفى مرسى بن مهيدي، دعم مستشفى العابد بالوسائل والإمكانيات الضرورية.

بالنسبة لقطاع التربية:

السيدات والسادة الأفاضل،

أختم مداخلتي بالحديث عن قطاع التعليم، الذي أضحى يتطلب إصلاحا جذريا بالعودة إلى المناهج الفعالة التي كانت تزرع القيم الوطنية في النشء وتعزز غرس الهوية الجزائرية لدى الأطفال والمتمدرسين، مما يحقق الأمن القومي والثقافي والإيديولوجي للأمة الجزائرية، كما أن جودة التعليم ستكوّن لنا إطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي ومواجهة الأخطار والتحديات، كما قال العلامة الجزائري مالك بن نبي، رحمه الله: "شعب يتعلم، شعب لا يجوع ولا يستعبد".

وأخيرا، أوجه شكري للسيد رئيس الجمهورية، ومؤسسة الجيش الوطني الشعبي، ولأعضاء الحكومة، على الجهد الكبير الذي يقودونه في عملية الإصلاح الشامل، والمتربصين بالأمن الوطني ووحدته، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلان كتابيان

السيد علي طالبي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نص قانون المالية لسنة 2023، يعزز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، دون إدراج أية ضرائب جديدة قد ترهق كاهل المواطنين.

ويأتي نص هذا القانون استكمالا لمسار بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل التحديات التي يفرضها الوضع العالمي الجديد، مع مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية وبالأخص ما يتعلق بتنويع مصادر التمويل وحوكمة المالية العمومية وبعث الاستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل.

السيد الرئيس،

إن المتتبع للشأن السياسي يلاحظ بأن هناك إرادة سياسية للسيد رئيس الجمهورية، في إرساء الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد وبناء تنمية مستدامة، تجسدت من خلال مخطط عمل الحكومة، ومن خلال العديد من القرارات الهامة والجريئة المتخذة والتي تصب كلها في صالح المواطن والوطن، لذلك علينا أن نتحد كلنا، كبرلمانيين وحكومة وجمعيات وكل الفاعلين في المجتمع، لتجسيد البرامج المسطرة وتحقق الأهداف المأمولة والمنتظرة.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي وأن طرحت، خلال عرض قانون المالية لسنة 2022 وعرض بيان عن السياسة العامة، عدة ملاحظات واقتراحات بشأن واقع التنمية في ولاية الشلف، لحد الساعة مازالت الأوضاع على حالها، ومن ذلك نذكر: الطريق الرابط بين الشلف وتنس الذي لم تنته به الأشغال لحد الساعة، رغم أهميته لارتباطه بميناء تنس ودوره في تسهيل مرور البضائع والسلع وتنقل الأشخاص للولايات المجاورة، كما أقترح، بالمناسبة، إعادة فتح خط السكك الحديدية، الرابط بين الشلف وتنس، والذي كان موجودا منذ الحقبة الاستعمارية، الجسور والأنفاق موجودة، يبقى فقط تحديث وتركيب السكة.

السيد الرئيس،

هناك مجموعة من الاقتراحات، ارتأيت تقديمها كإضافة لما قدّم زملائي في المجلس، من شأنها الدفع بالتنمية والاقتصاد نحو الأفضل:

ـ فتح فروع بنكية جزائرية بالخارج لصالح الجالية وحتى المستثمرين.

ـ رفع التجميد عن مساهمات منح صندوق (FNPOS) والمقدرة بـ 50 مليونا، والتي كان يستفيد منها أصحاب السكن التساهمي والريفي، خاصة، حتى يتمكن هؤلاء من إتمام سكناتهم في ظل غلاء أسعار مواد البناء.

ـ القيام بعمليات تحسيسية عبر مختلف الوسائل الإعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي، لشرح أبعاد قانون الاستثمار، خاصة وأنه جاء بالعديد من الامتيازات والتحفيزات.

ـ مراجعة قانون التقاعد وإعادة العمل بنظام التقاعد النسبي، ذلك أن بعض الموظفين وصلوا 40 سنة عمل ولم يتحصلوا على تقاعدهم لعدم بلوغهم 60 سنة.

ـ الإسراع في تعميم عمليات الدفع الإلكتروني ورقمنة كل المعاملات التجارية.

ـ رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة تماشيا ـ على الأقل ـ مع الأجر القاعدي الوطني (SMIG).

ـ رفع مبلغ البناء الذاتي والمقدر بـ 70 مليونا إلى 100 مليون، كون المبلغ الحالي لا يمكن لصاحبه حتى من وضع أساسات المنزل (Les poteaux).

وفي الأخير، نأمل أن يحقق نص هذا القانون ما جاء من أجله، خدمة للبلاد والعباد.

شكرا والسلام عليكم.

السيد عبد الحق بن بولعيد

عملا بالأحكام الناظمة للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبين الحكومة، أتشرف بإحالة هذا التدخل الكتابي إلى معاليكم والموجه إلى السيد وزير المالية.

معالي الوزير،

كما تعلمون أن ولاية باتنة قد سبق لها أن استفادت من جملة من المشاريع المهيكلة التي كانت ولازالت مقتضيات التنمية بالولاية تتطلبها.

ولقد تم تسجيل هذه المشاريع ورصدت لها أغلفتها المالية، لكن ظروف الأزمة المالية التي عرفتها البلاد اقتضت تجميدها.

ولقد عرفت بعض الولايات التي جمدت بها مشاريع مهيكلة، انطلاقة من جديد، بعد البحبوحة المالية التي تعرفها البلاد حاليا.

وسؤالي لمعاليكم هو: هل تعيد السلطات المحلية بولاية باتنة طلب تسجيل هذه المشاريع من جديد أم تكتفي وزارتكم الموقرة بإعطاء إشارة انطلاقها ورفع التجميد عنها؟

ويتعلق الأمر بالمشاريع المهيكلة التالية:

ـ تراموای المدينة.

ـ المستشفى الجامعي.

ـ الملعب.

ـ الطريق الخارقة الرابطة بالطريق السيار.

ـ الطريق المزدوجة التي تربط مدينة باتنة بمدينة خنشلة.

تلكم، معالي الوزير، هي المشاريع المهيكلة التي استفادت منها الولاية ولم تر النور بعد، وهي كما ترون مشاريع لم تفرضها وتيرة التنمية بالولاية فحسب، بل تقتضيها سياسة التوازن الجهوي التي ما انفكت السلطات العليا بالبلاد تؤكد عليها.

تقبلوا، معالي الوزير، خالص الاعتبارات.

أوضح السيد لزرق بطاهر، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، أن نص القانون موضوع النقاش أتى برؤى مختلفة لتحقيق أهداف محددة على مدى 03 سنوات و هي منهجية غير مسبوقة، مما جعله يتماشى وتحقيق الأهداف المرجوة التي أكدنا عليها خلال مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، منوها بأنّ النص انتقل من ميزانية النفقات إلى ميزانية الأهداف وهو نمط ناجع في التسيير والمحافظة على المال العام.

أُثنى السيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي على نص القانون، الذي يستندُ على تعديل القانون الإطار لقوانين المالية، كنمط جديد من الحَوْكَمَة المالية التي ترتكز على ميزانية الأهداف والبرامج. كما نوه بخلوّه من أي رسوم وضرائب جديدة، مشيدا بقرارات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تثمين شبكة الأجور ومنحْ العاطلين عن العمل وتحيين منحْ التقاعد، ورفع التجميد عن المشاريع الإنمائية، مطالبًا بمنح الأولوية للمشاريع المتعثرة ولاسيما في القطاعات الحيوية، وبمزيد من الإجراءات لخلق مناصب شغل دائمة وحماية الفئات الهشة في مواجهة أساليب الاحتكار والمضاربة والتهاب الأسعار.

اعتبر السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي أنّ نص قانون المالية لسنة 2023 يُترجم التوازن الذي حقّقته الدولة بين مقدرات البلاد ومخططات التنمية واحتياجات المواطن من جهة، وبين الظرف الاقتصادي العالمي والتحوّلات الدولية الحاصلة؛ وأشار أنّ السيد رئيس الجمهورية يواصل نهجه وجهده في الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والطابع الاجتماعي للدولة من خلال حزمة إصلاحات اقتصادية عميقة بدأت تؤتي ثمارها في كل المجالات، وهو ما يُمثّل أولوية السياسة التنموية الوطنية للسيد رئيس الجمهورية.

وكان تدخل المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني خاتمة هذا النقاش، حيث أشاد السيد أحمد الصالح لطيفي، رئيس المجموعة بالنظرة الاستشرافية التي جاء بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتي جعلت الحكومة تعد مشروع قانون المالية لسنة 2023 على أساس ميزانية البرامج المستوحاة من مخطط عملها والاستراتيجية القطاعية، مثمنا هذه المقاربة الجديدة، داعيا إلى متابعة تنفيذها في الميدان، ومعربا عن أمل المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني في أن يكون لهذا النموذج الجديد الصدى الإيجابي على الواقع المالي بعيدا عن النموذج الكلاسيكي.

تدخلات المجموعات البرلمانية خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2023

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية لكتلة الأحرار):

الجزائر الجديدة كرست في نص قانون المالية الحالي مرجعية تاريخية مبنية على مبادئ ثورتـــنا المجيـدة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.
السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيد وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء، كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة إطارات الدولة المحترمون،
السيدات والسادة أسرة الإعلام المحترمون،
السادة الحضور المحترمون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على رسوله الكريم، لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا البقاء على العهد.

إن أحسن ما استهل به هذه المداخلة الكريمة وهي اقتباس قول شاعر الثورة، مفدي زكريا:

جزائر يا مطلع المعجزات
ويا حجة الله في الكائنات

ويا بسمة الرب في أرضه
ويا وجهه الضاحك القسمات

تتزامن مداخلتي هذه، أصالة عن نفسي ونيابة عن كتلة الأحرار في مجلس الأمة، مع شهر نوفمبر وما أدراك ما شهر نوفمبر المجيد والمبارك، لما يحمله من ذاكرة ومرجعية لأسلافنا وكرمز لوحدتنا، هذا الشهر الذي يجمعنا مهما كانت أوجه اختلافنا في الرأي والرؤى وهو مصدر فخر واعتزاز، وسيبقى هذا الشهر شعلة لا تنطفئ، شهر بمثابة نبراس ينير دربنا، وهو شهر كل التحديات، ها هو يحتفل الشعب الجزائري بالذكرى 68 لاندلاع ثورة التحرير الوطني. وبهذه المناسبة، اسمحوا لي، أصالة عن نفسي ونيابة عن كل أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار، أن أتقدم بأعز وأطيب التمنيات والتهاني إلى كل الأمة الجزائرية برمتها رئيسا وجيشا وحكومة وشعبا وأترحم على شهدائنا الأبرار رحمهم الله، يقول الله عز وجل، بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

«ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون» صدق الله العظيم.

وقوله تعالى:

«من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا»

صدق الله العظيم.

وأطال الله في أعمار مجاهدينا الأخيار، هذه الذكرى غرست فينا مبادئ وأخلاق وإرادة أسلافنا ودفعتنا إلى الأمام من أجل بناء جزائر جديدة، استلهمت من ماضيها مبادئ مليئة بالمثابرة، كدولة ثابتة ومستقرة وسيدة باقتصادها الواعد وبجبهتها الداخلية القوية والمحصنة والموحدة والمجندة لتحقيق الريادة في كل المجالات.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،

إن الجزائر الجديدة كرست في نص قانون المالية الحالي مرجعية تاريخية مبنية على مبادئ ثورتنا المجيدة، أي بيان أول نوفمبر، بأسس مسطرة بعيدة الرؤى برموز نوفمبرية لا يمكن الانحراف عنها أي "نوفمبر هو ظفر الأمة ومناط فخر الشعب وعزته"، وبهذه الركيزة بدأ مسار بناء الجزائر الجديدة بخطى مستقبلية وبمحطات مرتبة وهادفة، بدأت باستفتاء دستور نوفمبر 2020، واستهل حملته الانتخابية بشعار «نوفمبر 1954 للتحرير، نوفمبر 2020 للتغيير».

وهذا كان أول وثيقة نوفمبرية استهل بها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خريطة طريق لتحقيق الوعود الـ 54، التي ما اقترب تاريخ استكمالها وكانت أول محطة نوفمبرية سمحت بالدخول إلى عهد سياسي جديد، متمثل في تحقيق الممارسة السياسية بكل ديمقراطية وبعيدا عن المال الفاسد واسترجاع ثقة المواطن في الإدارة وبناء أسس ثابتة في استكمال مؤسسات الدولة وانتخاب مجالس محلية بعيدة عن شراء الذمم ومن أجل شفافية أكثر دقة، وهذا بسلسلة من الإصلاحات الشاملة التي جاءت في الوثيقة النوفمبرية، من أجل المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، وهذا ما نادى به بيان أول نوفمبر وما أراده أسلافنا في بناء دولة ديمقراطية، اجتماعية، مبنية على أسس العدل والمساواة بين جميع أفرادها.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

وهنا نحن اليوم نشاهد في الفاتح من نوفمبر 2022، الجزائر الجديدة أصبحت قبلة للدول العربية ومهدا لتحرير العرب من الاستبداد والتبعية الغربية في قراراتها السياسية، وهذا باحتضانها القمة العربية، بلم شتات كل الدول العربية، من جهة، ولم شتات وانقسام واختلاف الفصائل الفلسطينية، وتحقيق ما يسمى "بإعلان الجزائر" والمطالبة بمقعد دائم لفلسطين في الأمم المتحدة وهذا ما يثبت بأن الجزائر بقيت ولا تزال على العهد كقبلة للثوار، من أجل مساندة القضايا العادلة، وتسعى من أجل استقلال دولة فلسطين في حدود 67 عاصمتها القدس الشريف، من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الجزائر بمواقفها الثابتة وتقدمها بطريقة استراتيجية حكيمة بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، فإن هناك عروضا من دول شقيقة وصديقة بدعوى الانضمام إلى عدة منظمات دولية وهذا لمكانة الجزائر الاستراتيجية والطاقوية والاقتصادية منها منظمة «البريكس».

السيد الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

إن السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وبخطى ممنهجة ومستقبلية يسعى إلى القضاء على كل الممارسات والمخلفات التي أخذت الجزائر إلى ظلام مجهول بتحقيق الوعود الـ 54، من أجل استرجاع كرامة المواطن الجزائري وتحقيق أمنه الغذائي وترتيب البيت وفرض منطق الصرامة والاستثمار في الجانب البشري لبناء جزائر جديدة وعصرية، قادرة على حفظ أمن الوطن ووحدة شعبه وترابه وسيادة قراره وصون كرامته وهذا للتقدم نحو الأفضل، لأنه لا اقتصاد ولا تنمية ولا عزة في ظل اللاأمن.

ومن هنا نشيد، نحن ككتلة للأحرار، بالدور المحوري والرئيسي، الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وكل الأسلاك الأمنية الأخرى، على التضحيات الباسلة، كحماة الوطن والمرابطين على حدود هذا الوطن، من كل الأخطار الداهمة، في ظل التحديات والتغيرات الجيوسياسية الواقعة في المنطقة.

ومن هذا المنبر، سيدي الرئيس، فإن هذا هو موقف كتلة الأحرار بمجلس الأمة على كل الخطوات السياسية محطة تلو الأخرى، التي سعى إلى تحقيقها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من أجل الاعتماد على المرجعية التاريخية النوفمبرية في تشييد جزائر أفضل، كما حلم بها الشهداء وسعى إلى تحقيقها المجاهدون الأخيار.

ومن جهة أخرى، أهنئ كل أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار على مداخلاتهم القيّمة التي تصب في مسعى بناء دولة عصرية ديمقراطية بنظرة مستقبلية، هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن مساعي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في الإصلاحات السياسية بلغت المغزى المرجو منها وهو تحقيق مجالس حرة مستقلة برؤى مستقبلية واعدة.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، نقدم تشكراتنا الخالصة للسيد رئيس مجلس الأمة، الأب المجاهد صالح ڤوجيل، على توفير المناخ الحسن للجان والكتل وأعضاء مجلس الأمة للقيام بمهامهم على أحسن وجه؛ ولا يفوتني أن نشكر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئيسها وأعضائها على المجهودات المبذولة في دراسة ومناقشة نص هذا القانون وإعطاؤه الوقت اللازم لتحقيق غايته النبيلة من ذلك.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

لقد جاء في نص قانون المالية والميزانية لسنة 2023، المقدم أمامنا للنقاش، في ظل هيكل جديد لدراسة ميزانية الدولة، وفقا للقانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 22 ذو الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

وبموجب هذا القانون العضوي، أصبحت قوانين المالية والميزانيات تحضر وفقا لأطر منظمة ومدروسة وتكريسها في ظل موازنة النفقات، كما هو في ظل القوانين المالية السابقة، حيث توجه إلى تحقيق النتائج وفقا لأهداف محدودة وهذا ما يثمن هذا الإنجاز القيم من طرف الحكومة، كما نثمن المجهودات الجبارة لإطارات الوزارات ومسؤولي المؤسسات لما بذلوه تأثيرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا نجد أن نص هذا القانون أتى برؤى مختلفة لتحقيق أهداف محددة، بناء على خطط حالية

ومتوسطة، كما جاء في نص القانون 2023، وتقديرات للسنتين 2024 ـ 2025، وهذا لتحقيق أهداف واضحة مرجوة من أجل بناء دولة عصرية مستقبلية في ظل التحولات والرهانات والأهداف المرجوة منها.

إن هذه الخطة الجديدة لتحضير مشروع قانون المالية على المدى المتوسط أقصاه 3 سنوات، تعتبر منهجية غير مسبوقة في بلادنا المتضمنة آليات لتحضير الميزانية، وأن مشروع قانون المالية لهذه السنة قد تم تقديمه في الآجال القانونية وبأهداف مرجوة منه، بحصص وبتقييد الاعتمادات وفقا للمادة 75 من القانون العضوي للمالية.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف بالعالم، وكذا الحرب الأوكرانية الروسية وانعكاساتها على الجزائر، والتوترات الاقتصادية والمالية الحادة بسبب جائحة كورونا، التي كان لها أثر سلبي على ارتفاع الأسعار في العالم للمنتجات الغذائية، وكذا سلاسل الإمدادات، واصلت الجزائر تقدمها في إنعاش اقتصادي متنوع بتنويع المنتجات وتطوير الاقتصاد بعيدا عن الريع البترولي، وتعزيز عائدات المحروقات ورفع الصادرات خارج المحروقات، مما أدى بالدولة إلى تحضير نص قانون المالية لسنة 2023 في أريحية مالية، مقارنة بالسنوات المالية السابقة وهذا من أجل موازنة مالية للدولة.

وبعد تفحصنا نص هذا القانون، وجدناه يتماشى وتحقيق الأهداف المرجوة التي تمت المصادقة عليها في بيان السياسة العامة للحكومة، المقدم لنا، وفي هذا الإطار، حمل هذا النص في طياته كل توجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون والتي تنص على:

- تسهيل وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة.
- تحقيق ورفع قيمة الصادرات بعيدا عن المحروقات.

- خلق فرص العمل واستمرار عجلة النمو.

- تعزيز المكاسب الاجتماعية للمواطن، للحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وترشيد النفقات العمومية وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

وكل هذا يجعل من كتلة الأحرار تثمن وبقوة كل ما جاء في التدابير الجديدة التي جاء بها نص قانون المالية لسنة 2023، والتي تتماشى وتنفيذ الالتزامات الـ 54 الخاصة بالسيد رئيس الجمهورية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

ومما تم قوله سابقا، فإن نص قانون المالية هذا ولما تضمنه في شقه الاقتصادي وتماشيا وسنة الإقلاع الاقتصادي ووفقا لما جاء به من أجل تعزيز إجراءات استقطاب المستثمر الأجنبي، فإن أهمها:

- تخفيف إلزامية إعادة الاستثمار من المبالغ الموافقة للإعفاءات والتخفيضات، وهذا بعنوان الضريبة على أرباح الشركات، والرسوم على النشاط المهني الممنوح في إطار الشركات الناشئة.

- إعفاء تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات من الضريبة على أرباح الشركات.

- إعادة تصنيف الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون رقم أعمال لا يتجاوز 5 ملايين دينار، وذلك بالنسبة للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، وإخضاعهم للضريبة الجزافية الموحدة.

- زيادة الضريبة على عملية الاستيراد للأجهزة الإلكترونية للتبغ وكذا بيع وتوزيع التبغ، من جهة، ومن جهة أخرى، على مبالغ الغرامات لبعض المخالفات المنوه بها لبعض الأنشطة.

وكما يجدر التنويه إلى بعض الإجراءات التي جاء بها نص هذا القانون، فيما يخص مكافحة التهرب الجبائي ومحاربة الغش، المتمثلة في توسيع الرقابة الجبائية على الثروات للأشخاص الطبيعيين، المقيمين وغير المقيمين في الجزائر، مع تمديد فترة التقادم الرباعي في حالة القوة القاهرة التي تعرقل الرقابة الجبائية، فضلا عن تحيين مبالغ الغرامات المطبقة على جميع المخالفات القانونية والتنظيمية. كما جاء في نص هذا القانون إدراج تدابير من طرف السيد رئيس الجمهورية، من أجل تشجيع الاستثمار، لاسيما في ميدان الفلاحة، وهذا لفرض ترخيص على جمركة الخطوط والوسائل المستعملة والمعدات والآلات والأدوات الفلاحية التي يقل عمرها عن 5 سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نحن، في كتلة الأحرار، نثمن القرارات الشجاعة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، التي كانت من المطالب المتكررة للمواطن الجزائري والمتمثلة في استيراد السيارات النفعية والسياحية التي يقل عمرها عن 3 سنوات، فإننا نبارك هذا القرار الذي حتما سوف يساعد على خفض سعر السيارات وتعزيز الحظيرة الوطنية.

من هنا، فإن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023، الذي انتقل من ميزانية النفقات إلى ميزانية الأهداف، هو دليل على حسن التسيير والمحافظة على المال العام وتحقيق الأهداف المرجوة منها، بعد الدراسة الدقيقة والممنهجة، ذات النظرة المستقبلية الواعدة، دون تبذير أو الصرف العشوائي للمال العام،كما كان في الأعوام السابقة.

السيد الرئيس المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،

إن الارتفاع في الميزانية، بخصوص النفقات لسنة 2023، عوض السنوات السابقة هو خير دليل على حرص الحكومة، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، على المحافظة على كرامة المواطن والقدرة الشرائية وتأمين الأمن الغذائي له، من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم التنمية المستدامة للمناطق المحرومة وكذا مناطق الظل والربط بين كل مناطق الوطن بجميع الشبكات من طرقات وغاز وماء وهذا حرصا على التنمية والوعود المقدمة من طرف السيد الرئيس.

إن هذا الارتفاع في ميزانية النفقات وخاصة نفقة التسيير لسنة 2023، بنسبة26.9 ٪، جاء ناتجا عن تغطية تعديل الشبكة للنقطة الاستدلالية للرواتب وزيادة في الاعتمادات لتغطية تأمين منحة البطالة وهذا ما جاء في توجيهات السيد رئيس الجمهورية، في آخر اجتماع للمجلس الوزاري، وكذا إعانات التسيير لصالح المؤسسات الاستشفائية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، العلمي، التكنولوجي، تغطية رفع منحة التقاعد ومساعدة صندوق الضمان الاجتماعي ومساعدة وإعانة ودعم ميزانية صندوق التضامن للجماعات المحلية.

إن اقتراح دعم اعتمادات احتياطية قدرت بـ 1376 مليار دج في سنة 2023، تسمح بتغطية النفقات غير المتوقعة، فيما يتعلق بتعديل النقاط الاستدلالية ورفع منحة البطالة ومنحة التقاعد وإصلاح الدعم والإدماج للشباب المتعاقدين.

إعادة تقييم المشاريع الجارية وإعادة بعثها وهذا خاص بميزانية التجهيز والزيادة التي قدرت بـ 2.7 ٪ وهذا من أجل إتمام المشاريع قيد الإنجاز ورفع اليد عن المشاريع المجمدة وتسليم المشاريع المبرمجة لسنة 2023.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي وزير المالية المحترم،

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها العالم، من غلاء المعيشة والمتغيرات القارية والإقليمية الصعبة، فإنه يجب على الجزائر التفكير في ظل اتباع حوكمة مالية ممنهجة ومستقبلية وانتهاج سياسات حكيمة في ظل تحقيق الأهداف وبعيدا عن النفقات العشوائية للمال العام، مع ترشيد النفقات، فإننا نحن في كتلة الأحرار، نوصي بما يلي:

- عصرنة ورقمنة قطاع السياحة بما هو موجود على الساحة الوطنية.

- تكثيف الرقابة على الأسعار من أجل القضاء على المضاربة.

- التكثيف من توزيع السكن الريفي من أجل منع النزوح الريفي إلى المدن والمحافظة على الساكنة الريفية، مع رفع الإعانات المالية حسب طبيعة المنطقة.

- مرافقة الفلاحين وذلك بإشراك الجامعات والمراكز العلمية، لتطوير الإنتاج الفلاحي وعصرنته ومراكز متابعة السقي والمحافظة على الثروة المائية.

- إشراك المعهد الوطني للبحث العلمي في تحضير السياسة المالية والاقتصادية للبلاد وفقا لأهداف علمية ودقيقة.

- إعطاء أهمية لقطاعي التربية والصحة، وذلك بإدخال الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة؛ وهذا من أجل قطاع تربوي وصحي عصري ومتقدم وهذا ما يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة.

وفي الأخير، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، ولكل ما سبق ذكره، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2023، على المدى القصير وكذا تقديرات سنتي 2024 ـ 2025 على المدى المتوسط، وهذا في ظل الرهانات الصعبة التي يمر بها العالم، ونحن نثمن كذلك كل الجهود المبذولة من طرف السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في بناء جزائر جديدة قوية باقتصادها، وآمنة بجيشها، ومثابرة بمؤسساتها، وثابتة المواقف بدبلوماسيتها، ومتطورة بجامعاتها، وصامدة بمرجعيتها النوفمبرية، وحافلة بقيادتها الرشيدة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، نفنى وتحيا الجزائر، ونشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي)

نثمن خلو نص القانون من أي رسوم وضرائب جديدة، بما يراعي الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة وحماية القدرة الشرائية

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تشهد الجزائر سلسلة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، بفضل الخيارات الاستراتيجية الكبرى للدولة الجزائرية وتوفر الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي استطاع منذ مطلع 2020 إطلاق برنامج شامل لإحداث التغيير المنشود وتحقيق التنمية المستدامة وتوحيد القوى السياسية والمجتمعية الحية حول مشروعه الطموح.

وقد بينت الوقائع أن عودة الجزائر إلى الواجهة الدولية للعب الأدوار الريادية، قد أضحى واقعا ملموسا وحقيقة ماثلة للعيان، بعدما فرضت بلادنا منطق الندية في التعامل مع الدول والحكومات، وعلى مستوى التعاون الاقتصادي مع مختلف الأطراف وتنويع الشركاء في إطار الشراكات المربحة والخلاقة للثروة.

ولم تنقض السنوات الثلاث الأولى لعهدة رئيس الجمهورية، حتى تحولت بلادنا إلى محج للقادة والزعماء العرب والأفارقة والغربيين، وقد حققت نجاحا دبلوماسيا باهرا، في سبيل مسعى لمّ الشمل العربي والتعبير بصدق عن انشغالات الشعوب العربية وآمالها، وفق مقاربة واقعية وقابلة للتنفيذ تضمنها "إعلان الجزائر" الذي شدد على محورية القضية الفلسطينية وإصلاح الجامعة العربية، لبلوغ أهداف الأمن العربي الشامل بكل أبعاده.

وإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نثني على هذه الخيارات الاستراتيجية للدولة وفق التوجيهات الجديدة والرؤية الاستشرافية للسيد رئيس الجمهورية، كما نحيي الجيش الوطني الشعبي، وكافة مؤسسات الجمهورية على المجهودات الجبارة في سبيل حماية الوطن من كل المخاطر والتهديدات، من أجل تثبيت دعائم الاستقرار السياسي، الذي ننعم به، بفضل الله تعالى، أولا، وبفضل شرفاء الوطن والمخلصين، استقرار تعزز باستكمال بناء الصرح المؤسساتي، وها نحن نشهد مرور عام على الانتخابات المحلية، وبعد أيام سنطوي عاما على انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.

السيد الرئيس،

ينزل إلينا نص قانون المالية الجديد لسنة 2023، في ظروف سياسية واقتصادية ودولية خاصة، إثر صدور النصوص القانونية في القطاع الاقتصادي وهي:

- قانون الاستثمار.

- القانون المحدد للمناطق الحرة.

- قانون المقاول الذاتي.

- القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

- القانون المتعلق بالوظيفة العمومية.

وهي قوانين مهمة لارتباطها بقطاع الاستثمار والعمل، وبالتالي، بيوميات المواطن واهتماماته وانشغاله بالأمن الغذائي، الذي يشكل أولوية الأولويات للأمم المنشغلة باستقلالية قرارها الاقتصادي لتعزيز سيادتها واستقلالها الوطني.

كما يأتي ذلك في سياق تصور شامل وأكثر واقعية وموضوعية، تم اعتماده بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2022، المستند على السعر المرجعي لبرميل النفط 60 دولارا بدلا من 45 دولارا.

السيد الرئيس،

إنه بالنظر إلى أهمية القانون وطبيعته، فإن مسؤوليتي السياسية تفرض عليّ - في هذه السانحة - التركيز على القضايا الوطنية ذات الاهتمام الواسع، تاركا بذلك التفاصيل المحلية إلى العمل النيابي وفق الآليات المعروفة.

وإنني أنتهز الفرصة لأتقدم بتشكراتي باسم حزبي "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى الوزير الأول، الذي أرسل إلى ولاة الجمهورية يأمرهم فيها بتخصيص جلسات للإنصات إلى ممثلي الشعب في البرلمان بغرفتيه، بغرض حلحلة عدة ملفات وقضايا حتى لا ترهق الحكومة بالانشغال بها، إذ لها من مسؤولية الاهتمام والتخطيط والعمل التنفيذي ما يجعلها تخصص كامل جهدها لمواجهة التحديات الكبرى على المستوى الداخلي والخارجي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أثناء مناقشتنا بيان السياسة العامة للحكومة شهر أكتوبر الماضي، سألت مجموعتنا البرلمانية، وفي حضوركم، الحكومة عن الإجراءات المتخذة لمواجهة الفيضانات ونكبات الاختناق بالغاز وما يسمى بالقاتل الصامت، وخاصة في ظل العجز

المسجل بعدد من البلديات، التي تفتقد للمعدات والإمكانيات اللازمة لتهيئة الإقليم.

وطالبنا حينها الحكومة بتحيين وتفعيل أجهزة اليقظة والإنذار بالشكل اللازم.

وفي هذا الإطار، فإن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، يحيي وزير الداخلية على تفاعله مع مطلبنا المذكور أعلاه، وإطلاقه حملة واسعة بمشاركة عدة قطاعات وزارية وولاة الجمهورية، للتحسيس بمخاطر استخدام الغاز والاختناقات ورفع منسوب الوعي الجماعي بقواعد السلامة ومجابهة التأثيرات الخطيرة على صحة المواطنين وممتلكاتهم الخاصة والعامة.

وبذلك، يثبت السيد وزير الداخلية أنه جدير بالثقة الرئاسية وأنه رجل ميدان يصغي للطبقة السياسية ويتجاوب معها، وندعو بقية الوزراء إلى أن يقتدوا بهذا السلوك السياسي والحكومي المسؤول.

ومرة أخرى، نسجل بكل أسف، بطئا في تنفيذ القرارات والتعليمات، إضافة إلى مشكل اتصال مؤسساتي، تحولت إلى فراغ مثير على مستوى بعض الدوائر الحكومية والهيئات العمومية، فراغ يغذي الإشاعات ويثير الاستياء ويزرع أجواء من الريبة والارتباك وغياب الثقة والغموض حول المستقبل.

وعلى الحكومة أن تحل معضلة الاتصال المؤسساتي، بما تملكه من وسائل وإمكانيات، لمواكبة التحولات الرقمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المتسارعة في الجزائر والعالم.

السيد الرئيس،

إن نص القانون الذي بين أيدينا اليوم، يستند على تعديل القانون الإطار لقوانين المالية، كنمط جديد من الحوكمة المالية التي ترتكز على ميزانية ثلاثية السنوات، قائمة على الأهداف والبرامج ورؤية واضحة المعالم للأريحية المالية النسبية.

وعليه، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:

- نثمن خلو نص القانون من أي رسوم وضرائب جديدة، بما يراعي الحفاظ على البعد الاجتماعي للدولة وحماية القدرة الشرائية.

- نشيد بالقرارات الشجاعة لرئيس الجمهورية في الزيادة بشبكة الأجور ومنح العاطلين عن العمل وتحيين منح التقاعد، ونطالب بالمزيد من الإجراءات لخلق مناصب شغل دائمة وحماية الفئات الهشة في مواجهة أساليب الاحتكار والمضاربة

والتهاب الأسعار.

- ننوه برفع التجميد عن المشاريع الإنمائية ونطالب بمنح الأولوية للمشاريع المتعثرة ولاسيما في القطاعات الحيوية وذات العلاقة بالبنية التحتية.

- نثني على تضمن النص الذي بين أيدينا، لتدابير جديدة، غايتها تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتشجيع الفلاحين على استيراد الجرارات ووسائل ومعدات الإنتاج الزراعي، مع مطالبتنا بإعفائهم من الرسوم الجمركية.

وعليه، فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تحث الحكومة على اتخاذ مزيد من الإجراءات، من أجل استقلالية القرار الاقتصادي للدولة الجزائرية.

وعليها أيضا، القيام بما يلزم لتشجيع الاستثمارات وعصرنة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والموارد الصيدية والصناعات التحويلية، وتطوير خدمات السياحة، والطاقات المتجددة، من أجل ترقية الصادرات، وتقليص فاتورة الاستيراد.

وفي هذا السياق، تأسف مجموعتنا البرلمانية لعدم وجود مخصصات مالية كافية لتطوير قطاع الري والمياه ونطالب بوضع استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الموارد المائية، لمواجهة عجز الدولة المسجل في هذا القطاع، بسبب فشل السياسات المائية السابقة.

ونلفت الانتباه إلى ضآلة ميزانية الاستثمار المرصودة لقطاع الأشغال العمومية والري والمنشآت الكبرى، مقارنة بالمشاريع العديدة المهيكلة وذات الأولوية التي تنتظر الإنجاز والتجسيد.

السيد الرئيس،

وباعتماد الحكومة أضخم ميزانية منذ الاستقلال، فإننا ندعو إلى ضرورة اتباع أنجع أساليب الشفافية في التسيير وإجراءات حذرة في مجال الإنفاق العمومي واستغلال الوفرة المالية لخلق اقتصاد منتج وتنافسي.

ورغم التدابير الجديدة، فإن التوجس يظل قائما، من استمرار هاجس عجز الميزانية الذي بلغ حوالي 5900 مليار دينار، في غياب استراتيجية تحدد بدقة مصادر تمويل هذا العجز، إضافة إلى غياب رؤية حكومية واضحة لرقمنة التحصيل الضريبي، من خلال التحول إلى النظم الإلكترونية التي تؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة الأداء ومحاربة التهرب الضريبي، وحل معضلة السوق الموازية التي مازالت ترهق تقدم الاقتصاد الوطني؛ ما المانع إذن، السيد وزير المالية، من استيراد تجارب ناجحة في هذا المجال؟!

كما أننا نأسف أيضا، لعدم تضمن أحكام نص قانون المالية الجديد، لأي ترجمة للإصلاحات الخاصة بالجباية المحلية، والمدرجة في مشروع قانون البلدية.

السادة ممثلو الحكومة،

إنكم تعلمون أن المسؤولية السياسية والانتخابية الملقاة على عاتقنا تقتضي منا الإشارة إلى نقاط القوة ومواطن الضعف لاستدراك النقائص المسجلة، تجنبا لأية تصويبات محتملة أثناء تطبيق القانون حين يصبح ساري المفعول، فإن المرجو منكم هو الأخذ بمقترحاتنا وملاحظاتنا مأخذ الجد والاهتمام.

وباسم أعضاء المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ندعوكم أن تبذلوا قصارى الجهود، لأجل تنظيم مشّرف لبطولة كأس أمم إفريقيا للمحليين، والتي لم يعد يفصلنا عنها سوى أسابيع، إذ إن الإمكانيات التي سخرتها الدولة قادرة على تنظيم أكبر التظاهرات الرياضية، حين يكون التسيير رشيدا والهدف واضحا والأمر مسنود إلى أهله في الميدان، لأن الرياضة ليست مجرد لعبة، بل هي قصص نجاح وتحديات بأبعاد حضارية وسياسية، مثلما نشاهده في بطولة كأس العالم 2022، المنظمة بمقاييس عالمية واحترافية بدولة قطر الشقيقة.

تلكم هي، القناعات والمقترحات، التي وددنا عرضها عليكم، في كنف الشفافية والديمقراطية، وفي إطار الضوابط القانونية الناظمة للعلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة.

وشكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي)

علينا اليوم إلا أن نرفع التحدي ونكسب الرهان عن طريق الإخلاص في العمل، وأن نحافظ على أموال الشعب ونحميها من سرطان الفساد

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء، كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة، من كل الأطياف والعائلات السياسية،

رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

أسرة الإعلام المرئية، المسموعة والمكتوبة،

مرافقو القطاعات الوزارية، وإطارات وموظفو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن نص قانون المالية لهذا العام يدعو إلى مزيد من الفخر ويحفز على الكثير من التفاؤل والسعي، ويزيد الثقة التي تتوطد أكثر كل يوم بين الشعب وقيادته الرشيدة، تجمعهما النية الصادقة والعزم والإصرار على استكمال بناء الجزائر الجديدة، كما وعد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وأرسى دعائمها قولا وعملا وفعلا.

فالجزائر، الحقيقة، التي تكتمل صورتها بعد كل مرحلة وهي الآن تترآى لنا أجمل وأوضح، بعد حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية العميقة التي أعقبت التعديل الدستوري وتجديد المؤسسات، فكانت 2022، بحق سنة الإصلاحات الهيكلية لإعادة بناء الدولة الجزائرية، كما صرح بذلك السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن نص قانون المالية الذي نناقشه اليوم، ليس مجرد تنظيم تشريعي يرتب ميزانية الدولة حسب القطاعات، بل أكثر من هذا، إنه أصدق معيار لقياس مدى الانسجام والتوازن الذي حققته الدولة، بين مقدرات البلاد ومخططات النمو واحتياجات المواطن، وبين الظرف الاقتصادي العالمي والتحولات الدولية الكبرى التي زعزعت الأمان المالي لكثير من الدول، لاسيما بعد مرحلة صحية حرجة فرضها انتشار كوفيد 2019 المستجد، مع ركود اقتصادي خطير وتقلبات مقلقة لسوق النفط والعملات، جراء التوترات السياسية والأمنية العالمية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن بعض الشعوب تنتفض ضد رفع الأسعار والضرائب التي تثقل كاهل مواطنيها، لكن تواصل قيادتنا الحكيمة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية جهودها الكبيرة، للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وذلك من خلال حزمة إصلاحات اقتصادية عميقة، نلمس ثمارها في كل المجالات إذ امتنعت عن إدراج ضرائب جديدة، رغم أن هذا الإجراء هو أسهل طريق تبنته الكثير من الدول من أجل استدراك تراجع رصيدها المالي وتقليص عجز موازناتها، فالدولة الجزائرية نأت بنفسها عن إرهاق جيب المواطن بالتزامات جديدة، على العكس تماما، أبقت، رغم الانكماش الاقتصادي العالمي المرعب على الدعم الاجتماعي للقطاعات والمواد الاستراتيجية، من أجل حماية القدرة الشرائية وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وهو ما يعتبره رئيس الجمهورية من أولويات السياسة التنموية الوطنية، وأكبر دليل هو أمامنا اليوم، فقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2023، تعبئة موارد مالية كبيرة هي الأضخم في تاريخ البلاد، من أجل تجسيد تدابير اقتصادية واجتماعية، هدفها تهيئة الأرضية المناسبة لإعطاء انطلاقة اقتصادية حقيقية في البلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، عبر خلوها من أي ضرائب جديدة على المواد الاستهلاكية أو الطاقوية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إنه لمن الإجحاف أن ينكر الجاحدون مساعي وإنجازات الدولة، تجاه مصلحة المواطن في ظرف اقتصادي عالمي جد حساس وجهودها الجبارة من أجل حماية قوت الجزائريين من الاستغلال والتلاعب، وذلك من خلال القضاء على كافة أشكال المضاربة والعمل على استقرار وفرة المخزون الاستراتيجي للمواد واسعة الاستهلاك، بالإضافة إلى التدابير التي أمر بها رئيس الجمهورية، بخصوص رفع الأجور ومنحة التقاعد لتستفيد فئتا الموظفين والمتقاعدين من زيادة توفر مزيدا من الأمان المالي والوظيفي وتسهم في ترقية الحياة الكريمة التي تنشدها الدولة لكافة مواطنيها؛ وفي هذا الإطار، نشيد بالعناية الفائقة التي توليها الدولة للشباب الذي لم يلتحق بعد بميدان العمل، عن طريق إقرار

منحة البطالة، وننوه بالتزام الحكومة بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، برفعها وتوسيع دائرة مستحقيها لتشمل فئات أخرى بعد رفعها وفقا للتوازنات المالية، في إطار برنامج وطني تضامني وتحفيزي لمرافقة طالبي العمل، الطابع الاجتماعي للدولة خط أحمر في الجزائر الجديدة، لمسنا ذلك خصوصا خلال الأزمة الصحية العالمية، التي ضربت أسس الرحمة والتآزر تجاه الفرد في كثير من بلدان العالم، في حين تعاملت قيادة بلادنا مع الوضع بكثير من الصبر والتفهم والتعاون والتضامن بين الشعب ومؤسساته، من خلال المحافظة على مناصب الشغل وصرف منح إضافية وتعويضات مالية لتخفيف حدة الخسائر الناجمة عن إجراءات الإغلاق والحظر الصحي.

وفي سياق الحديث عن الشباب الذي تزخر وتفخر به الجزائر، نعتز بالمكانة التي بوأتها إياه قيادتنا الرشيدة، باعتبارهم عماد التغيير الذي باشرته الجزائر من أجل الانتقال الاستراتيجي بنجاح وفاعلية من الاقتصاد الريعي القائم على النفط إلى اقتصاد المعرفة القائم على عقول الشباب وقدراتهم الابتكارية العظيمة وإبداعاتهم الخلاقة في مجال الرقمنة والتكنولوجيا.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

إن خطوات بلادنا المحققة حتى الآن في مجال الخدمات الرقمية المصدرة إلى الخارج وفق إحصائيات دقيقة، مع ارتفاع المنحى التصاعدي لحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، تبعث على الارتياح وتؤكد على صحة هذا المسار الذي نراهن عليه، للخروج نهائيا من التبعية الأجنبية في مجال المعلوماتية والرقمنة ومن التبعية النفطية التي تخضع خططنا التنموية الوطنية إلى تقلبات السوق الدولية الهشة.

إن نص قانون المالية لهذا العام، والذي جاء استثنائيا بالنظر إلى ضخامة الميزانية المقترحة من قبل الحكومة، لمواجهة مختلف التحديات والالتزامات المعلنة، بتوجيه من رئيس الجمهورية، يجدد العهد مع التغيير الجذري الذي ما فتئ يؤكد عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كل خطاباته، وتوجيهاته، وذلك من خلال التجذر أكثر في الاقتصاد الرقمي والانتقال عبر بوابته إلى مرحلة تاريخية جديدة تليق بمقومات ومكانة وطموحات الجزائر الجديدة، وعلى هذا الأساس، نرحب بزيادة النفقات المخصصة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والناشئة التي نراهن عليها جميعا، بوصفها قاطرة هذا الانتقال والأساس المتين لبناء أرضية قوية ونسيج مؤسساتي متماسك في مجال اقتصاد المعرفة، يصنعه حاملو المشاريع المبتكرة الذين ينهلون من إرادة سياسية صادقة ورعاية شاملة من طرف مؤسسات الدولة وتمويل مباشر من الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي أطلقه رئيس الجمهورية العام الماضي، لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة، كل ذلك وفق أطر قانونية وتنظيمية محكمة، نفتخر كبرلمانيين بمساهمتنا في تكريسها، من خلال مصادقتنا على عدة قوانين في هذا المجال، ومنها نص قانون المالية وذلك من أجل ترقية المنظومة التشريعية ذات الصلة ومنها ترقية وتطوير هذه المؤسسات الاقتصادية الجديدة.

إن الدعم المتواصل الذي توليه الدولة للمؤسسات الصغيرة والناشئة وتحيين وسائل هذا الدعم دوريا وتكييفه مع المستجدات ومتطلبات السوق، في إطار خطة لرفع مستوى مشاركة الصادرات خارج المحروقات، هو استراتيجية غاية في الحكمة تستحق منا التنويه والتشجيع وكذا المساهمة، كل من جهته، في تكريس هذا التوجه الضامن لمستقبل اقتصادي واعد يسرع بتنويع مداخيل البلاد وتحرير الاقتصاد تدريجيا من قبضة الريع في الجزائر الجديدة، التي رسم معالمها بوضوح السيد رئيس الجمهورية، في برنامجه الوطني، أعادت للاستثمار الوطني والأجنبي المنتج مكانته ودوره في خلق القيمة المضافة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، وكذا مصداقيته وحوافزه وآلياته الشفافة، كل ذلك بوجود إرادة سياسية وبقوة القانون الذي يساوي بين منتجي الثروة في الفرص والحقوق ويخلق فضاء استثماريا آمنا، لاسيما وأن الجزائر تنعم اليوم باستقرار سياسي وأمني مشهود.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

لقد بات مصطلح الاستثمار السمة الغالبة في الجزائر الجديدة اليوم ينخرط فيه الجميع، ويرحب الجميع بالشراكة الإيجابية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية في بلادنا، والتي يثق أصحابها في مناخ الاستثمار بالجزائر، لاسيما مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي، وهو ما من شأنه تعزيز الموقف التفاوضي للجزائر مع الشركات والمؤسسات المالية الدولية، وكذا التجمعات الاقتصادية الكبرى، وفي مقدمتها منظمة "البريكس"، قد يبدو للمواطن البسيط أنه غير معني مباشرة بهذه التحولات العميقة التي يشهدها اقتصاد البلاد، في ظل المجهودات التي تبذلها الحكومة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، والرامية إلى تنويع وتقوية الصادرات ورفع المداخيل الجبائية بالدفع السريع والقوي للاستثمار، وفي الواقع، كل هذا سيعود حتما بفوائد حقيقية وملموسة على الوضع المعيشي العام للجزائريين، وسيلمس المواطنون بنسبة أكبر تغييرا إيجابيا كبيرا في واقعهم اليومي وتصاعدا لمؤشرات الأمان والاطمئنان على مستقبل أبنائهم من الأجيال القادمة، خاصة بعد إعلان الحرب ضد أرباب الفساد والاحتكار وتحويل الامتيازات والتهرب الضريبي وتهريب السلع المدعومة والمضاربة فيها، والتي صنّفها رئيس الجمهورية عدلا بأنه العدو اللدود للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

إن القيم الضخمة المرصودة للموازنة هي في الواقع مؤشر على الثقة في النتائج المتوقعة للأعوام الثلاثة المقبلة للاقتصاد الوطني، بعد عبور الجزائر، بفضل وعي أبنائها وحكمة قيادتها ويقظة جيشها الباسل، خطوطا شائكة شكلتها تقلبات سياسية وأمنية واقتصادية وصحية عالمية، بالإضافة إلى تكالب أعدائها وتجاوز مؤامراتهم كل الحدود ضد مصالحها وسلامة أراضيها وأمان شعبها.

فنص قانون المالية لهذا العام يكتسب خصوصية تاريخية، لأنه يأتي بعد سلسلة انتصارات دبلوماسية، أعادت للجزائر مكانتها الريادية إقليميا ودوليا ومجدها وفاعليتها في الوساطة وحل النزاعات، وفق مبادئها التاريخية الثابتة، والمستلهمة من مبادئ الثورة التحريرية، والمميزة لسيادتها الخارجية، وكذا قيمها الراسخة، الداعمة للحوار والمصالحة والحلول السليمة والمساندة للقضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها حق الشعوب في الحرية والسيادة وتقرير المصير.

إن نص قانون المالية لهذا العام يكتسب خصوصية أيضا، بفضل شجاعة وجهود ويقظة أبناء الجزائر البواسل حماة الوطن والدرع الواقي للأمة ووحدتها، أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، المتخندقين من أجل إحباط كل محاولة لزعزعة استقرار بلادنا، والتصدي لكل مؤامرة تحاك ضد سلامة وأمان أرضنا وشعبنا، لاسيما مع الغدر المتزايد الذي يمارسه بعض من محيطنا الجواري، المنزعج من ثبات مواقفنا ضد الاستعمار والاستبداد ونهب ثروات الشعوب والذي لم يعرف له التاريخ مثيلا أمام طغيان مقايضة حقوق الشعوب برهانات المصالح.

لقد تحسنت مناخات كثيرة، منها ترتيب العلاقة بين المال والسلطة، والتفهم الذي وجدناه لدى نقابات ورجال أعمال والتزام الكثير منهم بقواعد عمل جديدة متخلصة من عقلية الاحتماء بأصحاب النفوذ، للحصول على امتيازات وعلى صفقات من دون استحقاق، وهذا ما يؤكده دائما السيد رئيس الجمهورية في خطاباته أمام الحكومة والولاة.

إننا بحاجة وبكل تأكيد لاقتصاد جديد تنظيميا وتشريعيا ووظيفيا، اقتصاد ناجع وفعال، وفي الوقت نفسه، ملتزم بشروط الدولة الاجتماعية التي هي خيار سياسي، اقتصادي، ثابت، منذ بيان أول نوفمبر وعهد الآباء المؤسسين من الشهداء والمجاهدين للدولة الجزائرية المستقلة.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،

أصبحت الجزائر الآن من أهم الدول العربية والإفريقية في وضع اقتصادي يبشر بالخير، فالسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في الجزائر سوف يدفع العديد من الشركات العالمية الكبرى لإقامة مصانع ومشاريع كبرى ترفع من وتيرة التقدم الاقتصادي التنموي في الجزائر وفق رؤية واضحة ومحددة، تؤدي إلى العديد من الفوائد التي يضيفها الاستثمار المحلي والأجنبي.

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، ترى أن الإرادة السياسية والاقتصادية في بلادنا، بدعم مباشر من السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تبشر بنهضة اقتصادية تتماشى مع التطورات السياسية والتكتلات الاقتصادية، فهي انطلاقة جديدة سطرها رئيس الجمهورية، منذ توليه سدة الحكم، فكان حرصه هو توفير الأمن الغذائي والدوائي الذي بات مُهمًا بعد الظروف التي مر بها العالم خلال جائحة كوفيد 19، حيث منح إعفاءات وامتيازات لتحفيز إقامة مشاريع قطاعية هامة.

إن المستقبل الواعد للجزائر، بدأ بخارطة طريق، رسمها السيد رئيس الجمهورية بوعوده والتزاماته في ظرف عالمي جد حساس، فما علينا اليوم إلا أن نرفع التحدي ونكسب الرهان عن طريق الإخلاص في العمل، وأن نحافظ على أموال الشعب ونحميها من سرطان الفساد الذي نخر جسد الدولة في وقت سابق وجاء على الأخضر واليابس، وأرجع الدولة وهيبتها إلى ما لا يحمد عقباه، لولا عناية الله ورجال مخلصين وشعب وفّي وجيش وطني شعبي، حافظ على سيادة الأمة واستقرار البلاد.

فكانت الأزمة متعددة الجوانب، سياسية واقتصادية واجتماعية فلنصبر، نعم فلنصبر، على النتائج ولنضع ثقتنا في قائدنا ونحن على يقين أن في الآفاق القريبة مزيدا من الإصلاحات والإنجازات والمفاجآت السعيدة، كما عودنا عليها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في كل خطاباته.

إسمحوا لي إن رفعت صوتي في حظرتكم، فهذا خارج عن إرادتي.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد أحمد الصالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)

نثمن الاهتمام الخاص والمباشر من طرف السيد رئيس الجمهورية، لتحسين وضعية بعض الولايات وإعطائــها حقها في التنمية

بسم الله والصلاة والسلام على خير الأنام.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة زملائي في المجلس،
أسرة الإعلام الكريمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، في هذا المقام، ونحن نناقش نص قانون المالية لسنة 2023، والذي أتى بحلته الجديدة، تحضيرا وتنفيذا، وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية.

فرغم الوضع الاستثنائي المتسم بتوترات اقتصادية ومالية، دولية هامة، لاحظنا من خلال تفحصنا لهذا المشروع، مواصلة الدولة عملية الحفاظ على الطابع الاجتماعي، واستمرارها في انعاش الاقتصاد، بهدف تعزيز النمو عن طريق رفع التحديات، قصد تحقيق اقتصاد متنوع، مستدام، خلاق للثروة ومناصب الشغل، ورغم الوضع الاقتصادي الوطني الذي يتسم بتحسن ملحوظ في الوضع الصحي وتعزيز عائدات المحروقات وتوطيد المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية ومع ذلك فإن التوترات الجيوسياسية المستمرة أثرت سلبا على الأسعار العالمية للمواد الخام، ولاسيما المتعلقة بالمنتوجات الغذائية، مما تطلب التدخل المستمر والمتزايد للدولة، من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن وتحسين إطار معيشته.

إن النظرة الاستشرافية التي أتى بها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، جعلت الحكومة تعد مشروع قانونها المالي وفقا لإعداد ميزانية برنامج، تمت صياغتها على أسس خطة عملها والاستراتيجية القطاعية المعنية، مع الحفاظ على التناسق مع المتاحات المالية المتوقعة، وفقا لإطار ميزانياتي متوسط المدى 2023 / 2025، وإطار النفقات المتوسطة المدى 2023 / 2025، وهي مقاربة جديدة نثمنها وندعو إلى متابعة تنفيذها في الميدان.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،

إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، واعية كل الوعي بالوضع الاقتصادي العالمي المتدهور خلال سنة 2022، رغم انتعاشه المحتشم سنة 2021 والذي كان سببه النزاع الروسي الأوكراني، والذي بدأ في 24 فيفري من سنة 2022 والذي أدى إلى ارتفاع محسوس في أسعار السلع الأساسية وإلى اضطرابات في سلاسل الإمدادات، وأثر سلبا على خطوط النقل الرئيسية وسبب خللا في المعاملات الاقتصادية والتجارية.

كما تدرك المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني جيدا الارتفاع في حالات الإصابة بوباء كوفيد ـ 19 وتفاقم الأزمة في قطاع العقارات في الصين، مما ساهم في فقدان الثقة وفي ظهور شكوك جديدة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط.

فرغم كل هاته المعيقات، لكننا نأمل أن كل هاته العقبات لا تؤثر على:
ـ ضمان استمرارية ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
ـ المحافظة على القدرة الشرائية.
ـ العدالة الاجتماعية ومنظومة الضمان الاجتماعي.
ـ تدعيم البنية التحتية وخلق المزيد من مناصب الشغل.
ـ إستكمال المشاريع المتخلفة قيد الإنجاز ورفع التجميد عنها.

ـ تمكين إنشاء مناطق صناعية من طرف الخواص على حسابهم المالي وبيعها أو إيجارها وتسييرها تحت رقابة الدولة ومناطق النشاطات لتشجيع الصناعة التقليدية والحرفية وتطويرها، لخلق الثروة ومناصب الشغل ومدن طبية، لاستجلاب وتشجيع أبناء الجالية الجزائرية بالخارج للاستثمار في وطنهم، لنقل خبراتهم واستثمار أموالهم، نحن ندعو الأجانب للاستثمار في الجزائر والأولى بنا هو أن ندعو أبناءنا وأبناء الجالية الجزائرية بالخارج.

نأمل كذلك من الحكومة مواصلة عملها، في إطار تحسين يوميات الفرد الجزائري ومواصلة إدماج أصحاب العقود المهنية وإعادة النظر في سلم الأجور الخاصة بكل القطاعات وتحسين منحة ذوي الهمم، بما يضمن لهم العيش الكريم وكذلك منحة البطالة ومنحة التقاعد.

كما لا يفوتني أن أطلب رفع التجميد عن المشاريع التنموية، بعدما تقرر رفع التجميد عن كل المشاريع الخاصة بقطاع الصحة، وخاصة بعد توقع البلدان المصدرة للبترول بأن متوسط سعر الخام الجزائري، (مزيج الجزائر)، هو 111 دولارا أمريكيا للبرميل، والذي سجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2021، مما يمكننا من استغلال هاته الفرص للانتهاء من المشاريع المسجلة أو التي انطلقت ولم تبلغ نسبة إنجازها 70 ٪.

لا يخفى على أحد أن الزيادات الملحوظة في ميزانية 2023 لم تأت عبثا، بل هي نتيجة قرارات اتخذت وتم التكفل بها وهي في صالح المواطن ومنها:

ـ التكفل بالأثر المالي خلال سنة كاملة، الناجم عن تعديل الشبكة الاستدلالية للرواتب والأنظمة التعويضية للموظفين واستحداث منحة البطالة ورفع منح وعلاوات التقاعد.

ـ رفع التخصيص الموجه لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ـ التكفل بمخلفات الأجور، المتعلقة بإدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، وتحويل عقود جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي.

ـ فتح أكثر من 36000 منصب مالي إضافي.

ـ مواصلة التدابير المتعلقة بترشيد النفقات.

كما لا يفوتني أن أنوه بغلق جل الحسابات الخاصة والتي كانت مطلبنا خلال السنوات الفارطة والإبقاء على 18 حسابا خاصا بدلا من 63 حسابا، لكن أطلب من الحكومة العمل على غلق الحسابات الخاصة والمتعلقة بالديون الممنوحة لبعض الدول الإفريقية والتي مرت عليها حقبة من الزمن وستبقى تؤثر على ميزانية الدولة بحكم التعقيد في علة وجودها وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية عبر سفاراتنا المتواجدة بها من أجل حل نهائي لها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

يعتبر قطاع المالية العمود الفقري لكل القطاعات وهو صمام أمان الاقتصاد الوطني، ونقر أنه يعمل جاهدا من أجل تحسين أدائه والرقي بالنظام المصرفي إلى مستوى تطلعات المواطن، لذا أقدم بعض الملاحظات التي أراها ضرورية للإسراع في تنفيذها:

ـ رقمنة قطاع الضرائب في أقرب الآجال.

ـ تحسين النظام البنكي والمصرفي.

ـ مصالحة جبائية لتمكين التحصيل الضريبي.

ـ التفكير في اعتماد أساليب التحصيل لفائدة الخزينة وتكون أكثر فعالية بمشاركة الموثقين والمحضرين القضائيين ومحافظي الحسابات وغيرهم، بغرض صياغة نصوص تراعي الواقع وتجد حلولا عملية لتسهيل التحصيل الجبائي.

ـ إعطاء أولوية قصوى للنظام المصرفي والبنكي الإسلامي من أجل تقوية الاقتصاد الوطني.

ـ تحسين أداء مديرية أملاك الدولة.

ـ تغيير وتحسين هياكل القطاع على المستوى المحلي.

ـ تأخير اعتماد الرقمنة على مستوى مصالح الحفظ العقاري، مما تسبب في طوابير ضخمة لاستخراج الدفتر العقاري أو الشهادة السلبية أو عملية إشهار العقود، وذلك كله يعني تكريس البيروقراطية وعدم تسهيل الخدمة للمواطن.

نأمل أن هذا النموذج الجديد من إعداد الميزانية سيكون له الصدى الإيجابي على الواقع المالي، لأنه نظام يرتكز على البرامج والأهداف بعيدا

عن التسيير الكلاسيكي، كما يجب ربط البرامج بالأهداف ومدى تحقيقها ومعاقبة من لم يتمكن من تحقيق الهدف رغم الإمكانيات الممنوحة، ضف إلى ذلك تجنب عدم إعادة تقييم المشاريع التي كبدت الخزينة العمومية أموالا باهظة.

السيد الوزير الأول، في تصريحه خلال افتتاح معرض الشركات الناشئة المقام حاليا بالعاصمة قال: هدفنا بلوغ مليون حامل مشروع لسنة 2023.

والحكومة الحالية بها وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة منذ 2020، وعدد الشركات الرقمية الناشئة المشاركة في هذا المعرض الذي افتتحه السيد الوزير الأول شاركت به 20 شركة ناشئة ورقمية، منها 8 شركات جزائرية

و 12 شركة إفريقية.

ثلاث سنوات من العمل لوزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة ودعم الدولة اللامحدود في هذا المجال، والسيد الوزير يكد ويجد ليجسد هذا الرقم الهائل بالنسبة لهم والمحتشم بالنسبة لنا، فبشرى للاقتصاد الوطني!

سؤال مخصص للسيد الوزير الأول، تصريحك بأن في سنة 2023، نطمح لمليون شركة ناشئة، هذا شيء جميل! أي بمعدل 19230 شركة أسبوعيا، أين نحن من هذا الرقم؟! يا سيدي الوزير الأول المحترم، إذ لم تحترمونا كمشرعين ونواب نمثل الشعب، فاحترموا المعلمين والأساتذة الذين علمونا الحساب، واحترموا أبناءنا الذين أينما شاركوا في أي مسابقة دولية صعدوا إلى المنصة وكرمونا بالميداليات الذهبية ورفعوا راية الشهداء ودوى النشيد الوطني عاليا في سماء العالم، كمثال لا للحصر وهم آلاف من العلماء:

- العالم الجزائري بلقاسم حبة، المخترع الأكثر إنتاجا في "السيليكون فالي" منذ عام 2008 وتأسيسه أول جامعة خاصة بالجزائر مختصة في التكنولوجيا.

- الطفل محمد جلود (7 سنوات) من الجزائر والفائز بالمركز الأول في تحدي القراءة العربية.

- البروفيسور زرهوني.

- الطفلة الجزائرية سجود رحاحلة التي نالت المرتبة الأولى في كأس العالم للحساب الذهني... وما أكثرهم هنا من علماء!

- السيد والسيناتور لخضر مولاي سعدون، عضو من كتلة جبهة التحرير الوطني، وهو شاب بيننا اليوم، باحث وصانع "الروبو" لمجابهة كوفيد - 19 ..

وكثير من علماء القانون المتواجدون معنا هنا وكثير من الأطباء وعلماء الدين، فبيننا عالم جليل ومفسر للقرآن الكريم، أيها السادة الكرام.

- الطفلة زينب بن يوسف، الفائزة بالجائزة الأولى لحفظ القرآن وتجويده وتفسيره، في دورتها الـ 17 من المسابقة الدولية.

- الطفل النابغة المعتصم بالله بوسعدية البالغ من العمر 13 سنة والفائز بالمرتبة الأولى للحساب الذهني الياباني، مؤخرا بتركيا، على الأقل، احترموا هاته العقول النابغة، أيها السادة الوزراء، فأنتم لم تنتبهوا لهم ولم تستأنسوا لأفكارهم وعلمهم، ها هو الطفل المشروع الناجح...

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الفاضل،

باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نقول لكم سدد الله خطاكم، ونحن بجانبكم ونشد على أيديكم من أجل مواصلة عملية الإصلاحات، ونثمن عاليا كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة على التوزيع العادل للثروات في مختلف شرائح الوطن، ونثمن الاهتمام الخاص والمباشر من طرف السيد رئيس الجمهورية، لتحسين وضعية بعض الولايات وإعطائها حقها في التنمية، وخير دليل على ذلك، القرار المتخذ مؤخرا لصالح ولاية تيسمسيلت في مجلس الوزراء الأخير وعقد اجتماع الحكومة الأربعاء الفارط بمقر الولاية.

وفي الأخير، سلام من كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، إلى كل غيور وطني آمن، بأن ليس لنا ملجأ إلا هذا الوطن.

كما قال الشاعر:

وطني وإن جار عليّ الزمان عزيزا،

وأهلي وإن ظنوا عليّ كرام،

وضمنا بحضنك الدافئ، يا وطني،

من دونك يا جزائر، يا وطني الغالي،

لا نقبل أي هوية ولا عنوان.

ونتمنى أن نص قانون المالية 2023، يعود علينا بالخير واليمن والبركات ولأمتنا ووطننا العزيز بالمزيد من الازدهار والتطور في كنف الأمن والاستقرار، سائلين لكم من لا يُسأل سواه السداد والنجاح ودوام الأفراح.

أدام الله عز الجزائر والجزائريين وجعل شعبها الأبي العظيم وولي أمرها الكريم، وجيشها القويم وسائر مؤسساتها في رباط متين.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، العزة والرفعة وراحة البال للمجاهدين الأشاوس الأحرار.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تكاتف وتظافر الجهود المبذولة من طرف الحكومة والبرلمان ومختلف الفاعلين في البلاد.. من أجل بناء اقتصاد وطني ومقاوم لكل الصدمات

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.
السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيدات والسادة الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

يسرني، بعد التصويت والمصادقة على نص قانون المالية لسنة 2023، أن أوجه لكم، السيد الرئيس والسيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها الأفاضل، للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، خالص الشكر والتقدير على التدخلات القيّمة والبناءة والمساهمة الفعالة في إثراء نص هذا القانون.

ويجدر التذكير، أنه تم تعديل هذا النص، وفق رؤية جديدة، ترتكز على الصيغة الجديدة لميزانية الدولة، القائمة على البرامج والأهداف، سيكون لها - لا محالة - أثر إيجابي على برامج الاستثمار العمومي وترشيد الإنفاق العمومي، ومن جهة أخرى، يهدف نص هذا القانون إلى تعزيز المكاسب الاجتماعية، من خلال إجراءات تحسين القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين والحفاظ على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ورفع الأجور، مع الحرص على عدم إدراج أي ضرائب جديدة، كما أن التدابير الواردة في نص قانون المالية الجديد ستسمح بمواصلة ديناميكية دفع التنمية في بلادنا، واستكمال الإصلاحات المالية والاقتصادية الرامية إلى بناء اقتصاد قوي، يسمح بمواجهة كل الانعكاسات الاقتصادية السلبية، والتحديات التي يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الحالي، وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص، تحسين مناخ الأعمال وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني و حوكمة المالية العمومية. إن تحقيق هذا المسعى يتطلب تكاتف وتظافر الجهود المبذولة من طرف الحكومة والبرلمان ومختلف الفاعلين في البلاد، من أجل بناء اقتصاد وطني ومقاوم لكل الصدمات، سواء كانت مالية أو اقتصادية أو حتى صحية، وذلك بالاعتماد على الكفاءات الوطنية وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد، لاسيما المشاريع الهيكلية الحاملة لقيمة مضافة أكيدة.

وفي الأخير، أجدد الشكر والامتنان على المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إثراء ومناقشة نص هذا القانون، وشكرا على حسن الإصغاء..

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

قانون المالية لسنة 2023، يشكل اللبنة الأولى من لبنات إصلاح حوكمة المالية العمومية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة إطارات وموظفو مجلس الأمة،

أسرة الإعلام، بما فيها التقنيون والمخرجون والمصورون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن اليوم نصادق على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، وبهذا يختتم هذا النص الأساسي في حياة الأمة مساره التشريعي على مستوى غرفتي البرلمان؛ وبهذه السانحة، اسمحوا لي بتوجيه أسمى عبارات الشكر والعرفان لكل من ساهم في إعداده وتحسين وترتيب أحكام مواده، فالشكر موصول إلى السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، على عرضه المستفيض وردوده الشافية وإلى إطارات الوزارة، على ما بذلوه وما يبذلونه من جهود، وإلى كل السادة المدراء العامين من وزارة المالية. كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر، وزملائي أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، عما قدموه من مساهمات قيمة في هذا الشأن، كذلك أتقدم بالشكر إلى السيد رئيس مجلس الأمة، على التسيير المحكم في إدارة الجلسات، فله منا كل الاحترام والتقدير.

وغني عن التذكير بأن نص قانون المالية لسنة 2023، يشكل اللبنة الأولى من لبنات إصلاح حوكمة المالية العمومية، حيث يعتبر أول نص تم إعداده، وفقا لمقتضيات القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية، والذي جاء طبقا لأحكام المادة 140 من الدستور، لابد لنا من التنويه بهذا الصدد، بالإنجاز الذي قام به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي يتمثل في الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج والأهداف والبرامج، حيث يعد هذا الإصلاح جزءا من إصلاح عميق للمالية العمومية، وهو الإصلاح الذي يتسع لصلاحيات أعضاء البرلمان، من حيث تمكينهم من المعلومة المالية، الشفافة، وكذا رؤية واضحة للحسابات العمومية، ومن ثمّ اتخاذ القرار عن بينة من أمرهم.

ويأتي هذا الإصلاح، كما تعلمون، استكمالا لمسيرة الإصلاحات السياسية، التي التزم بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ توليه مقاليد الدولة الجزائرية سنة 2019. ونَصْدُقُ القول بأن المجتمع الجزائري يشهد اليوم ثورة حقيقية، بفضل هاته الإصلاحات ولا ينكرها أو يشكك فيها إلا جاحد، ويبقى تصويتكم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، هو تعبير عن الثقة إزاء النوايا الصادقة وعربون وفاء لكل ما يبذله السيد رئيس الجمهورية، للتكفل بانشغالات المواطنات والمواطنين، وهو ما نلمسه في نص قانون المالية لسنة 2023، الذي سعى للحفاظ على المكتسبات الاجتماعية المقررة للفئات الضعيفة والمتوسطة، من خلال ما تم رصده من اعتمادات للمحافظة على دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع، وتثمين الأجور في قطاع الوظيفة العمومية، ومنحة البطالة ومنح المتقاعدين وغيرها من الإجراءات الرامية إلى دعم القدرة الشرائية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

كما يجدر التنويه بالتدابير التشريعية التي أتى بها النص، في مجال تشجيع الاستثمار ومواءمة الإجراءات الجبائية وتناسقها وتعبئة الموارد وتشجيع التضامن والشمول المالي، وكذا مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

وفي الأخير، نثمن التدابير المتضمنة في نص قانون المالية، التي أتت استكمالا لمسيرة الإقلاع الاقتصادي، تجسيدا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى عدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطن وتخفيف العبء الضريبي على الأسر والمؤسسات، وكل ذلك دون الإخلال بالتوازنات المالية للبلاد، ونسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد للجميع للمساهمة في بناء أسس الجزائر الجديدة، التي وضع دعائمها رئيس الجمهورية، كلٌ من موقع مسؤوليته، خدمة للجزائر وخدمة للصالح العام.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، « الله يرحم الشهداء، «تحيا الجزائر» والمجد والخلود للشهداء الأبرار..

يمكن لمسؤول على رأس قطاع ألا يعرف أين حدود مسؤوليته ! نقول من هنا تبدأ مسؤوليتك وهنا تنتهي، وثم تبدأ مسؤولية مسؤول ثاني ..

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الآن وقد وصلنا إلى اختتام هذا اللقاء، وبمناسبة مصادقتنا على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023، جاء التقرير التكميلي المعد من طرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، معبّرا بحق عن انشغالاتنا المبداة بخصوصه، وهو قد جاء بطابع خاص، هذا القانون يسري مفعوله لمدة سنة، لكن في نفس الوقت هو يبعث برسائل كثيرة موجهة للمستقبل؛ فبعد وصولنا إلى هذه المرحلة نهنئ أنفسنا والحكومة بهذا الإنجاز.

حاليا، نحن على أبواب ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وهي ذكرى عزيزة علينا، ومحطة من المحطات الهامة للثورة الجزائرية، لأنه في تلك المناسبة تم توضيح المفهوم الحقيقي لشعار الفاتح نوفمبر الذي يقول: «من الشعب وإلى الشعب» هذا من خلال الشعارات التي رفعت في تلك المظاهرات، والتي بينت للعالم بأكمله بأن هذا الشعب موحد وملتف حول ثورته، وهذا الشعب موحد من أجل استقلال الجزائر، فهذا اليوم له قيمته وله أهميته، نحن أيضا على أبواب ذكرى هامة ستلي ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر، ألا وهي 19 ديسمبر، وهو اليوم الذي تم فيه تنصيب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، في مثل هذا اليوم، قدم التزاماته أمام الشعب، وقد مر على هذه الذكرى ثلاث سنوات، وكلنا نتذكر كيف كانت الجزائر قبل سنة 2019 والوضعية التي كانت عليها البلاد في ذلك الوقت، حيث يجب علينا أن نقوم بالمقارنة دائما حتى نعرف الحقيقة، خلال 3 سنوات عندما جاء السيد رئيس الجمهورية ومعه 54 التزاما، حتى عدد التزاماته جاء مشابها ومرتبطا بسنة 1954، سنة اندلاع ثورتنا المجيدة في الفاتح نوفمبر 1954 وهذه أيضا لها معنى كبير، هذا كبداية، فالرجوع إلى مبادئ أول نوفمبر، من خلال القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2023 الذي صادقنا عليه وعلى الطابع الاجتماعي الذي حافظ عليه، ففي هذا، تطبيق لتوجيهات مبادئ أول نوفمبر، لجزائر ديمقراطية واجتماعية، هذا ما أقره المجاهدون والشهداء، والعظماء ممن قادوا هذه الثورة، فالخطوات التي قمنا بها خلال هذه السنوات الثلاث ، كلها ذات مرجعية، مرتبطة بتاريخنا، فعندما نربط تاريخنا بالوضع الذي نحن عليه الآن، نستذكر دائما نوفمبر (54) الذي كان لتحرير

الجزائر، لاسترجاع السيادة الجزائرية، أما نوفمبر الحالي فهو للحفاظ على هذا الاستقلال، وعلى كلمة الجزائر، والحفاظ على استقلالها؛ ويستلزم منا ذلك عملا والتزاما واستيفاء للشروط، ليس أقوالا فقط، حتى نجسد المفهوم الحقيقي الخاص بنوفمبر الذي نعيشه حاليا.

من الناحية السياسية، استقلالية القرار السياسي للجزائر، الكل على علم بالظرف الصعب الذي عاشته الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا، فهدفنا دائما الحفاظ على استقلالية القرار السياسي، فرغم ورغم ورغم... إلا أنه يجب أن نحافظ على استقلالية القرار السياسي، لأن هذا هو الأهم، فالمحافظة على استقلالية القرار السياسي يدعم استقلالية الاقتصاد أيضا، ومن خلال استقلالية الاقتصاد والطريقة والبرنامج اللذين وضعهما السيد رئيس الجمهورية، حيث إننا صادقنا خلال هذه السنة على قانون الاستثمار، وهذا حتى نجسد المفهوم الحقيقي للتنمية، الذي سيدعم أكثر فأكثر بقانون آخر خلال قادم الأيام بقانون ثانٍ والمتعلق بالنقد والقرض، هذا القانون سيدعم قانون الاستثمار،

خلال أيام يمكن أن يعرض أمام الحكومة، وبهذا سنستكمل رؤيتنا الشاملة والكاملة حول استقلالية الاقتصاد الوطني، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، واليوم الحمد لله، وصلنا إلى مستوى يمكننا من اختيار توجهنا الاقتصادي بكل حرية، من دون إملاءات خارجية، هذا الأمر أيضا جاء لسبب، فكما قلت، لقد حافظنا على استقلالية القرار السياسي في الجزائر لنحفظ الاستقلال الاقتصادي، فالجزائر ليست عليها مديونية، خارجية، ولقد رفضنا المديونية بالرغم من الصعوبات التي كنا نواجهها ..

هذا الجانب لم نتكلم عنه كثيرا، فلهذا معنى كبير، فرفض الاستدانة الخارجية، ورفض رئيس الجمهورية لخيار المديونية، بالإضافة إلى الظروف الراهنة التي نعيشها، كل هذا منحنا الحق، لأنه عندما تكون علينا مديونية بإمكانهم الإملاء علينا في الميدان الاقتصادي ومن خلاله الميدان السياسي، إننا اليوم في عالم يتغير بسرعة وسيتغير مستقبلا أكثر فأكثر مما نشهده الآن، وهنا نتساءل عن مكانة الجزائر في هذا العالم؟ لما نملك زمام الأمور ونستوفي كل هذه الشروط، كما قلت، السياسية والاقتصادية، فالهدف من هذا هو أن نجد مكانتنا

رفض الاستدانة الخارجية، ورفض رئيس الجمهورية لخيار المديونية، بالإضافة إلى الظروف الراهنة التي نعيشها، كل هذا منحنا الحق، لأنه عندما تكون علينا مديونية بإمكانهم الإملاء علينا في الميدان الاقتصادي ومن خلاله الميدان السياسي

في هذا العالم المتغير، والحمد لله، الجزائر منذ البداية اختارت مبدأ عدم الانحياز، ولو أنه خلال السنوات الأخيرة، مبدأ عدم الانحياز لم يبق له معنى، وإلى اليوم لم تتخل الجزائر عن هذا التوجه، اليوم عدم الانحياز يحتاج منا إلى مراجعة، من أجل أن نعيد إليه دوره في خضم كل هذه التغيرات الحاصلة في العالم، سواء على مستوى جمعية الأمم المتحدة أو الميدان الاقتصادي أو ميدان العلاقات بين الدول..

مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الجزائر، من خلال مكانتها الجغرافية والإفريقية وفي العالم العربي، الاجتماع العربي الأخير، الذي انعقد وتوجته قمة الجامعة العربية، هو أيضا إنجاز من إنجازات الجزائر، وقد اختار رئيس الجمهورية تاريخ الفاتح نوفمبر لانعقادها، حتى يعطي معنى لهذا الاجتماع، فقد ربطه بأول نوفمبر، وكلنا نفخرون بانعقاد هذه القمة في الجزائر، والنتائج التي وصلت إليها، والمصالحة بين الإخوة والرفقاء الفلسطينيين وأعطى مكانة لفلسطين، في إطار الظرف الذي نعيشه حاليا ..

ليس بالأمر السهل إلا إذا تم في الجزائر، حينها يكون بالإمكان تحقيق هذه النتائج، وهذا فخر لكل الجزائريين! أمامنا تحديات كبيرة، فالجبهة الداخلية أساس الوحدة،

هي أيضا يجب ربطها مع نوفمبر، وكما قلت، نحن الآن في مرحلة نوفمبر، فعندما أقول الجبهة الداخلية حاليا، فإني أقول الجبهة الداخلية التي كانت إبان نوفمبر 1954 أثناء بداية الثورة، ليس جميع الناس ساروا مع الثورة، لكن بطريقة تدريجية وعاما بعد عام، هذا الشعب انضم إلى الثورة وعرف الحقيقة وعرف أهدافها، وأصبح الشعب كله مع الثورة! أيضا يجب أن تكون للجبهة الداخلية نفس الفكرة، يمكن أن نختلف، لكن لا يجب أن نختلف على الأشياء الأساسية، يجب أن نميز بين مفهوم الدولة حسب الدستور الجديد، وكذا ما أراده رئيس الجمهورية، كذلك فالمعارضة لها مكانتها، عندما يعبّر الشعب عن رأيه بكل حرية، فإذا اختار المعارضة ومنحها الأغلبية، فهي من سيحكم الجزائر، ستكّون حكومتها وستطبق برنامجها .. وسيتعايش معها رئيس الجمهورية، وهذا موجود في دستورنا الحالي، ونحن نفخرون به!

عندما نقول الدولة الجزائرية، في مفهوم هذا الدستور، هي ملك للجميع، سواء معارضة أو موالاة أو كل الشعب الجزائري، الحكم ليس هو الدولة، فالحكم يتغير من مرحلة إلى مرحلة، حسب رغبات الشعب، لكن الدولة تبقى للجميع،

حتى لا يقرأ التاريخ عبر ما يكتب في الخارج، لقد قلت هذا عدة مرات، وهذا موقفي وموقف الجميع، تاريخنا نحن من يكتبه ويُدّرسه في الجزائر، لا يملي علينا من الخارج، هذا الاستعمار نحن من عاشه، الكفاح نحن من قام به، نحن من يعرف قيمة ومعنى هذه الثورة! .

هذا هو المفهوم الحقيقي الذي جاء به الدستور، هذه هي القراءة الحقيقية التي تتجلى من خلال الدستور، فعندما نتحدث عن الجبهة الداخلية، من المفروض أن نفرق ما بين هذا وذاك، وعلى هذا الأساس، من المفروض أن نتكلم مع الإخوة الذين هم من المعارضة، واليوم القراءة من الخارج للجزائر تكون من خلال الدستور، من خلال الديمقراطية والمفهوم الحقيقي للديمقراطية، كل هذه الأشياء مطروحة أمامنا حاليا، وما نفخر به هو أننا اجتزنا المراحل الصعبة، واليوم نحن على الطريق الصحيح بعد ما مرت ثلاث سنوات، أما السنوات القادمة، إن شاء الله، فيجب الاستعداد لمواجهتها، لا يجب أن ينحصر هذا الاستعداد في مشاكلنا الآنية اليومية المؤقتة، بل يجب أن تكون نظرتنا للمستقبل دائما، كما يقول المثل الفرنسي: (Gouverner, c'est prévoir) فالإنسان الذي يسيّر يجب أن يفكر في المستقبل، ومستقبل الأجيال - كما قلت مرارا وتكرارا – سنة 1962، كان عددنا 8 ملايين، واليوم نحن أكثر من 45 مليونا، كم بقي من تلك الثمانية ملايين التي كانت بعد الاستقلال؟ حوالي المليون أو المليون ونصف المليون، ما يقارب الأربع والأربعين مليون جزائري جاؤوا

بعد الاستقلال، والحمد لله، وهي تتغذى بتاريخنا، مع ذلك، يجب علينا أن نتعمق أكثر فأكثر في مفهوم تاريخنا، من أجل أن يعرف أبناؤنا في الابتدائي والثانوي والجامعي، حقيقة هذا التاريخ، وحتى لا يقرأ التاريخ عبر ما يكتب في الخارج، لقد قلت هذا عدة مرات، وهذا موقفي وموقف الجميع، تاريخنا نحن من يكتبه ويُدّرسُه في الجزائر، لا يملي علينا من الخارج، هذا الاستعمار نحن من عاشه، الكفاح نحن من قام به، نحن من يعرف قيمة ومعنى هذه الثورة! ..

لا يهم، فليعلقوا وليكتبوا كما يشاؤون، عن هؤلاء المؤرخين أتكلم، لأننا وصلنا إلى مستوى تقرأ فيه ذاكرتنا في الجامعات والثانويات قراءة صحيحة، هذه المرحلة التي نحن فيها، تتابع ما يكتب، في كراس التلميذ الذي يدرس، هناك انحرافات كثيرة، من حيث الألفاظ وكذا الخلفيات المقصودة أيضا ..

لهذا أكدت في عدة مرات، بمناسبة تدخلاتي حول التاريخ هذا الجانب، لما له من أهمية، لم كل هذا التأكيد؟ حتى لا يحرّف تاريخنا عند الأجيال اللاحقة، بل يجب أن يبقى حيا دائما عبر مر العصور !!

حقيقة أنا فخور جدا، بمناقشتنا هذه القوانين، وعدد التدخلات من طرف الإخوة المقدر بـ 63 تدخلا، ومستوى قيمة هذه التدخلات، أيضا تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، وانتهاءً بالتقرير التكميلي حول قانون المالية لسنة 2023، المعد من طرف اللجنة، الذي جاء يحمل معاني كثيرة وكذا توجيهات يجب أخذها بعين الاعتبار، على الحكومة تسجيل هذه الاقتراحات وهذه الملاحظات لتؤخذ بعين الاعتبار، فالأمور كلها مرتبطة مع بعضها ومتكاملة، من أجل أن يعرف كل واحد فينا أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي؟

فيمكن لمسؤول على رأس قطاع ألا يعرف أين حدود مسؤوليته! نقول من هنا تبدأ مسؤوليتك وهنا تنتهي، وثم تبدأ مسؤولية مسؤول ثاني ..

العضو نفسه عليه التزامات ومسؤوليات يجب عليه القيام بها، فالمناصب ليست مناصب من أجل المناصب، فالمنصب مسؤولية والتزام أمام الشعب، إذا كان منتخبا من طرف الشعب عليه العمل من أجل أن يدافع عن رغبات هذا الشعب، أما إذا كان معيّنا مثلنا في هذا المجلس تم اختياره من طرف رئيس الجمهورية، فليعلم أن عليه أن يكون ملتزما مع الجزائر.. هذا الجانب يحتاج منا إلى دعمه أكثر فأكثر، تناقشت مع الإخوان على مستوى مكتب المجلس، بمعية رؤساء المجموعات البرلمانية، وقررنا أنه يجب دائما أن ننبه على هذا الجانب في كامل اجتماعاتنا، لأن مسؤوليتنا كبيرة في هذه المرحلة التي نحن فيها، هي مسؤولية تاريخية تجاه الجزائر، يجب أخذها بعين الاعتبار، فالأساس هو الجزائر، ما يهمنا هي الجزائر!..

على كل حال، الشكر للجميع، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ..

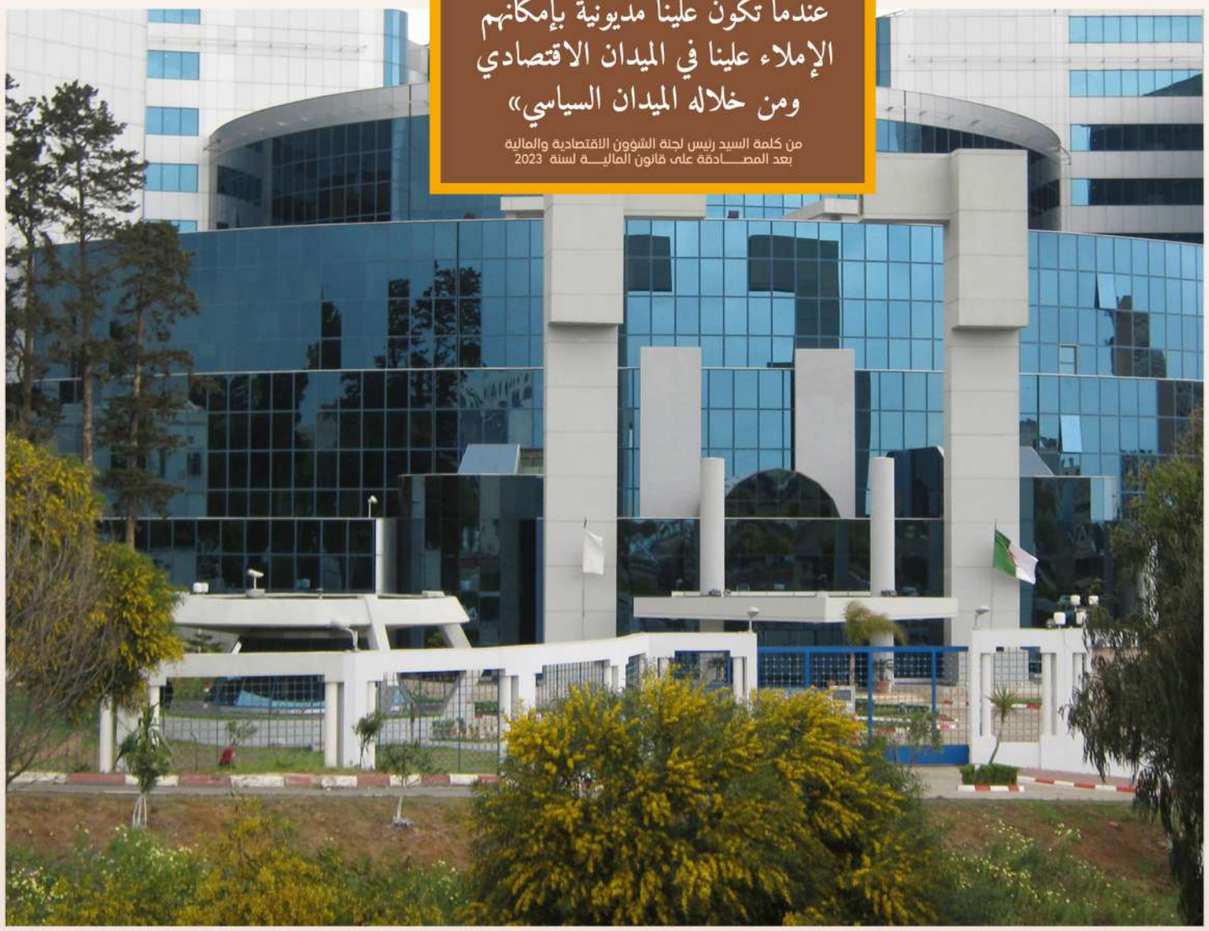

«رفض الاستدانة الخارجية، ورفض رئيس الجمهورية لخيار المديونية، بالإضافة إلى الظروف الراهنة التي نعيشها، كل هذا منحنا الحق، لأنه عندما تكون علينا مديونية بإمكانهم الإملاء علينا في الميدان الاقتصادي ومن خلاله الميدان السياسي»

من كلمة السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بعد المصـــادقة على قانون الماليـــة لسنة 2023

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون
يوقع على قانون المالية لسنة 2023